

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٢

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٩:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩:٠٠.

خطاب السيد هيفيكوبون بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكوبون بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكوبون بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالفخر لرؤيتكم، سيدى الرئيس، ابن أفريقيا البار، رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأهنتكم بحرارة على انتخابكم. وأود أيضاً أن أحسي رئيس الجمعية في دورها السابقة لقيادته الممتازة.

تعقد هذه الدورة في وقت حافل بالتحديات على الصعيد العالمي. إذ تواجه عدة بلدان أفريقية انتشاراً غير مسبوق

يتضمن هذا المحاضر نص الخطاب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطاب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعين إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير



1454933 (A)



وتشي على الأمين العام، لاستضافته مؤتمر القمة المعنى بالمناخ خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وينبغي أن تكمل نتائج المؤتمر المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي هادف ومنسق في عام ٢٠١٥.

وإذ نمضي قدماً، ينبغي أن تسترد مناقشاتنا وأنشطتنا التفاعلية بالمبادئ المنشوص عليها في إعلان الألفية، وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروفة “المستقبل الذي نصبو إليه”， فضلاً عن الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الأهمية بمكان كفالة الإدماج الكامل للشواغل الواردة في الموقف الأفريقي الموحد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإذ نواصل التحضير لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا إبداء الإرادة السياسية اللازمة، وإنشاء شراكات عالمية قوية بغية تحقيق أهدافنا المشتركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تك足ك كي نكفل تعبئة موارد القطاعين العام والخاص واستخدامها بطريقة فعالة على الصعيد المحلي والدولي.

ويجب الانتهاء من الجهود الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، دون مزيد من التأخير، كي يعبر عن الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي والتراumas المسلحة في جنوب السودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن النجاح الذي حققه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جنباً إلى جنب مع لواء التدخل، في تحديد القوات المفسدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبعث على الارتياح. وتنقاضي

الأمن والازدهار، وخاصة في البلدان النامية، تلك هي بعض الأولويات التي اتفقنا عليها قبل ١٤ عاماً.

في ناميبيا، كان لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية العديد من النتائج الإيجابية. فقد خفضنا نسبة من يعيشون في فقر مدقع من أبناء شعبنا بأكثر من النصف. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ١٠٠ في المائة. وتتوفر الرعاية الصحية الآن للكثير من المجتمعات المحلية التي لم تكن تتمتع بشيء منها قبل ذلك. واستقرت معدلات الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبلغت تغطيتنا للعلاج المضاد للفيروسات العكوسية نسبة ٨٥ في المائة، في حين بلغ معدل الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ٩٠ في المائة حالياً. ونحن نقترب من القضاء على الملاريا باعتبارها تهديداً للصحة العامة، ونتوسع أيضاً في توفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي.

وقد تحققت نجاحات بارزة على المستوى العالمي أيضاً. فتحسن الظروف المعيشية للملايين من السكان، وخاصة في البلدان النامية. وعليه، فقد أصبح لدينا أساس متين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي هي جزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر كافة وحماية البيئة الطبيعية التي نعتمد عليها جميراً في سبل عيشنا. وأعتقد أننا ينبغي أن ندخر جهداً أو مورداً في معالجة شاملة للأسباب الجذرية للصراع الاجتماعي والفقر والتناحر السياسي في مجتمعاتنا.

ولا تزال البلدان النامية، وخاصة الدول الأفريقية والجزرية، تحمل وطأة الآثار السلبية لتغير المناخ. كما أصبحت الفيضانات والجفاف وتأكل التربة أكثر شدة وتواتراً وأطول أمداً. لذلك، تدعونا ناميبيا إلى تنفيذ برنامج العمل و”إعلان ويندهوك” الدينامي المعتمد في ناميبيا في عام ٢٠١٣ في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

التي أحاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيساً لجمهورية ناميبيا. وأود أن أشكر رؤساء الدول والحكومات لتعاونهم الممتاز معي ومع بلدي خلال مدة رئاستي. وإنني على ثقة من أهتم سيعاونون بالقدر نفسه مع حلفي في المنصب.

وأود في الختام، أن أؤكد مجدداً على التزامنا السياسي الجماعي بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونحن غاضبي قدما نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تalking in English): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطحب السيد هيفيكينو نيه بوهابا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دونالد رابيندراناث راموتار، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس (تalking in English): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد دونالد رابيندراناث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (talking in English): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد رابيندراناث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راموتار (talking in English): أود أن أهشكم، سيد الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورها لهذا العام.

وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السفير جون آش مثلاً، التي تغيروا وبربوداً، والفريق التابع له، لتمهيد السبيل بفعالية لمتابعة ما سيأتي الآن تحت رئاستكم، من حيث صلته بخطة التنمية

زيادة توطيد السلام، التنفيذ الكامل للبرنامج الطوعي لشرع سلاح تلك القوات وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى الوطن.

وتأكيد ناميبيا مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم. وندعو في ذلك الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد نشرت ناميبيا في الوقت الراهن إحدى أكبر وحدات الشرطة النسائية التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ومازالت ناميبيا تدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا. يتعارض ذلك الحظر مع الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وليس ثمة ما يبرر إدراج كوبا في القائمة بوصفها دولة راعية للإرهاب الدولي، ولا ينبغي قبوله.

وندعوا إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وفلسطين. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته، وأن يساعد شعب الصحراء الغربية وفلسطين على تحقيق حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وتدين ناميبيا اختلاف ما يزيد على ٢٠٠ فتاة وغيرهن من الأبراء من قبل جماعة بوكو حرام في جمهورية نيجيريا الاتحادية. ونحن نطالب بإطلاق سراح هؤلاء فوراً دون أية شروط.

ونعرب عن دعمنا للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة مرض فيروس الإيبولا في البلدان الأفريقية المتضررة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد تبرعت ناميبيا بمبلغ ١١ مليون دولار ناميبي لكافحة هذا الوباء الفتاك.

وكما هو منصوص عليه في الدستور الناميبي، فإنه يشرفني أن أبلغ الجمعية بأن فترة ولايتي بصفتي رئيساً للبلد ستنتهي في وقت مبكر من العام القادم. وعليه، فإن هذه هي المرة الأخيرة

الإسكان، والصحة، والمياه، والمرافق الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتنان بلدي للشريك الإثنيين كافة الذين أسهموا بدرجة كبيرة في المكاسب التي حققناها في العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ما كان نجاح غيانا في بناء قدرات القطاع الصحي ممكناً التحقيق لو لا مساعدة كوبا، التي شملت تدريب مئات من أطبائنا، الأمر الذي قام به كوبا على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الخاصة بها. ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات الأغلبية الساحقة من بلدان العالم مرة أخرى في الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة.

وفي حين ينبغي لنا أن نعترف بالمكاسب التي تحققت في جميع أنحاء العالم، أسارع إلى توضيح أنها لم تكن متسلقة فيما بين البلدان أو المناطق. كان التقدم المحرز في بعض الأماكن هائلاً. فقد حظيت آسيا، على سبيل المثال، بنجاح باهر فيما يخص العديد من الأهداف. وتحقق تقدماً كبيراً أيضاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. غير أن هناك بعض المحالات التي لم تشهد تقريرياً أي تغيير ملحوظ منذ عام ٢٠٠٠. وفي بلدان أخرى، ولا سيما تلك التي دمرتها الصراعات والحروب، هناك مكاسب جديرة بالثناء سارت في اتجاه عكسي. وقد أثبتت بعض الأهداف أيضاً أنها بعيدة المنال أكثر من غيرها. تتطلب الوفيات النفايسية على وجه الخصوص مزيداً من العناية. ومن الواضح أن العالم كان يمكن أن يتقدم أكثر بكثير على طول الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، لم يحدث ذلك، لأن الشراكة الالزامية لتحقيق كل هدف لم تكن قوية بما فيه الكفاية. وبالتالي ينبغي النظر في أسباب النتائج التي كانت دون المستوى الأمثل.

وصحيفتنا أنا جميعاً نتحمل المسؤولية عن رفاه شعوب العالم وحالة كوكبنا بشكل عام. غير أن الواقع هو أن لدى بعض البلدان الآن موارد أكثر من غيرها، وبعضها يستغل

لما بعد عام ٢٠١٥ والمسائل الخامسة الأخرى التي تستدعي اهتماماً مركزاً من المجتمع الدولي.

تعقد هذه المناقشة في الجمعية العامة عشية السنة المستهدفة التي حددتها قادة العالم في عام ٢٠٠٠ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن الوقت مناسب لتقدير التقدم المحرز في هذا الصدد، ولكي نفهم أيضاً لم لا يمكننا تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نمضي قدماً بخطبة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي نحن الآن على وشك وضع صيغتها النهائية. وأود أن أذكر بأنه في عام ٢٠٠٠، عندما تم الإعلان عن الأهداف

الثمانية، ألممت كثيراً من الأمل والحماس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما البلدان النامية وفيما بين الفقراء. صحيح أننا أحرزنا تقدماً ملمساً في جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض الفقر في العالم وهو مستمر في الانخفاض؛ وعدد أكبر من الأطفال صار ملتحقًا بالمدارس الابتدائية؛ وتحسنت الخدمات الصحية بالنسبة للعديد من الأشخاص، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال؛ وتوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز والملاريا بل وعكس اتجاهه في بعض المناطق.

في غيانا، على الرغم من الآثار السلبية للوضع المالي الدولي، تمكّنا من أن نحافظ على غم مطرد في الاقتصاد على مدى السنوات الثماني الماضية. وفي الواقع، لقد بحثنا ليس في تنمية اقتصادنا وحسب، ولكن أيضاً في ضمان أن النمو أدى إلى تحسين نوعية الحياة لشعبنا. وفي الواقع، نحن واحد من ١٧ بلدان في العالم تعرف بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الجوع بمقدار النصف، بل أيضاً في تحسين التغذية لشعوبها. لقد حققنا تعميم التعليم الابتدائي ونقترب من تحقيق تعميم التعليم في المرحلة الثانوية أيضاً. ولقد أحرزنا أيضاً خطوات واسعة في مجالات

وفي حين أن العديد من البلدان النامية أظهرت تصميماً جاداً في العمل نحو تحقيق الأهداف عن طريق تخصيص مزيد من الموارد للتنمية البشرية، فإن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو، على النحو المتواхى في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، جاء أدنى بكثير من مستوى التطلعات. ومن المخيب جداً للأمال، على أقل تقدير، أنه في مواجهة الاحتياجات الملحة، لم تف إلا بضعة بلدان متقدمة النمو بتعهداتها بتخصيص ٧,٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما نستعد لمؤتمر آخر بشأن تمويل التنمية، في إثيوبيا في العام المقبل، أود أن أذكر الجمعية بأن الالتزام المتمثل بتخصيص ٧,٠٪ في المائة قد تم منذ أكثر من أربعة عقود خلت في هذه الجمعية ذاتها، وتم التأكيد عليه مجدداً في عام ٢٠٠٢ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري.

وفي ضوء هذه الإلتفاقات، لا بد من أن يتضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥، أولاً، التزاماً محدداً زمنياً من أجل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تقديم الالتزامات بشأنها بالفعل؛ وثانياً، وضع إطار عالمي لإدارة حقوق الملكية الفكرية يضع الضرورة الإنمائية في المركز؛ ثالثاً، هيكل تجاري عالمي يعترف بأوجه عدم التناقض في التنمية على الصعيد العالمي ويستجيب لها بشكل ملائم. رابعاً، إطار يكفل أن الاستثمار في القطاع الخاص يتماشى مع جدول أعمال التنمية.

وتقديم توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة منبراً جيداً يرتكز عليه.

ونحن إذ نضع برنامجاً للتتحول، سيكون من الأهمية يمكن ضمان أن يكون البرنامج مرناً بما فيه الكفاية لمعالجة الاحتياجات الخاصة لبعض البلدان. أما الظروف الخاصة التي سببها نقاط ضعف الدول الجزئية الصغيرة والدول النامية الساحلية المنخفضة فجديرة بالذكر بوجه خاص في هذا

من الموارد العالمية أكثر بكثير أيضاً. وفي حين أن مسؤولياتنا مشتركة، فإنها متميزة بالضرورة. الفجوات بين الفئات العليا والدنيا لسكان العالم آخذة في الاتساع إلى حد كبير. وقد بلغ تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة أبعاداً خطيرة. أبرزت منظمة أوكسفام الدولية في الآونة الأخيرة هذه الظاهرة، وبعض الأرقام مفزعية. أشارت منظمة أوكسفام إلى أن نسبة ١ في المائة من السكان الأغنى في العالم تمتلك نسبة ٤٦ في المائة من ثروة العالم - أي حوالي ١١٠ تريليونات دولار - في حين تمتلك الـ ٥٠ في المائة التي في القاع ١,٧ تريليون دولار تقربياً، أي ٠,٧٪ في المائة من ثروة العالم. هذا المبلغ وقدره ١,٧ تريليون دولار هو نفس المبلغ الذي يملكه ٨٥ من أغنى الأشخاص في العالم - وبعبارة أخرى، ٨٥ شخصاً يملكون نفس القدر من الثروة التي يملكونها ٥٠ في المائة من سكان العالم. ومن الواضح أن مثل هذه الدرجة من عدم المساواة لا يمكن تحملها.

وبنفس الطريقة، على الرغم من أننا اتفقنا جميعاً على زيادة المساعدة الإنمائية للبلدان النامية، فإن حقيقة الأمر هي أن تحويل صافي الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو لا يزال مستمراً بلا هوادة، وبلغ ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ ثم ارتفع إلى ٥٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠. ويستمر هذا الاتجاه الخطأ اليوم. وهذا النقل في الموارد المالية ليس إلا جزءاً من الصورة. كما تعاني البلدان النامية أيضاً من خسارة صافية للمهارات إلى البلدان المتقدمة النمو من خلال الهجرة. وهذا بعد أن أنفقت البلدان النامية مبالغ ضخمة على التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جهودنا المبذولة في قطاعي الصحة والتعليم يصييها غالباً الإحباط بسبب ارتفاع تكاليف الكتب المدرسية والأدوية الأساسية، وذلك بسبب القيود على حقوق الملكية الفكرية. واضح أن هذه الاختلالات لا يمكن أن تستمر ولا يمكن معالجتها إلا من خلال تضافر الإجراءات العالمية.

أما الحروب المستمرة في سوريا والعراق فهي الأكثر إيلاما. إنها تؤدي إلى المزيد من التطرف والانحدار السريع نحو الهمجية، وقد نجحت عن سنوات من تمويل القوى المتطرفة وتسلیحها لتحقيق أهداف سياسية. ونحن ندين حالات القتل الوحشي وال بشع التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم الرهائن وإزهاق أرواح المدنيين في مناطق التزاع على أيدي المتطرفين القتلة في تلك البلدان. وتدين غيانا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

أما الحالة في أوكرانيا فهي مدعوة أخرى للقلق. ويجب ألا ننسى أن الحربين العالميين ترجع أصولهما إلى أوروبا. لذلك ينبغي أن نبذل أقصى ما في وسعنا لنجتمع كل الشركاء على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي. فالسعي إلى تحقيق مزايا عسكرية لا يمثل حماقة فحسب، بل يشكل خطراً أكيداً. ويجب أن يقوم الحل على أساس العدالة وتطلعات الناس في ذلك البلد.

وا وتعود دوماً المسائل الحدودية العديدة التي لم تحل القائمة في عالمنا مصدراً محتملاً للنزاع، وو تستخدم كثيراً لعرقلة التنمية في البلدان، مما يمنعها من تحسين نوعية حياة شعوبها، ومن النهوض برفاه المنطقة التي تنتهي إليها. وبليدي ليس بمنأى عن التأثير بهذا. لذلك يجب أن تضاعف الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها للمساعدة في حل مثل هذه المسائل.

ونواجه في الوقت الراهن تذكيراً صارخاً بعدي هشاشة الرفاه العالمي في مواجهة التهديدات الفريدة من قبيل وباء فيروس الإيبولا. ولا شك في أنه مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية فورية على نحو أكبر بكثير مما يجري الاضطلاع به. وأود التسوية بما أظهرته كوبا والولايات المتحدة الأمريكية من الاستجابة السريعة والقيادة في تقديم المساعدة إلى البلدان في غرب أفريقيا.

وفي عصرنا، يجب أن نواصل البحث عن نهج جديدة للعديد من المشاكل العالمية التي تواجهنا. وفي إطار الترابط

الصدد. ففي أحيان كثيرة جداً، يمكن أن تسبّب الآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية في طمس التقدم المحرز على نحو سريع. ويجب ألا ندخر جهداً لكافلة أن يكون لدينا اتفاقاً ملزماً قانوناً بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٥.

ومن المفارقات أنه بينما نناقش خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تخرج العديد من بلدان الجماعة الكاريبية من أهلية الحصول على تمويل بشروط ميسرة، حيث تصنف على أنها بلدان متوسطة الدخل استناداً إلى المقياس الضيق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من تلك البلدان مثقلة بالديون، حيث يتوجب عليها القيام باستثمارات لا مفر منها في مجال بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية وإصلاحها لتعزيز القدرة على التكيف. وندعو المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في هذا النهج بإضافة مؤشر الضعف في المعادلة. كما ندعو إلى تخفيف أعباء الديون، حيث إن الديون المترآكمة على معظم هذه البلدان يجعل اقتصاداتها غير مستدامة.

أما الشرط المسبق الأهم من أجل إحراز تقدم فهو السلام. فالعديد من التزاعات واحتمالات نشوب نزاعات لا تزال دون حل، وفي الوقت نفسه قد ارتفعت تهديدات جديدة على الأمن العالمي إلى مستويات خطيرة.

إن الحالة في الشرق الأوسط هي الأكثر إثارة للقلق، وفي قلبها المأساة الكبيرة المتمثلة في محن الشعب الفلسطيني. فقد شهدنا مرة أخرى قصف السكان العزل تقريرياً في غزة من جانب أحد أكثر الأجهزة العسكرية قوة، تدعمها وتتجدد مخزونها قوات عسكرية أكثر قوة. وتدعو غيانا إلى إنهاء الحالة التي تشبه الفصل العنصري القائمة في فلسطين، حيث إن حالة الفقر والتدهور تمثل أسلحة تستخدمن لقمع شعب بأكمله. فللشعب الفلسطيني الحق في العيش بكرامة في بلده، ويجب على الأمم المتحدة ألا تساوم على مبدأ تقرير المصير.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطحب السيد دونالد رابيندراناث راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص
الرئيس (تكلم بالإنجليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقّيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أناستاسيادس (تكلم بالإنجليزية): أود أن أهنّكم، سيدى، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأعبر لكم عن دعم حكومي الكامل، وأنتم تمارسون مهامكم السامية، بالهدف المشترك المتمثل في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة، في فترة تستسّم بقدر كبير من انعدام اليقين وعدم الاستقرار.

تشكل الجمعية العامة المنتدى الدولي الوحيد الذي يجتمع في إطاره جميع رؤساء الدول أو الحكومات، ليس فقط من أجل إحاطة الرأي العام الدولي بشأن القضايا الخطيرة التي تواجه بلدانه، ولكن أيضاً للتداول بخصوص جميع التحدّيات الإقليمية والدولية غير، التي ليست قطرية، وتضع النظام الدولي موضع التساؤل.

ينبغي أن نضع في اعتبارنا دائماً بأن الأمم المتحدة قد أنشئت بهدف صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تعزيز

والاعتماد المتبادل في عالم اليوم، تتشابك مصائر الدول والشعوب بشكل متزايد. أما الضرورة المتمثلة في اتخاذ إجراءات عالمية متضامنة لمعالجة مشاكل اليوم فلا يمكن أن تتحقق إلا بتعديدية قوية، ومن خلال مؤسسات عالمية ذات حدوى وتتسم بالاستجابة والتمتع بمعزز من الديمقراطية.

وتتضمن المسائل البالغة الأهمية إصلاحات مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية. ويعد إحراز تقدم ملحوظ في إصلاح مجلس الأمن أمراً ضرورياً من أجل ضمان استمرار شرعية وجدوى هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن التّعجيل بإصلاح المؤسسات المالية الدولية أمر بالغ الأهمية إذا كنا نريد كفالة فعاليتها في حماية الاستقرار المالي العالمي ودعم التنمية المستدامة.

وفي الختام، أود التذكير بالاقتراح الذي قدمته غيانا عن طريق أول رئيس منتخب ديمقراطياً لها، السيد شيدي جاغان، بإقامة نظام إنساني عالمي جديد، أعلنت الجمعية العامة موقفها منه في عدة قرارات. يسعى ذلك الاقتراح إلى تحقيق توازن بين مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إنه اقتراح قد آن أوانه، وينبغي أن تتبّعه مبادرات أخرى من أجل إيجاد حلول لتمكّن من تحقيق أحلام الأجيال التي سبقتنا في إرساء السلام وإحراز التقدّم وتحقيق الازدهار.

وكما وفرت الأهداف الإنمائية للألفية محط تركيز جديد وبعثت آمال عام ٢٠٠٠، فيجب علينا اليوم أن نحيي تلك الروح من أجل القضاء على الفقر وعدم المساواة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وأود الإعراب عن تقديرنا للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة على جهودهم التي لا تكل في الاضطلاع بولاية المنظمة في الأوقات الصعبة للغاية. وأؤكد لهم دعم غيانا الكامل حكومة وشعباً.

الشعوب. للأسف، ورغم جهودنا، علينا أن نعترف أننا لم نرتفق خلال العام الماضي بشكل كاف لمواجهة تلك التحديات. بل من المثير للقلق كثافة حجمها وأثرها على حساب الخسائر في الأرواح البشرية، والازدهارين الاقتصادي والاجتماعي الفردي والجماعي، وفي نهاية المطاف، السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وينبغي ألا يجعلنا كل ما نشهده في ليبيا ولبنان وسوريا والعراق، خصوصا بعد ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، وارتكاب فظائع لا توصف فيهما، غير مبالين أو سلبيين. ومن واجبنا تجاه البشرية وقيمها المشتركة اعتماد مشاركة أكثر استباقية وأكثر فعالية فورا، وذلك لإنقاذ الأجيال المقبلة من التهديدات غير المتكافئة والإرهاب والكراهية الصريحة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اعتمد يوم الأربعاء الماضي، المتعلق بالتصدي بحزم للتهديد المتنامي الذي يشكله التدفق غير المسبوق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونمو شبكات التسهيل التي تأجج الصراعات حول العالم. وتتوقع أن تجري مساعلة المسؤولين عن الجرائم المروعة التي ارتكبت خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وفي الوقت نفسه، ينبع ألا نتجاهل بأن للصراعات العميقة الجنوبي والطويلة الأمد، القدرة على تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة بشكل فوري، والتسبب في سفك الدماء، وتعريض حياة الآلاف من المدنيين الأبرياء للخطر، من في ذلك الأطفال. للأسف، تزرع هذه الأحداث بدور العداء، والمزيد من أعمال العنف التي تجعل نجاح الحوار والمفاضات وإجراءهما أكثر صعوبة.

تحديدا، وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لا ينبعي ألا يكون حق الشعب الإسرائيلي في إقامة دولة موضع تساؤل، وينطبق الشيء ذاته على الشعب الفلسطيني. إننا نشي على الدور الإيجابي جدا الذي قامت به الحكومة

الحماية الفعالة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع الناس، بعض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد. ومن أجل دعم هذه المبادئ التي تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعا أن ندرك أنه في عصر العولمة هذا، لا بد أن تتأثر جميع الدول الأعضاء بشكل أو باخر، جراء الأحداث التي تقع في أي بلد أو منطقة، رغم اختلاف درجة التأثير وتوقيته. وبالتالي، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة، من خلال الفهم المشترك بأنه رغم اختلافاتنا الفردية، فإننا لن نجد السبيل إلى إحلال السلام وإرساء الاستقرار والديمقراطية إلا من خلال الأمم المتحدة. ويعد تعزيز دورها، والتمسك بمبادئ ميثاقها، وتنفيذ قراراتها شرطا لا غنى عنه للتصدي بفعالية لكل من التهديدات الجديدة والطويلة الأمد.

تولت السيدة بيرسبال (الأرجنتين)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

سوف تشكل الذكرى السنوية السبعين القادمة للأمم المتحدة، معلما هاما في تاريخ الأمم المتحدة. وتعتقد قبرص أن الفترة الحالية تمثل اللحظة المناسبة لتكثيف جهودنا والتزامنا بالمضي قدما من خلال التقييم الذاتي، وإجراء مناقشة تشمل الجميع، من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة من شأنها تعزيز أهمية المنظمة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بمقرن القمة العالمي الذي عقد خلال عام ٢٠٠٥، حيث اتفق قادة العالم على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن.

وقد عبرت عندما خاطبته لأول مرة الجمعية العامة قبل عام (انظر A/68/PV.12)، عن قلقى العميق وسخطي عن الأفعال التي شهدناها، والتي تقوض سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتؤدي إلى انعدام الأمانين الإقليمي والعالمي، مثل الإرهاب، وضم الأرضي عن طريق الاستخدام غير المشروع للقوة، والأصولية الدينية، والتهجير القسري للملايين من

ونحن في طليعة الذين يبذلون الجهد الرامي إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقسيم المعونة الإنسانية ومرافقها عندما يتضي الأمر ذلك. ويوم أمس بالتحديد، كان لقبرص دور فعال في إنقاذ قرابة ٣٥ من اللاجئين السوريين الذين كانوا على متن قارب صيد تقطعت بهم السبل في البحر الأبيض المتوسط، وتفادينا بالتالي حدوث كارثة إنسانية كبيرة.

ولا شك في أن اكتشاف الهيدروكربونات في منطقتنا المجاورة عزّز أهميتها الاستراتيجية. فالطاقة يمكنها أن تكون حافزاً على التعاون ب نطاق أوسع، مما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار، ويمكنها أن تكون وسيلة لتعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادرها على الصعيد الإقليمي وصعيد الاتحاد الأوروبي. ومن شأن ذلك أن يعزز اقتصادات البلدان في المنطقة. ونحن على استعداد للإسهام في هذا الأمر، وحتى للتوسط من أجل الجمع بين البلدان المجاورة المنتجة للهيدروكربونات والبلدان المستهلكة لها.

إن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية الأربعين لتقسيم بلدي بعنف نتيجة الغزو التركي في عام ١٩٧٤، واستمرار الاحتلال له. ولا أعتزم الدخول في لعبة توجيه اللوم لأن هناك عدداً كبيراً من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي لا تبيّن حقاً المسؤوليات التاريخية المستمرة التي يتحملها الطرف المخاطئ فحسب، ولكنها تدين أيضاً الوضع الراهن غير المقبول وتدعوا إلى إعادة توحيد قبرص وانسحاب قوات الاحتلال منها.

وأود أن أشدد مرة أخرى على التزامي الصادق بالعمل بنشاط وعزم للتوصل، من خلال الحوار البناء والمتعمق والموضوعي، إلى تسوية تعيد توحيد قبرص وشعبها وتستعيد الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع مواطنيها الشرعيين، وتريح الجزيرة من وجود قوات الاحتلال، وتケفّل التعايش

المصرية فيما يخص الوساطة بين الجانبيين. وفي الوقت نفسه، فإننا نحت بقوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الحد من أنشطة الجماعات الإرهابية التي تعارض عملية السلام في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نظل غير مبالين بما يحدث في أوكرانيا وتداعياته على العلاقات بين بعض من أهم القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة العالمية، أي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر، وندعو إلى أن تفي به جميع الأطراف وتنفذه بشكل كامل.

بالطبع، وعدا تلك الصراعات الإقليمية، يجب أن نكون يقظين وندرك أنفسنا بأن تحديات أخرى تقليدية وغير تقليدية تشكل مخاطر وجودية لا يزال يتquin علينا معالجتها. وتشمل من بين أمور أخرى، الاتجار بالبشر، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر على الصعيد العالمي والجوع والكوارث، مما يكشف تدفقات الهجرة، ويؤدي إلى تغيرات ديمografية، وانتشار الأوبئة على غرار فيروس الإيبولا مؤخراً.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعدّر عكس مسار آثار تغير المناخ في نهاية المطاف، أي في المستقبل البعيد، فتصبح آثاراً كارثية.

إن قبرص تقع على مفترق طرق بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرين الأدن والأوسط، وهي منطقة مضطربة تنشب فيها معظم الصراعات. ومع ذلك، نعتز بأننا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وبأننا نتمتع بعلاقات ممتازة مع جميع جيراننا. وندرك أن جغرافيتنا هي مصيرنا. ونضطلع بدور بناء في التمسك بقيم الأمم المتحدة ومبادئها، ونساهم في الجهد الذي تبذل من أجل تحقيق السلام في منطقتنا، بطبيعة الحال ضمن حدود قدراتنا على الدوام.

بناء في الجهد المبذولة للتوصل إلى تسوية، ليس نظريا و كلاميا فحسب، وإنما عن طريق إجراءات عملية وهامة.

والخطوة الأولى نحو إظهار الارادة السياسية الحقيقة

التي طال انتظارها تمثل في اعتماد حزمة اقتراحات تقدمت بها وتنصي بالخاتمة تدابير جريئة لبناء الثقة، تؤدي إلى حالة مربحة لجميع الأطراف المعنية، وتساعد على بناء التفاهم والثقة وحسن النية بصورة متبادلة، وتكون من ثم حافزا للعملية التفاوضية الحاربة. علاوة على ذلك، نحن نتوقع تعاون تركيا الصادق في المسألة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين، بما في ذلك عن طريق إفساح المجال للوصول إلى المناطق كافة، كما هو مطلوب، وتوفير المعلومات الضرورية التي تساعده في تسلیط الضوء على مصيرهم والتحفيف من معاناة أقربائهم.

إن قبرص و مواطنها يستحقون أكثر بكثير من بلد منقسم. أربعون عاماً أكثر من كافية لنا جميعا. فلقد حان الوقت كي يدرك جميع المعنيين أن الرضا المصطنع عن الوضع الراهن لا يفيد أحدا. أمّا الحل فسيفيد جميع القبارصة، وتركيا، ومنطقتنا المجاورة، والمجتمع الدولي. ورؤيتنا في نهاية المطاف تمثل في تخفيف معاناة جميع القبارصة، ولا سيما جيل الشباب - وهم مستقبل البلد - من عبء الاضطرار للعيش في بلد منقسم يُمنعون فيه قسرا من التمتع بالحرريات التي هي حق مكتسب لكل مواطن يولد في العالم - العبء الذي هم غير مسؤولين عنه ويحق لهم تداركه. لن أحيد عن السعي إلى تحقيق هذه الرؤية، لأنني تعهدت بأداء هذا الواجب تجاه جميع القبارصة. كما أني لن أهرب من تحمل المسؤولية التاريخية عن توفير مستقبل مستقر وسلمي ومزدهر وصالحي في بلدي.

وأسأكون قد ارتكبت خطأ كبيرا إن اختتمت كلمتي قبل أن أعرب عن خالص امتنان شعبي وحكومي للأمين العام ولمجلس الأمن على الأعمال التي اضطاعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال السنوات ال ٥٠

السلمي والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين جميع مواطنها، وتضمن فعالية أداء قبرص وكفاءتها بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لي، هناك خطة واحدة فحسب، وهي أن يتم التوصل إلى تسوية مشكلة قبرص على أساس ما تم الاتفاق عليه كحل تويفي: تحول جمهورية قبرص إلى اتحاد يتألف من طائفتين ومنطقتين متساوietين سياسيا، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاques الرفيعة المستوى، مع سيادة واحدة، وشخصية قانونية دولية واحدة، ومواطنة واحدة.

وبعد أشهر من المفاوضات الصعبة، تم الاتفاق على إعلان مشترك بين الطائفتين في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ يحدد المبادئ التوجيهية الأساسية والمبادئ الأخرى للتوصل إلى إطار الحل المتفق عليه، وكذلك منهجية العملية التفاوضية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية البالغة بمكان أن الإعلان المشترك يوضح أن الغرض الوحد المشترك للعملية التفاوضية هو إفاء الوضع الراهن غير المقبول والتوصل إلى تسوية تضمن المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي وتحترمها. وعقب الإعلان المشترك والمفاوضات المكثفة بين الجانبين، جرى تقديم مقتراحات شاملة تتعلق بجميع فصول مشكلة قبرص. وبلغنا الآن مرحلة تركيز جهودنا في سبيل التغلب على الخلافات القائمة، بغية تمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل دائم وقابل للبقاء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بتعيين الأمين العام مؤخرا مستشاره الخاص الجديد، السيد إسبن بارث أيدي. ونحن نعتقد أن ذلك التعيين في هذا المنعطف الحرج من العملية التفاوضية يدل على عزم الأمم المتحدة أن تمضي تلك العملية قدما بشكل حاسم. ومع ذلك، غني عن القول إن المطلوب أيضا التدليل على وجود إرادة حقيقة لدى مواطنينا للتفاوض بحسن نية، ولدى تركيا للمساهمة بشكل

المبدأ الأساسي. وفي ظل خطر الإرهاب وانتشار الحرب في أنحاء العالم، أصبح الآن هو الوقت المناسب للتوقف لإعادة النظر في الإجراءات التي نتخذها، وبذل كل جهد ممكن لوضع حد للقتال، سواء في أوطاننا، أو في البلدان المجاورة أو في مناطقنا.

وشهد طابع الأمن العالمي تغيرا جذريا. وأصبحنا نشهد جهات فاعلة من غير الدول، من الأصوليين الدينيين والعصابات الإجرامية التمردة تروع العالم وتمدد سلامة الأشخاص المسلمين. وللأسف، تقف بعض الدول وراء الإرهابيين، وأصبحت مراكز وملائج للعنف المتزايد. ولكن اليوم، تتجاوز وسائل الإرهاب والحروب المفهوم التقليدي للمعارك القاتلة. بغض النظر عن الوسائل المستخدمة في الإرهاب، يظل الهدف واحدا - وهو ترويع الشعوب والبلدان، وفي بعض الحالات ترويع العالم بأسره.

والتعايش السلمي المستدام فيما بين البلدان وداخل المجتمعات ليس حقيقة بدائية. بل يتطلب جهودا جماعية وتصميما والتزاما وطنيا من أجل تحقيق مستقبل مستدام ملوكنا جميعا، وتمثل مهمتنا المشتركة باعتبارنا مجموعة من الدول في صون الأمن غير المجزأ - يجب أن نستخدم جميع جهودنا لوقف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة من أجل صون السلام والأمن في الشرق الأوسط، ولكن يجب علينا بذل الجهود ذاتها للتصدي للتحديات الجغرافية السياسية في أوروبا الشرقية.

من واجبنا دعم إرساء السلام في أوكرانيا وصون سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا بد من توخي العجلة في التعامل مع التهديد الناشئ في أوكرانيا. وينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء فيها، الوفاء بواجبها وبذل كل ما في وسعها لمنع نشوب التراumas المسلحة، ومنع إعادة

الماضية، وهو ما يشكل نموذجا بارزا للدور الناجح الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وبينما نقدر أيما تقدير فوائد عمليات حفظ السلام، والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بغية تحقيق تلك الغاية، نعتبر أنه من الأهم دعم المنظمة وتمكينها من مواصلة أعمالها صوب تحقيق صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب التراumas، لا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة. وبالنيابة عن بلدي، أود أن أؤكد للجمعية أننا سنواصل تقديم أي مساعدة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطبّح فخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا **الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطبّح السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريباوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): تدفعنا اليوم العديد من حالات التراumas المسلحة وعدم الاستقرار في العالم إلى استرجاع السبب الرئيسي في إنشاء الأمم المتحدة والغرض منها - وهو صون السلام في جميع أنحاء العالم. وباعتبارنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نلتزم جميعا بذلك

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أذلت به للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واتارا (تكلم بالفرنسية): أسوة برؤساء الدول والحكومات الآخرين الذين سبقوني على هذه المنصة، أنا أيضاً أود، بالنيابة عن وفد كوت ديفوار وبالأصلة عن نفسي، أن أقدم لكم، سيدى، أحرّ تهانينا على انتخابكم المستحق رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأؤكد لكم دعمنا الكامل طوال فترة ولايتكم. إنَّ انتخابكم لهذا المنصب يشرف بلدكم، أوغندا، والقارة الأفريقية بأسرها خارج حدوده.

وتهانئي موجَّهةً أيضاً إلى معالي السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، على توجيهه المتميز لأعمال الجمعية طوال السنة الماضية. وأود أن أُشيد إشادة خاصة بالأمين العام، بان كي - مون، على تفانيه في أهداف ومُثُل ميثاق منظمتنا.

رسم حدود الدول ذات السيادة، ووضع حد لنشوب التزاعات المحمدة، واحد تلو الآخر.

علينا العمل معاً كمجموعة من الجيران، مجموعة من الدول المعنية بشأن مستقبل المجتمع الدولي، مستقبل العالم الذي نعيش فيه. ومن الأهمية الحاسمة إنهاء التراغ في مهد، والقضاء على الأراضي الخصبة للإرهاب أينما وجدت. ولكن الأهم من ذلك، ينبغي لنا ألا نتخلى أبداً عن القيم التي تجمعنا معاً، ألا وهي احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لسيادة الدولة والوحدة الإقليمية.

وحينما يتعلق الأمر بحماية تلك المبادئ الأساسية المشتركة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متحداً وأن يستجوب على نحو مسؤول حيال أي انتهاك لها. وقد تجلت مواصلتنا حماية القيم الأساسية من نتائج التصويت على القرار ٢٦٢/٦٨، بشأن التراغ المسلح في أوكرانيا. إذ أيدت مائة دولة أوكرانيا وأدانات احتلال الاتحاد الروسي للقرم. ولن تعرف الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة أبداً بهذه الأعمال العدوانية غير القانونية.

وإذا أخفقنا، وإذا تغلب العنف والعدوان والإرهاب، سنواجه خطر الاستيقاظ على اعتاب حالة حيالاً مما يحارب الجميع بعضهبعضاً وتسود الفوضى. وسيحرر تدمير كل ما عملنا من أجله، وكل ما أنشأنا - العالم الذي نعيش فيه. ولا ينبغي أن تكون الموافقة الصامتة على أشكال العدوان الوحشي إجابة المجتمع الدولي على ذلك.

وبغية تجنب مستقبل مزر، أدعو الجمعية العامة إلى العمل من أجل الحيلولة دون دخول الخداع والكذب والتلاعب والجهل إلى أراضينا وانتهاك قيمتنا. علينا أن نعود إلى المبدأ الأساسي للأمم المتحدة، أي صون السلام في جميع أنحاء العالم. ينبغي أن يكون اهتمامنا غير المجزأ بصون الأمن غير المجزأ مهمتنا الرئيسية.

يُعرَب عنه في هذا المنتدى. وبينما يتشكل العالم الذي نود أن نراه بعد عام ٢٠١٥، تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أكثر وضوحاً. علينا في النهاية أن نوفر حياة كريمة للأشخاص الأكثر ضعفاً، وأن نمنح كوكبنا أيضاً مهلاً وفرصة للوجود قروناً مقبلة.

وينبغي لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تولي اهتماماً خاصاً لأولويات البلدان النامية، ولا سيما أولويات البلدان الأفريقية، كما حددت في الموقف الأفريقي الموحد الذي يدعمه بلهي. لذا، ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون شاملة ومتوازنة، وأن تحقق أهدافاً محددة وقابلة للقياس، بغية تيسير ملكيتها من قبل الدول والأقاليم.

إن اعتماد برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في السنة المقبلة سيحرّي في سياق اقتصادي مؤات لأفريقيا. وفي الحقيقة، إن أفريقيا قد أصبحت إحدى المناطق الأكثر استقطاباً للمستثمرين الدوليين والأكثر حيوية في العالم، بمعدل نمو سنوي في الناتج القومي الإجمالي متواسطه ٤،٥ في المائة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وتُتيح أفريقيا فرصاً متميزة في مجالات المياكل الأساسية، والطاقة، والزراعة، والعمالة والقدرة على ضمان الأمن الغذائي للقاراء. وقطاعاً الصحة ومكافحة تغيير المناخ نشيطان أيضاً.

إن أفريقيا تدخل عهداً من التقدم والتنمية سيعتمد على بيتها الأمنية. وفي الحقيقة، إن الانتشار غير المسبوق للإرهاب من القرن الأفريقي إلى منطقة الساحل والصحراء، والازدياد الكبير في أعمال القرصنة البحرية، والأنواع المختلفة من الاتجار الإجرامي، ومؤخراً، عودة ظهور الأوبئة مثل حمى الإيبولا التزيفية، التي اجتاحت بعض البلدان في غرب أفريقيا، قدد القارة الأفريقية وقد يجعلها تخسر عقداً من التقدم الإنساني والنمو الاقتصادي. وخلافاً لحروب الأمس، إن هذه المخاطر

الآن وقد تَمَّت تَهْيَة المسرح وإعداد الميدان، كما تعين علينا أن نفعل في الدورة الثامنة والستين، فقد حان الوقت الآن لترجمة التزامنا ببناء عالم حَالٌ من ويلات الفقر والضعف، التي ما انفَكَتْ تؤثِر على ملايين الأشخاص، إلى واقع، ورؤيتنا له.

لذا، إنني أُرجِب بأهمية ونطاق موضوع هذه الدورة، "إنجاز وتنفيذ خطة الإنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المولية لعام ٢٠١٥"، الذي يجري في إطار استمرار الدورة السابقة، ويجسد التزامنا بأن نجّابه معاً التحدّي المتمثل في تحقيق التنمية.

ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقبل الموعود النهائي لتنفيذها بسنة، ينبعي التذكير بأن الأهداف الرئيسية قد تحققت أو أنها في طور التحقيق على نطاق عالمي، كما أكَّد الأمين العام بحق في تقريره الأخير، وبأنه ستكون هناك حاجة إلى جهود كبيرة لكي تنجح مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء، من جانبها، في القيام بذلك.

وعلى المستوى الوطني، وبفضل جهود حكومي، يجري السعي بلا كلل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار تنفيذ البرنامج الإنمائي الوطني وتعزيز التعاون مع شركائنا. وإننا سنتستخدم الوقت الممتد من الآن حتى الموعود النهائي في أوّل عام ٢٠١٥، لتسريع جهود الحدّ من الفقر، وتحسين صحة الأم والطفل، وترسيخ التقدم الملحوظ المحرَّز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي ما يتعلق بالوصول إلى التعليم الأساسي، وأخيراً، ضمان الحصول على مياه الشرب لجميع مواطنينا.

لقد قامت كوت ديفوار في السنوات الثلاث الماضية بوئية نوعية كبيرة إلى الأمام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تعتمد مواصلة تلك العملية الحيوية ذاتها. وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين عازمين على دحر الفقر وعدم المساواة، وبناء عالَم من الفرص. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية الأداة لهذا الطموح العظيم والرَّزْم لتضامن من النوع الذي قلما

الإرهابية، وأن أشيد بالاتحاد الأفريقي على مشاركته الحاسمة في الصومال. الواقع، فيما يتعلق بمنطقة الساحل ومكافحة بو كوكو حرام، أن الدول الكبرى والولايات المتحدة لا تزال بحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في دعمها للقاراء وإبداء العزم نفسه الذي تبديه فرنسا في مكافحة الإرهابيين في شمال مالي.

وبالنسبة لأفريقيا، يمثل توفير الأمان المدف الإنمائي المستدام الأولى الذي يجب تحقيقه. وسعيا لتحقيق الاستقرار والأمن، يشكل توطيد شراكات القارة المختلفة شريان حياة حقيقية نحو المستقبل. كما أن تلك الشراكات تتيح التضامن والافتتاح والتنمية. ولا بد في نهاية المطاف أن تتمكن الشراكات معا من متابعة معركة القضاء على الفقر، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن التنمية المستدامة شاملة، وذلك ما نريده لشعوبنا. وفي ذلك الصدد، أشير إلى ضرورة التركيز على اعتماد أساليب للإنتاج النظيف ولعكس الاتجاه الحالي للاحتيار العالمي. وفي ضوء الإعلانات التي أصدرناها في مؤتمر قمة المناخ، المعقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، من المؤكد أنه سيلزم بذلك مسعى نهائي للتوصل إلى اتفاق طموح بشأن المناخ في عام ٢٠١٥ في مؤتمر قمة باريس.

وأود الآن أن أتناول الحالة في كوت ديفوار. يعيش بلدي في حم من السلام والعمل. وقد استعاد ثقة شركائه، على نحو ما تبيّنه، على وجه الخصوص، عودة مصرف التنمية الأفريقي إلى أبيدجان. وبفضل وحدة مواطني كوت ديفوار، وقوّة مؤسساتنا الوطنية والإصلاحات التي أجرتها الحكومة، لا يزال النمو الاقتصادي قوياً ويقارب معدله الوصول إلى أرقام عشرية.

وفي هذه المرحلة في طريق بلدي نحو تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة، فإن العمل الرئيسي المتبقّي هو تعزيز المصالحة الوطنية ورعاية أشد مواطني بلدي ضعفاً

العاشرة للحدود لن تسلم منها أية دولة أو منطقة في الأمد الطويل. لذا، يتّعّن علينا أن نواجهها جماعياً.

والحشد الدولي الحالي ضد الإرهاب والتطرف إيجابي جداً. لكنه سيستفيد من توسيع نطاقه ليشمل أفريقيا، بغية التدمير على نحو مستدام للحركات الإرهابية الناشطة حالياً على أبواب أوروبا. و يجب ألا تكون أفريقيا القارة المنسيّة في مكافحة الإرهاب.

إنني أعلم أنَّ أفريقيا ليست وحدها في مواجهة تلك المخاطر. وأود أن أؤكد هنا امتناني الصادق لشراكاتنا الثنائيَّة ومتعددي الأطراف، بما يشمل فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي تقف جمِيعاً إلى جانبنا. ولا يسعني ألا أن أشكر بشكل خاص الرئيس فرانسوا أولوند على الدور الحاسم الذي تؤديه فرنسا في حل أزمات مالي، وغينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن شكره على عقد مؤتمر قمة الإليري للسلام والأمن في أفريقيا والمؤتمِر الأخير لرؤساء الدول بشأن مسألة بو كوكو حرام في نيجيريا.

وأود أن أشكر الرئيس باراك أوباما على التدابير المأمة التي أعلّنها في آب/أغسطس في مؤتمر قمة الولايات المتحدة - أفريقيا، والتي ستسهم في تعزيز القدرات الأفريقية على مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكره أيضاً، وأشكر من خالله الشعب الأمريكي على التدابير الجريئة المتّمِّزة التي اتخذها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة غرب أفريقيا على دحر وباء إيبولا. وهذه التدابير، إضافة إلى تلك المتّخذة من قبل منظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والبنك الدولي، واليابان، والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، يجب أن تكون بمثابة زخم لحشدِ دولي.

وبالروح نفسها، أود أن أنوه بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلد الشقيق نيجيريا في مكافحته لجماعة بو كوكو حرام

إحلال السلام الدائم وتسعى سعياً حثيثاً له. ولكن الشرط المسبق لذلك هو التسوية السلمية لجميع المنازعات. أنشئت الأمم المتحدة بشكل رئيسي لخدمة ذلك الغرض تحديداً، وفي أغلب الأحيان حقق ذلك المدف. وفي إطار المجتمع الدولي المعاصر، تبقى الأمم المتحدة أداة هامة للغاية لصون السلام العالمي وتعزيزه.

ومع ذلك، وخلافاً لميثاق الأمم المتحدة، لا تزال القوة تستخدم في عالم اليوم. بل ثمة شعور قوي بأنه، بسبب الظروف الجديدة، يعجز هيكل الأمم المتحدة القائم - وفي المقام الأول مجلس الأمن - عن الاضطلاع بذلك الدور الأساسي. وقبل فترة طويلة، بدأت مناقشة بشأن الإصلاحات التي تحتاج إليها، ولكن حتى الآن، يبدو أنها لم تسفر عن إحداث أي تغييرات حاسمة.

ومن هنا، يسود شعور بعدم اليقين حيال تحقيق الاستقرار والسلام في المستقبل فيما بين الدول المحبة للسلام في المجتمع الدولي. وإذا لم يتم إصلاح الأمم المتحدة بحيث تتمكن من التعامل بشكل ناجح مع التزاعات الدولية، فإنها تخاطر بتجاهلها. وعلى نحو متزايد، تؤخذ حالات الجمود في مجلس الأمن - التي تحصل في بعض الأحيان لأسباب وجيهة، وغير وجيهة في أحيان أخرى - للتذرع بها لتسوية التزاعات بالقوة وبدون إسناد أي ولاية من الأمم المتحدة. وإذا استمر ذلك الاتجاه، فإنه قد يؤدي إلى الأهياب في المنظومة السياسية والأمنية المعاصرة. وتمثل مهمتنا المشتركة في معالجة تلك المشاكل بشكل سريع وشامل ويتناول الآراء، لا سيما فيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مزاولة أعمالهما؛ وإلا، قد يكون الوقت متاخراً أكثر مما ينبغي.

أفترض بأننا نتفق جميعاً على وجود حاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وزيادة فعاليته، مع ممارسة أعضائه الدائمين لسلطتهم بمسؤولية وطبقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. علينا أن نستغل هذه الفرصة لإعادة النظر في بنية

وحمايتهم. وذلك سينطوي، بشكل أساسي، على إعادة المعايير لمفهوم التضامن والاتفاق الوطني الذي يدعم الأمة الإيفوارية. وفي الوقت الحالي، فإن كوت ديفوار دولة طموحة وبدأت السير نحو بناء المؤسسات الديمقراطية والحكومة النموذجية.

وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد على أن بناء عالم أفضل للجميع أمر ممكن. ويلزمنا جميعاً أن نؤمن به وأن نعمل بعز على تحقيقه. وستتحقق أهداف التنمية المستدامة إذا دعمت الجهود الوطنية بالمستوى المتوقع لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو المستوى الذي التزمنا به البلدان المتقدمة النمو. وستكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ميزة ستمكن بلداناً من التصدي لتحديات شعوبنا وبخاصة التحديات التي يواجهها شبابنا في عالم متغير.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلّ به من فوره.

اصطحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا
الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باهور (تكلمت الإنكليزية): إن سلوفينيا من ضمن الأغلبية الكاسحة للمجتمع الدولي التي ترغب في

إلى الحفاظ على إنسانيتنا لا تزال قائمة. فلنحشد مواردنا وأفكارنا. ولنمارس القيادة ونجرِي الإصلاحات الالزامه ولنلتزم من جديد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولنستأنف الحوار ولنعد بناء الثقة التي تحتاج إليها كثيراً. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً للحفاظ على النظام العالمي على أساس القانون الدولي ولترك إرث دائم لشعوب هذا العالم ودوله.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلَّ به للتو.

اصطحب السيد بوروفت باهور رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفا كوندي رئيس جمهورية غينيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوندي (تكلم بالفرنسية): التزم المجتمع الدولي قبل أربعة عشر عاماً، في هذه القاعة، في خطوة واحدة، بتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة بحلول عام ٢٠١٥، وذلك أساساً، من أجل القضاء على الفقر وبناء عالم مشترك مزدهر في بيئة آمنة. ويجب أن نعرف الآن، أي قبل عام واحد من ذلك الموعد النهائي، بأن البشرية لم تكن قادرة على تهيئة جميع الظروف الالزامه للتطور الذي نطمح إلى تحقيقه. ومن المرجح أن تهتز أسس منظمتنا في حال عدم اتخاذ خطوات للتعامل مع التحديات المائة التي تواجهنا.

الأمن الدولي وتحسين قدرتنا على منع نشوب الصراعات وحلها واستعادة قيمنا ومبادئنا المشتركة المكرسة في الميثاق. ونظراً لكثره الصراعات الدائرة في العالم، سيعين علينا القيام بذلك قبل أن يجري تقويض السلم الدولي.

لا أستطيع أن أنكر أنه أحياناً، وفي ظل غياب وسائل أخرى، يمكن أن تغير ظروف معينة المجتمع الدولي على صون السلام عن طريق استخدام القوة. وأحياناً يكون الأمر كذلك. ومع ذلك، فإن وجود ولاية صادرة عن الأمم المتحدة أمر ضروري لضمان المصداقية، على الأقل من حيث المبدأ. لكن إذا أصبح التدخل دون ولاية من جانب الأمم المتحدة هو المبدأ، فإن العالم سيصل بالتأكيد إلى مرحلة يُحتمل فيها أن يؤدي أي إجراء تعسفي إلى صراع ذي أبعاد واسعة. وأعتقد أنه لا توجد أي أساس أخلاقي لمثل هذا السلوك المحفوف بالمخاطر.

ثمة حاجة أيضاً إلى اتباع الأمم المتحدة نهجاً شاملاماً لمواجهة التهديد العالمي الناشئ في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا: إلا وهو تهديد الإرهاب والتطرف والراديكالية المتشددة، والتي تتصف باختلاف نهجها الاستراتيجي وأساليب عملها. وعلينا جميعاً أن ندين هذا التهديد بأشد العبارات والتصدي له بطريقة منسقة، مع مراعاة إطار الولاية التي منحها مجلس الأمن. ونظراً للأهمية التي أولتها لمجلس الأمن، أود أن أكرر تأييدي لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي اُتُّخذ قبل يومين، والذي أيدته أكثر من ١٠٠ دولة.

وعلى الرغم من أن النقاش حول إصلاح مجلس الأمن مستمر منذ عقود حتى الآن، إلا أنه اكتسح في الآونة الأخيرة أهمية خاصة. إن بلدي، سلوفينيا، ملتزم بالإسهام في هذا النقاش إلى أقصى حد ممكن.

وأود أن أختتم بالقول بأنه ولنْ كانت رؤية عالم يسوده السلام ربما لا تزال حبراً على ورق، فإن المثل العليا التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً تقريرياً وال الحاجة

ويبدو الأثر السلبي الذي يخلفه فيروس الإيبولا على اقتصاد البلد في التراجع الواضح في قطاعات التجارة والإنتاج والاستثمار والسياحة وأنشطة النقل. وقد خسرت غينيا حتى الآن ما يقرب من نسبة 2,5 في المائة من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن تزيد هذه الخسارة ما لم تتحذّر التداعيات الكافية في الوقت المناسب لوقف الوباء. وقد تربّت آثار سلبية أخرى على البلدان المتضررة، وخصوصاً فيما يتعلّق بإغلاق الحدود وإعاقة حرية تنقل الأشخاص وإلغاء الرحلات الجوية، علاوة على وصم مواطني الدول المتضررة من هذا المرض.

وفي وباء الإيبولا تذكرة لنا بضرورة اتخاذ نجح شامل لاحتواء هذا المرض الرهيب والقضاء عليه. ويجب علينا أن نعزل فيروس الإيبولا وليس البلدان. ويجب أن نتصدى للوّثة الهمج التي أحکمت قبضتها على العالم. صحيح أنّ وباء الإيبولا خطير للغاية، غير أنه ليس حكماً بالإعدام، بل هو مرض يمكن علاجه.

ولذلك، فإننا نرحب بانضمام العديد من رؤساء الدول الأفريقية إلى السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس مالي، وملك المغرب - الذي أعرب عن تقديره له - وفرنسا وإنكلترا، والسيد الحسن واتارا، رئيس كوت ديفوار، والسيد تيودورو أوبيانغ نغيمبا مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، والسيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والسيد علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، في اتخاذ قرار بشأن رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية واستخدام المطارات. وأشكرهم جميعاً.

وأود أن أرحب - بصفتي نائب رئيس اتحاد نهر مانو - بتعيين المنسق الرفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة المعنى بمرض فيروس الإيبولا، وأن أشيد بالعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، ومرَاكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، في أطلنطا، ومنظمة أطباء بلا حدود، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين لا يدخرّون وسعاً

يصاحب الفقر دائماً انتشاراً أوبئة خطيرة، مما يقوّض أي بصيص من الأمل في توفير الحياة الكريمة التي تستحقها شعوبنا. وتدفع عدوانية البشر تجاه البيئة إلى اختلال توازنها الضروري لنموها ولتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال الحقوق الأساسية تُداس بالأقدام، فاتحة الباب أمام التّعصب والإحباط والأزمات الاجتماعية. ويتعرّض تحقيق السلام والأمن في العديد من البلدان، مهدداً أكثر من أي وقت مضى استقرار كوكبنا. ومن الواضح أنه من دون اتباع نهج شامل وتعاوني، فإننا لن نتوصل إلى مجتمع خال من العيوب التي تحول دون تحقيق تقدّم حقيقي.

وإذ نهنئ رئيس الجمعية على انتخابه، نود القول بأنه يسهم بلا شك في زخم تأسيس شراكة عالمية جديدة، وهو أمر نرجّيه جديعاً، كما أنه بالغ الأهمية. ونود اليوم أن نؤكّد له أننا سنقدم له نفس الدعم القوي الذي قدمناه لسلفه، السفير جون آش، الذي نحييه على قيادته عملية البحث عن حلول للمسائل المثيرة لقلقنا. يجب أن أتناول مسألة الأزمة الصحية والإنسانية الخطيرة التي تعاني منها حالياً سيراليون وليبيريا وغينيا. وكما يعلم الأعضاء، لا يزال فيروس الإيبولا، وهو مرض تنتجه حمى نزفية، يهدّد الأمن الدولي. وقد أسفّر منذ ظهوره الأخير في آذار/مارس ٢٠١٤، عن أكثر من ٢٥٠٠ حالة وفاة ولا يزال يوّقع ضحايا. ولم يُستثنِ العاملون في مجال الرعاية الصحية.

وأمام انتشار الوباء، عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو في كوناكري في ١ آب/أغسطس. واعتمد مؤتمر القمة استراتيجية مشتركة لمكافحة المرض ووجه نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي من أجل القيام باستجابة عالمية منسقة. وأعلنت حكومتي حالة طوارئ صحية على المستوى الوطني في ١٣ آب/أغسطس. وتم تعزيز الحجر الصحي من خلال فرض إجراء فحوص طبية إجبارية عند جميع المعابر الحدودية وفي أماكن العبور في البلد، ولا سيما المطارات والموانئ.

الأمية، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلىبذل الجهد بغية تحقيق الجودة والمساواة المطلوبة في سياق السعي إلى تحصيل المعرفة. وبالمثل فقد ازداد تعزيز الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في تحويل المجتمع. ومع ذلك، فإن صحة الأسرة وتحسين فرص الحصول على المياه والرعاية الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية ما تزال بحاجة إلى المزيد من الاستثمار والالتزام السياسي. والأسوأ من ذلك أن الفجوة الرقمية لم تظهر أي تحسن من جراء البطء في معالجتها، علاوة على عدم كفاية سياسات الملكية أو نقل العلم والتكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك، فقد تحققت نتائج مشجعة في مجال مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرغم من أن شبح المرض ما يزال قائماً ويخيم على حياة الملايين من الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسية.

وتقتضي العديد من التحديات العاجلة التي يواجهها عالمنا، الاستجابة لها بطريقة عاجلة شاملة ومتقدمة. وفي سياق السعي الجماعي إلى تحقيق الرفاه، فقد شهدت أفريقيا على وجه الخصوص، ثُمّاً متجدداً، غير أنها ما تزال تواجه صعوبة في تحويل ذلك النمو إلى محرك حقيقي للتنمية. وما يزال القضاء على الفقر مهمة عسيرة للغاية. وينبغي أن تشجع أفريقيا الجديدة التي نظمت إليها على إجراء تغييرات هيكلية من شأنها أن تمكن القارة من تنمية اقتصادات قوية متنوعة وقدرة على كفالة إعادة الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة والصادقة للبيئة في المستقبل.

وفي ذلك السياق، فقد بعث مؤتمر القمة العالمي بالمناخ الذي عقد على هامش الدورة الحالية، الأمل في إمكانية اعتماد اتفاق ملزم في المؤتمر الدولي المزمع عقده في باريس في عام ٢٠١٥. وغنى عن البيان أن تلك التدابير ستبنى على أساس وجود قطاع خاص نشط يستند إلى مؤسسات قوية تكفل توفير الحكم الرشيد الذي يمثل بحد ذاته بوتقة لتحقيق التنمية الشاملة.

في دعم الإجراءات المتصادفة التي تتخذها البلدان المتضررة بهدف القضاء على فيروس الإيبولا.

وترحب حكومة بلدي - مع الشعور بالارتياح التام - بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي شاركت في تقديمها ١٣٤ من الدول الأعضاء واعتمده أعضاء المجلس بالإجماع. وترحب أيضاً بالقرار رقم ١٦٩١ بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستجابة العاجلة لفيروس إيبولا. وأرحب باستمرار روح التضامن مع البلدان المتضررة من الوباء. كما نعرب عن امتناننا لجميع الدول والمنظمات التي قدمت لنا المساعدة. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص، إلى الرئيس أوباما، والرئيس فرانسوا هولاند، والأمين العام، على دعمهم ودعوهم جميع بلدان العالم إلى العمل.

ولا تزال بلداننا بحاجة ملحة يحب الوفاء بها لزيادة تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة فيروس الإيبولا بصورة فعالة. وتشمل تلك الاحتياجات مجالات مختلفة، بما في ذلك تعزيز الهياكل الأساسية والنظم الصحية وزيادة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية، والدعم المالي والمادي واللوحسي، إذ ما تزال التغرات في تلك المجالات تعيق جهودنا. ما أروع الوعود، غير أن هناك حاجة ماسة إلى العمل في الميدان. وكلما أسرعنا في العمل كلما أتيحت لنا فرصة أفضل لوقف انتشار هذا المرض.

وما تزال التنمية المستدامة تمثل حجر الزاوية في تنمية البشرية على نحو متجانس. والمجتمع الدولي ملزم بوضع حد لل الفقر الذي لا يزال يعنيه ما يقرب من بليوني نسمة، معظمهم في أفريقيا. وعلاوة على كونه شاغلاً اقتصادياً واجتماعياً، فإنه مسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية. ثم إنه مسألة تتعلق بالعدالة وإنصاف أيضاً. وعليه، فإنني ليس أمامنا أن نتراجع، ناهيك عن التسليم بالأمر الواقع.

ولا ريب أن بعض التقدم قد أحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان ذلك بشكل غير متساو. فقد تراجعت

بل سيكون النمو الذي تتطلع إليه أكثر وعدها ما دام يساعد على توفير فرص العمل اللائقة للشباب وتمكين المرأة، وهمما قطاعات اجتماعية يمثلان مصدراً غنياً ولا ينضب لتقديم بلدنا.

ولا سبيل لإرساء ظمنا إلى تحقيق الرفاه لشعبنا إلا بإيجاد بيئة تنعم بالاستقرار وتخلو من الأزمات والتزاعات. ولا مناص من تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد إلى تحقيق أهدافنا، ما دامت دولنا - سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة - عازمة على الإسهام في بناء مجتمع عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، في إطار الأمم المتحدة عقب إصلاحها وتمكينها من الاستجابة للاحتياجات البشرية. وفي ذلك السياق، تتحمل أفريقيا - كونها القارة الأكثر تضرراً - مسؤولياتها عن طريق حشد جهودها من خلال زيادة التكامل الإقليمي الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الشراكة العالمية ويفدي إلى سلام يتسم بالمزيد من الدynamism والطابع العملي.

ولذلك، يجب أن نشارك بشكل أكبر في النضال ضد الإرهاب والتطرف والتعصب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تغذي الجريمة العابرة للحدود، وانعدام الأمن البحري - تلك الآفات التي تعيق التنمية. الوقت قد حان لكي نكون نحن بناة مصيرنا فعلاً. ولا تزال سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحكم الرشيد واقعاً غير ملموس علينا أن نمضي به قدمأً. وبالمثل، فإن تنفيذ هيكل السلم والأمن الأفريقي والقدرة الأفريقية على الاستجابة السريعة للأزمات من شأنه أن يعزز مصداقيتنا فيما يتعلق باستقرار القارة.

وأود أن أشير، بشكل خاص، إلى المعاناة غير المقبولة التي يكابدها أشقاءنا الفلسطينيون. وما فتئت غينيا تعرب بوضوح وبشكل قاطع عن تضامنها غير المشروط مع القضية الفلسطينية العادلة، وتدين بشدة الأعمال البشعة التي ارتكبها إسرائيل في قطاع غزة، الذي يعاني الآن تحت نير حصار قاسي ودئي. ويفقى بليدي مقتضاً بأن أي حل ناجع ودائم للحالة

ولذلك السبب، ستتمكن أفريقيا من الانضمام إلى النظام الدولي وستنال الثقة، فضلاً عن تمكّنها من زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية على نحو يمكّنها من التأثير على تدفق التجارة العالمية، على الرغم من وجود واستمرار الأزمة العالمية وندرة الموارد الخارجية الناشئة عن عدم الوفاء بالالتزامات. وذلك هو السبب أيضاً الذي سيتمكن قارتنا - اعتماداً على قوتها ووحدتها، وهو أمر في غاية الأهمية - من أن تصبح أقل ضعفاً، وتمكّن من بناء قدرتها على التكيف عن طريق اتباع استراتيجيات متعددة، إلى جانب البحث عن وسائل تمويل مبتكرة بهدف التعجيل بتحقيق إمكاناتها الكاملة.

وإذ تسلّم غينيا بجميع هذه التحديات، فهي عازمة على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون اللذين يمثلان أساساً لتحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، فما زلنا نواصل اتخاذ التدابير ذات الأثر على جميع مناحي حياتنا الوطنية منذ تولينا قيادة البلد في عام ٢٠١٠ . ويكفل إصلاح قطاع الدفاع والأمن أن تعمل قواتنا المسلحة على خدمة الجمهورية، فضلاً عن زيادة مشاركتها في عملية التنمية وفي عمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي. وقد كفنا الآن استقلال السلطة القضائية. ويعزز استقرار وتنافسية إطار اقتصادنا الكافي مصداقية غينيا على الصعيد الدولي.

لقد انضمت غينيا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأصبحت لديها اليوم مدونات تعدادين هي من بين الأكثـر قـدرـة عـلـى جـذـبـ المـسـتـشـمـرـينـ.ـ والأـفـضـلـ منـ ذـلـكـ أنـ مـرـاجـعـةـ جـمـيعـ العـقـوـدـ تـمـكـنـتـاـ منـ جـعـلـ بـيـةـ الـاسـتـشـمـارـ أـكـثـرـ آـمـانـاـ،ـ وـتـكـفـلـ عـمـلـيـةـ إـنـمـائـيـةـ تـعـودـ بـالـفـائـدـةـ عـلـىـ جـمـيعـ الـمـوـاطـنـيـنـ غـيـنـيـاـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ الـحـفـاظـ عـلـىـ النـظـمـ إـلـيـكـوـلـوـجـيـةـ.

وبطبيعة الحال، فإن تنمية قطاع التعدين ستعتمد على تعزيز الزراعة بهدف ضمان أمننا الغذائي ونقل الموارد اللازمة إلى الأجيال المقبلة، كي تتمكن من تشكيل العالم الذي تصبوا إليه.

خطاب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (تalking in Spanish): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تalking in Spanish): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه لخطاب الجمعية.

الرئيس سانشيز سيرين (تalking in Spanish): إنني أعتز بتمثيل دولة صغيرة وشعب عظيم، السلفادور، أمام الجمعية. لقد كان تاريخنا حافلاً باللحظات المؤلمة، ولكنه حفل أيضاً باللحظات الأمل والشجاعة. ولسنوات عديدة، كافحنا من أجل تحقيق الديمقراطية. وتركتنا عالمة تاريخية عالمية فارقة حين غدرونا أول بلد في المنطقة ينهي حرباً أهلية أليمة من خلال الحوار والصالحة من أجل البدء في بناء بلد ديمقراطي.

و شأننا شأن السواد الأعظم من البلدان النامية، فإننا نواجه التحديات المتعددة للحد من الفقر وأوجه الإجحاف الاجتماعي ونقيمة الظروف الضرورية التي تسمح بتوفير حياة أكثر صحة وأمناً للأسر. وبينت لنا التجربة أن التضامن والاحترام والاندماج والإنصاف هو سبيلنا الوحيد للتغلب على تلك التحديات. وفي السنوات الأخيرة، قطعنا أشواطاً كبيرة في مجال التنمية البشرية. ففي المناطق الريفية، حفظنا نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى ١٣,٦ في المائة؛ وخصصنا ١٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي؛ ورفعنا نسبة تغطية التعليم الابتدائي إلى ٩٣,٧ في المائة، وحفظنا الأمية بأكثر قليلاً من ٥ نقاط مئوية. وحققنا انخفاضاً كبيراً في وفيات الأمهات، إلى جانب تحسين خدمات الصرف الصحي وحصول السكان على مياه الشرب.

في الشرق الأوسط يتوقف على إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة و معترف بها دولياً، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ستتاح لنا الفرصة قريباً لتقدير الأهداف الإنمائية للألفية. وعشية ذلك الاجتماع، ومع الأخذ في الاعتبار أننا، في دورتنا الثامنة والستين، قررنا تمهد الطريق لأهداف التنمية المستدامة، من الواضح أن تتنفيذ تلك الأهداف المشروعة ما زال يتوقف على تمكن كل الوسائل المناسبة لتنفيذها وما إذا كانت أولويات البلدان الفقيرة، ولا سيما البلدان الأفريقية، قد أخذت بعين الاعتبار.

ولذلك، فإن غينيا، التي يتمنى إليها أحد الأعضاء في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للموقف الأفريقي المشترك بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا أمر وثيق الصلة بالموضوع للغاية، فإذا تعافت أفريقيا، سيكون عالمنا أفضل. وأفريقيا الجديدة - الأكثر طموحاً وإشرافاً وإدراكاً لقدرها البشرية والاقتصادية - مستعدة لتحمل مسؤولياتها الآن.

ومرة أخرى، أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي يكرس كل جهده وطاقته في تكوين استجابة ملائمة من جانب الأمم المتحدة بشأن جميع التحديات التي نواجهها. فهو حديري بالشكر والاحترام. وما من شك في أن جهوده سترسم المسار للإصلاح الذي لا غنى عنه للمنظومة الدولية، كيما تكون الأمم المتحدة مخلصة لأهدافها الأصلية المتمثلة في تعزيز السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في عالم من الديمقراطية والمساواة والتقدم للجميع.

الرئيس (تalking in Spanish): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على البيان الذي أدلّ به للتو. اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

التي تمنح موجهاً مساعدات التنمية، واستعراض المبالغ المقدمة وضمان تنفيذ الإجراءات التي تيسر مبادئ التنمية المستدامة.

وينبغي أن يجعل مؤشرات التنمية الجديدة الإقصاء وعدم المساواة ظاهرين للعيان. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد للقياسات من التركيز على ما إذا كانت الاحتياجات قد لبّيت والفرص قد أتيحت. وينبغي أن تتناول الأهداف والغايات تحقيق الذات وحقنا في السعي إلى السعادة بقدر اهتمامها بالنمو الاقتصادي للبلدان.

وأناشد الأمم المتحدة الإبقاء على مواردها ويراجحها في أمريكا اللاتينية، ولا سيما في أمريكا الوسطى، بصرف النظر عن تصنيف الاقتصاد الكلي للبلدان. فتقليص وجود الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاكل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعانى منها المنطقة.

إن تمويل التنمية أمر حيوي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعيد التأكيد على القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والذي يؤكد أن تمويل التنمية ينبغي أن يستند إلى أولويات البلدان المعنية، مع الاستفادة من آليات التمويل المبتكرة. ويجب علينا استكشاف مصادر جديدة، مثل الموارد الموجودة في المناطق البحرية، وهي أصول عالمية لا يُتاح الان الوصول إليها سوى لعدد قليل من البلدان. وتعرب السلفادور عن التزامها بالتحالف العالمي الجديد من أجل التنمية، المبني على أساس تواافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق).

لكن ما زال أمامنا بذل الكثير. غير أن البلدان لن تكون قادرة على إنجاز ذلك العمل من جانب واحد، بل ينبغي اتخاذ إجراءات في إطار الأمم المتحدة. ويجب أيضاً أن نوحد صورتنا للتقدم في عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما وأننا

لقد شهدنا تحولات هامة، ومثلماً فعلنا قبل ١٤ عاماً في مؤتمر قمة الألفية، نعمل الآن على وضع المعايير التي ستقودنا إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. ومع ذلك، سنظل مدينين للبشرية. ونحن نواصل العمل من أجل تقييم العوامل التي يمكن أن تعزز تنميتنا البشرية وتتوفر حماية اجتماعية أقوى، مما يسمح لنا بضمان تعليم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس مستدام.

ولم يعد يفصلنا سوى سنة واحدة عن أهم قمة عالمية في تاريخنا، سنقوم خلالها بتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، و وخاصة الأهداف التي تحققت منها، كما ستحدد ملامح الخطة الإنمائية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، على أساس نموذج إنساني تحولي شامل و جامع. ونحن نؤمن برؤية للتنمية تلي احتياجات شعوبنا، ينعم فيها كل البشر بحياة كاملة و كريمة، ويعيشون في ديمقراطية و يتمتعون بالحق في السيادة و تقرير المصير و الحق في اختيار طريقنا صوب السلام و التنمية. و يجب أن تدرج القضايا العالمية، كالهجرة و تغير المناخ و الأمان الغذائي و التعليم و الصحة و السلام العامة و السلام العالمي، في الخطة الإنمائية الجديدة. و يجب ألا نظل نكرر أخطاء الماضي. و بناء على الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن نقلل من فجوات التفاوت الاجتماعي و الأسباب الميكيلية للفقر والإقصاء.

وخطة التنمية الجديدة تتطلب منا التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية مواجهة التهديد الكبير المتمثل في تغير المناخ، الذي يسبب لنا مصاعب حمة و يحد من فرص الأسر للعيش بكرامة. والأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة الأهمية في رسم خارطة طريق لتنفيذ معايير النموذج الإنمائي الجديد. و يجب أن نعمل معاً، باستخدام نهج يقوم على المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة.

وهناك حاجة ملحة لتعديل الهيكل المالي وآليات التعاون الدولي القائمة كيما تلي احتياجات شعوبنا من خلال مؤسسات فعالة وآليات شفافة. ولا بد من تجديد الشروط

تعترف بأن الحراك البشري عامل هام في عمل المنظمة وأن تدرجه في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبينما نتصدى لهذه الظاهرة، بأساليبها المتعددة، نحن مقتنعون بأن علينا أن نعمل بنهج شامل يوفر الحماية لحقوق أطفالنا ويُكفل احترام الإجراءات القانونية الواجبة ويقدم الدعم من أجل لم شمل الأطفال مع ذويهم. ويجب أن نعمل مع المجتمعات المحلية الأصلية للسكان المهاجرين من أجل تجنب ظروف أفضل وزيادة الاستثمار في التعليم والصحة والسلامة وتوفير فرص العمل – وكل ذلك من منظور المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وتمثل التهديدات للسلامة العامة تحدياً رئيسياً آخر يواجهها بلدنا وبلدان أخرى في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ولن يهدأ لنا بال إلى حين توفير الظروف الازمة للسلفادوريين للعيش في سلام وأمان. وتنجذب مختلف القطاعات في مجتمعنا مع دعوة حكومتنا، ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي دعمه للكفاح الضخم الذي تضطلع به السلفادور وأمريكا الوسطى ضد العنف بجميع أشكاله المختلفة.

نلاحظ بقلق الصراعات والتهديدات العديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ونأسف أسفًا عميقاً للحسائر في الأرواح، ولا سيما بين الأطفال، نتيجة للهجمات العشوائية في غزة. ونرحب بخطة السلام المقدمة من مصر، ونحيط الأطراف المعنية على السعي جاهدة إلى ضمان التوصل إلى سلام وطيد و دائم يحقق التعايش بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة.

ونشعر بالقلق إزاء الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجماعة التي تسمى نفسها الدولة الإسلامية ضد المدنيين العزل. وندعو المجتمع الدولي إلى توحيد الصنوف في هيئات الأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذه الأعمال

بحاجة إلى تعزيز المنظمة وتحديتها. ونحن بحاجة إلى أن يكون لدى الجمعية العامة، المحفل الرئيسي للمناقشات العالمية، حدول أعمال يركز على المسائل الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمجتمع الدولي، وإلى فتح الباب أمام زيادة تمثيل ومشاركة جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وندعو إلى الدعم القوي والإرادة السياسية من قبل جميع الدول الأعضاء، حتى تكون لدينا منظمة قادرة على توفير دعم حسن التوقيت في مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها التاريخ. وفي سياق هذه التحديات العالمية، تؤكد حكومتنا من جديد دعوتها إلى وضع خطة تنمية شاملة و شاملة من أجل السلام الاجتماعي وبناء القدرات وبناء التوافق في الآراء في مختلف القطاعات.

في السنوات الأخيرة، شرع بلدي في تنفيذ عملية تحول تركز على التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والحد من عدم المساواة والاستبعاد والظلم الاجتماعي، وتعزز خطة للمساواة مع التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وقانون منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة، في بلدنا، أداة لا تقدر بشمن حيث أنه يوحد للمرة الأولى شبكة من السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية التي توفر الخدمات الأساسية للناس، وتركز على أكثر الفئات السكانية ضعفاً، وقدف إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي نواجهها.

وتبذل السلفادور كل جهد ممكن لتحسين نوعية حياة السكان وحقيقة الظروف التي من شأنها أن تساعدنا على تعزيز وحدة الأسرة والقيم، وتقديم الفرص من أجل الأجيال الجديدة وتزويدهم بالوعي بمخاطر المиграة غير القانونية، ولا سيما إلى الولايات المتحدة. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لنا في التغلب على الحالة الناشئة عن التدفق المتزايد للأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، أن تضطلع بدور أكبر في معالجة مسألة المиграة وأن

وأريد أن أسلط الضوء على المساهمة التي قدمتها بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنظماتها الإقليمية في تعددية الأطراف. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، حيث كانت لدينا القدرة على وضع خطة إقليمية متعددة الأبعاد توجه عملنا الإقليمي من خلال خمسة أركان رئيسية، هي: التكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي ومكافحة الفقر، والإدارة الشاملة للكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والتعزيز المؤسسي، والأمن الديمقراطي.

وتحتاج منطقة أمريكا الوسطى واللاتينية إلى دعم دولي للاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى، الأمر الذي سيسهم لحكوماتنا باستكمال الجهود الوطنية وبالتالي بشكل أكبر على الأمن الإقليمي. وأؤكد من جديد الدعوة الموجهة للمجتمع الدولي بأن يقدم دعمه الكامل للاستراتيجية. أما الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية، مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأساسية وهدف إلى تعزيز التضامن والتعاون فيما بين جميع شعوب العالم.

وكما قلت، فإننا نشهد عملية تغيير غير مسبوقة في العالم، الأمر الذي يجلب معه الفرص والتحديات على حد سواء. وإذا أردنا أن ننجح، علينا أن نوحد شعوبنا وحكوماتنا ونندمجها في مجتمع عالمي يلتزم بقيم الديمقراطية والسلام والمساواة والتقدم والتنمية. وأختتم ببصني قائلًا إننا على استعداد للتصدي لذلك التحدي في إطار ما لدينا من إمكانيات متواضعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدى به للتو.

اصطبّح السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الوحشية. فوحده العمل المنسق لنظامنا المتعدد الأطراف يمكن أن يحقق النتائج التي نتطلع إليها جمِيعاً.

وننكون دائمًا ملتزمين بالسلام. ويجب على جميع مواطنِ العالم أن يصبحوا صانعي سلام، كما قال القديس يوحنا بولس الثاني أثناء إحدى زياراته إلى السلفادور. والسلفادور، بوصفها مستفيداً من دعم الأمم المتحدة خلال عملية سلامنا التاريخية، لا يمكن إلا أن تعزز التزامها بدعم عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن، كبلد، نقدم الدعم من خلال مساهمتنا العاجلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونقف إلى جانب الشعب الهايتي في عملية انتعاش بلده، وذلك في إطار الجهد المشترك لمنظمة الأمم المتحدة، والذي لا يمكن تجاهله.

أود التأكيد على أن حقوق الإنسان هي أحد مجالات العمل ذات الأولوية في سياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، قدمت السلفادور ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي سيعقد انتخابات في هذه الدورة للجمعية العامة. ويمثل ترشيحنا فرصة بالنسبة لنا للاستمرار في الوفاء بالتزاماتنا الدولية وإظهار أهمية العيش في ظل سيادة القانون وفي وئام مع بيئتنا.

وفي سياق الجهد الذي نبذلها من أجل تحقيق السلام والتنمية الشاملة للجميع والمُنْصَفَة، لا مكان لانتهاك المبادئ والحربيات الأساسية. وأشار هنا إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة والتي تمكنت، على الرغم من ذلك العمل الانفرادي ضد شعبها، من التغلب على العقبات والصعوبات المفروضة عليها بمثابة وتصمييم مثاليين. وبناء على ذلك، تدعو السلفادور إلى إنهاء الحصار. ونرى أن إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي أمر لا أساس له من الصحة.

ويجب حذف كوبا من تلك الآلية، التي يتمثل غرضها الوحيد في تبرير الحصار.

وفي المقابل، فإنما تجعلنا نضع ثقتنا في الأمم المتحدة، الأداة الوحيدة المتاحة للعالم في بحثه عن حلول لتلك المشاكل الكثيرة. وفي ذلك المسعي العالمي، يجب أن تكون الأولوية في الإجراءات التي تتخذها الدول في المقام الأول هي تحقيق السلام والأمن والمحافظة على الطبيعة. فالعالم بحاجة إلى السلام والأمن، وعلى الأخص حينما تنشأ التراعات التي لا معنى لها، كما هو الحال في سوريا، وأوكرانيا، والعراق، وبين الإسرائيликين والفلسطينيين. العالم بحاجة إلى السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما ليبيا وفي جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء، وفي جنوب السودان، وفي أفريقيا الوسطى ومنطقة البعيرات الكبرى.

وتحتاج أفريقيا إلى المزيد من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، حتى يتسمى للصومال أن يصعد من المهاوية مرة وإلى الأبد، وحتى يتسمى مالي أن تستعيد سلامتها ووحدتها. وهي تحتاج إلى هذا الدعم حتى لا تغرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشهد الآن درجة من المهدوء، في أتون العنف مرة أخرى بعدها ابتليت به لسنوات عديدة وطويلة جدا. أخيرا، إنها تحتاج أيضا إلى هذا الدعم بغية تعزيز التطورات الإيجابية التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في الأسابيع الأخيرة، متمثلة في اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي جرى توقيعه في برازافيل بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه، ونقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لإتاحة المجال أمام شعب أفريقيا الوسطى للخروج من الأزمة التي استمرت فترة طويلة جدا.

وتحتاج أفريقيا إلى الدعم الحراري من المجتمع الدولي بغية كبح القرصنة البحرية، التي يتزايد تهدیدها لخليج غينيا، ومكافحة الإرهاب الذي يمتد من منطقة الساحل إلى جنوب

كلمة صاحب الفخامة السيد دنيس ساسو نيجيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو.

اصطحب السيد دنيس ساسو نيجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دنيس ساسو نيجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساسو نيجيسو (تكلم بالفرنسية): أود الإعراب عن خالص تقديرى للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وفي نفس الوقت، أود أن أرحب باختيارة الحكيم للنظر إلى الولاية المسندة إليه كتمديد للعمل الذي قام به سلفه السفير جون ويليام آش، الذي أشيد به إشادة مستحقة. كما أشيد بالرئيس على اختياره لموضوع الدورة التاسعة والستين الذي يدعونا إلى المشاركة في النظر بشكل شامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرى للأمين العام بان كي - مون، وأؤكد له مجددا دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية الثابت لما يبذله من جهود بتفان وإنكار للذات على رأس منظمتنا.

إن العالم يسوده الاضطراب. ويعيش البشر في خوف من التوترات والصراعات التي توجد في كل مكان؛ ومن الإرهاب الذي أصبح ببعض الدول؛ ومن الأوبئة القديمة والجديدة التي تعانى منها المجتمعات، ولا سيما أشدتها فقر؛ ومن استمرار أوجه التفاوت داخل الدول وفيما بينها؛ ومن تغير المناخ الذي يهدد كوكبنا. هذه هي التحديات التي تثير شعورنا بالخوف الشديد في جميع أنحاء العالم.

وأفريقيا، وعلى كفالة الاستفادة القصوى من الصندوق الأخضر للمناخ وتنفيذ بصورة حقيقة، فضلاً عن النهوض ببرنامج موضوعي لمواجهة احتلال المناخ بغية الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي توفرها مكافحة تغير المناخ.

إن قطع الأشجار غير المشروع والاتجار غير القانوني بالحيوانات والنباتات هما تهديدان آخران يشكلان خطراً على البيئة والتنوع البيولوجي. وبغية التصدي لهذه الجريمة البيئية الدولية في حق التنوع البيولوجي، يستضيف بلدي في برازافيل، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، مؤتمراً دولياً بشأن الاستغلال غير القانوني للحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا والاتجار غير المشروع بها، وذلك تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تنعقد الدورة التاسعة والستون لمنظمتنا على اعتاب عام ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهر الاستعراض الذي أجراه أصحاب المصلحة على جميع المستويات أننا لم نحقق تلك الأهداف، ويعزى ذلك، في جملة أمور، إلى أوجه القصور في المرحلة الأولية من الإعداد لها وصياغتها. وأفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان التي لن تتمكن من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وقد اعتمد القادة الأفارقة موقفاً مشتركاً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية التصدي لتلك التحديات. ونحن ندعو إلى التزام مشترك من جميع الدول الأعضاء، بهدف كفالة أن يكون الموقف الأفريقي المشترك في صميم اهتماماتنا خلال المفاوضات التي ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد خطة تنمية شاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥.

و قبل أن أختتم كلامي، أود أن أعيد التأكيد رسمياً على التزام بلدي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ويعتبر آليات حماية حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل، التي نشارك فيها بنشاط.

القاراء، بمشاركة العديد من الشبكات المحلية. وهذا ينطبق أيضاً على جماعة بو كو حرام التي ما زالت أنشطتها تخدم في نيجيريا والتي تسعى لنشر أنشطتها باتجاه الكاميرون، وربما قريباً باتجاه بلدان أخرى إذا لم يُعمل شيء لمنع ذلك. والأمر نفسه ينطبق على حركة التمرد المعروفة باسم جيش الرب للمقاومة بقيادة حوزيف كوني، والتي تواصل نشاطها في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي وسط أفريقيا، كما في أماكن أخرى من القارة، غالباً ما يكون انعدام الأمن نتيجة عدد من العوامل. ليست هناك حروب وأعمال عنف مسلح فحسب، ولكن أيضاً فقر وأمراض متقطنة، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، والأمراض غير المعدية، وحمى إيبولا الترفية. ونحن نشيد بروح التضامن العظيمة التي يديها المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية المتضررة من وباء إيبولا بغية القضاء على هذه الآفة الرهيبة. وفي هذا الصدد، نرحب ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أنشأها الأمين العام.

أود أن أتناول بإيجاز مسألة تغير المناخ التي، كما يعلم الجميع، لا تزال تشكل تهديداً رئيسياً لكونينا. إن جمهورية الكونغو، التي تتشاطر الموقف الأفريقي المشترك تماماً، تؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة السلام والأمن في أفريقيا، الذي انعقد في الإليزيه بتاريخ ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشهد مؤتمر القمة المعنى بالمناخ، الذي انعقد هنا في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، الإعلان عن التزامات ثابتة بعرض إبرام اتفاق عالمي مهم وملزم بشأن التخفيف والتكيف على حد سواء، وذلك خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في باريس في عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ما لإنشاء آليات ابتكارية لنقل التكنولوجيا وللتمويل من أهمية بالنسبة لبلدي

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عباس: في هذا العام الذي اختارتة الجمعية العامة للأمم المتحدة كي يكون عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اختارت إسرائيل أن تجعله شاهدا على حرب إبادة جديدة ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا العام الذي أرددت فيه باسم دول وشعوب العالم معبرا عن توق العالم وإصراره على إنجاز السلام العادل، اختارت دولة الاحتلال أن تتحدى العالم بأسره بشن حربها على غزة، وكانت طائراتها ودباباتها وهي تغتال بوحشية حياة وبيوت ومدارس وأحلام آلاف الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، تجهز في واقع الأمر على ما تبقى من آمال السلام.

لقد حاطتكم في هذه القاعة في مثل هذه الأيام عام ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.12)، وحضرت من أن دولة الاحتلال الاستيطاني تعد لنكبة جديدة للشعب الفلسطيني، وناشدتكم: امنعوا وقوع نكبة جديدة، ادعموا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة الآن. وعدت بعد شهرين إلى نفس هذه القاعة (A/67/PV.44)، وفلسطين تضمد جراحها وشعبها يدفن الشهداء من أحبيه الأطفال والنساء والرجال بعد حرب أخرى شنت حينذاك على قطاع غزة.

ويومها قلت لم يكن بالتأكيد أحد في العالم بحاجة إلى أن يفقد عشرات الأطفال الفلسطينيين حيالهم كي يتتأكد أن إسرائيل تتمسك بالاحتلال، ولم تكن هناك حاجة لآلاف الغارات القاتلة، والأطنان من المتفجرات كي يتذكر العالم أن هناك احتلالا يجب أن يتنهى، وأن هناك شعبا يجب أن يتحرر.

وها نحن هنا مجددا اليوم، وهذا نحن نجد أنفسنا، وبكل أسف ومرارة، نطرح نفس الخلاصات والأسئلة القديمة بعد حرب جديدة هي الثالثة التي تشنها دولة الاحتلال العنصري

وبتلك تلك الروح، تسعى الكونغو إلى إثراء إطارها القانوني والمؤسسي من خلال ترسیخ نظامها الوطني للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بمشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة. وفي ذلك السياق، قررت جمهورية الكونغو الترشح لولاية ثانية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر المقبلة التي ستعقد في نيويورك.

إن الرياضة توحد الشعوب، بوصفها إحدى العوامل المساهمة في تحقيق السلام والتنمية. وبتلك الروح ستنستضيف برازافيل في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، دورة الألعاب الرياضية الأفريقية الحادية عشرة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مهرجان الشباب الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالمثل العليا لمنظمتنا العالمية، وأكرر التزامنا بدعم جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل إحلال السلام، واستباب الأمن، وتحقيق التنمية، وهو ما يعتمد عليه رفاه البشرية، ووضع معلم عالم أفضل نصبو إليه بشوق.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطحب السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين إلى قاعة الجمعية العامة.

في الدفاع عن نفسه أمام آلة الحرب الإسرائيلية، ومتمسّك بحقه المشروع في مقاومة الاحتلال العنصري الاستيطاني الإسرائيلي. وأؤكد في نفس الوقت أن حزننا وفجيعتنا وصدمتنا وغضبنا لن تجعلنا نتخلّى لحظة عن إنسانيتنا، وعن قيمنا وأخلاقياتنا. بل سنحافظ دائماً على احترامنا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتزامنا بهما، وعلى تمثيلنا مع الإجماع الدولي. وسننصرن تقاليد نضالنا الوطني، التي رسّخها الفدائيون الفلسطينيون، والتزمنا بها منذ أن انطلقت الثورة الفلسطينية في مطلع عام ١٩٦٥.

وسط طوفان المذابح وإعصار التدمير الشامل، وجدنا شعوب العالم تسير في مظاهرات ضخمة، معلنة إدانتها للعدوان والاحتلال، وتأييدها لحرية فلسطين. ووجدنا الأغلبية الساحقة من الدول تتبّنى نفس الموقف، ولحظنا اتساعاً نوعياً في فعاليات حملة المقاطعة الشعبية الدولية لسياسة الاحتلال والفصل العنصري والاستيطان الإسرائيلي. فالتحية باسم فلسطين لكل من انحاز إلى القيم الإنسانية، وطالب بالحرية والعدل والسلام. لقد شكّلت كل مظاهر التضامن الصادقة هذه رسالة هامة لمن كانوا يواجهون الإبادة في غزة، لكي يشعروا، على الأقل، أنهم ليسوا وحدهم.

لقد جاءت الحرب الإسرائيلية الأخيرة لتجسّد على الأرض جوهر ما كانت الحكومة الإسرائيلية تطّرحه في غرف المفاوضات المغلقة. فقد جاءت بعد مسعي تفاوضي طويل وشاق، استمرّ أكثر من ثمانية أشهر، برعاية الولايات المتحدة ومتابعة الرئيس باراك أوباما، وإدارة مثابرة من وزير الخارجية، جون كيري. وانخرطنا في هذا المسعي بعقول مفتوحة وبنوياً صادقة وبروح إيجابية. وطرحنا مواقفنا الثابتة المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، والتي تحظى بالتأييد الساحق بين دول العالم. واحترمنا بإخلاص جميع التزاماتنا وتفاهماتنا، بل كُنّا، ونحن نرّاقب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة،

حالل خمس سنوات على غزة، هذه البقعة الصغيرة والمكتظة والغالبة من بلدنا. الفارق اليوم، أن حجم جريمة الإبادة أكبر. وأن قائمة الشهداء وبخاصة الأطفال منهم أطول. وكذلك قوائم الجرحى والمعاقين، وأن عشرات العائلات تمت إبادتها بالكامل. والفارق اليوم، أن هناك نحو نصف مليون شخص شردوا من بيوقهم. وأن عدد البيوت والمدارس والمستشفيات والمباني العامة والمعماريات السكنية والمساجد والمصانع وحتى المقابر المدمرة غير مسبوق. لحقوا بشبابنا وأهلهنا ليتّقّموا منهم في المقابر.

والفارق اليوم، أن الدمار الذي تسبّب به العدوان الأخير لا مثيل له في العصر الحديث كما أكّد شاهد عيان، هو السيد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لقد كانت الحرب الأخيرة على غزة سلسلة من جرائم الحرب مكتملة الأركان نفذت وبّيت مباشر على مرأى وسمّع العالم بأسره لحظة بلحظة. فلا يعقل أن يدعي أحد الآن أنه لم يدرك حجم وهول الجريمة.

ولا يعقل أن يكتفي البعض بإعلان دعمه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، دون الاهتمام بمصير آلاف الضحايا من أبناء شعبنا، متّجاهلاً حقيقة بسيطة ذكره بها، وهي أن حياة الفلسطيني غالبة تماماً كحياة أي إنسان آخر. إنّ تجاهل البعض للحقائق على الأرض لا ينفي وجود هذه الحقائق.

ونفترض أيضاً أنّ لا أحد سيسأّل بعد الآن لماذا ينمو التطرف، ولماذا تتراجع ثقافة السلام، ولماذا تنهار الجهود لتحقيقه. ونعتقد، أو نتمنى، ألاّ يحاول أحد مساعدة الاحتلال هذه المرة أيضاً على الإفلات ب مجرّمته دون مساءلة.

باسم فلسطين وشعبها، أؤكد هنا اليوم أننا لن ننسى، ولن نغفر، ولن نسمح بأن يُفلت مجرمو الحرب من العقاب. وأؤكد أمامكم أنّ الشعب الفلسطيني متّمسّك بحقه المشروع

هذا، يقول بعضهم نريد دولتين. فأين هي الدولة الفلسطينية. هذه هي العالم التي يريدونها للدولة الفلسطينية.

لقد أكدت إسرائيل خلال المفاوضات أنها ترفض صنع

السلام مع الضاحية، مع الشعب الفلسطيني. ويجري ذلك مع محاولة إضفاء طابع ديني على الصراع. ومع تصاعد العنصرية وتفشّيها في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي، وتكرّيسها في المناهج الدراسية وفي سلسلة من القوانين، وفي ممارسات الاحتلال والمستوطنين. وقد وجدت هذه الثقافة العنصرية، وخطاب التحرير والكراء تعبيرًا مجسّداً لنتائجها في الجريمة الدينية والمرؤّعة التي أقدم عليها عدد من المستوطنين الفاشيين قبل شهور، عندما احتطروا الفتى المقدسى، محمد أبو خُصَيْر، وقاموا بإحراقه حياً ثم قتلوا.

إنَّ هذا يذكُّرهم بشيءٍ ما في التاريخ، نتميّن أن يتذكّروا. وفي السنوات الماضية، مارس الاحتلال سياسة منهجة لإضعاف السلطة الوطنية، وصولاً إلى شطبِ عمليٍّ كاملٍ دورها. وكان الاحتلال يستهدف ما نقوم به من عملٍ دُؤوبٍ، لصياغة أُسس نموذج دولة فلسطين التي نريد - دولة سيدة مستقلة، تعيش بسلام وتبني جسور التعاون المتكافئ مع جيرانها، تحترم الالتزامات والمعاهدات والاتفاques، وتكرّس المساواة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية، وترسّخ الإرث التنويري الفلسطيني في التسامح والتعايش وعدم الإقصاء، وتقوي ثقافة السلام، وتعزّز دور المرأة.

نريد دولة ترسّخ الإرث التنويري الفلسطيني في التسامح والتعايش وعدم الإقصاء، وتقوي ثقافة السلام، وتعزّز دور المرأة، وتبني إدارة كفؤة تلتزم بمعايير الحكم الرشيد. أراد الاحتلال، ويريد، ضرب هذا المبدأ لأنَّه نقيض جوهر سياساته الاستيطانية، وأنَّه يريد تدمير فرصة تبلور الكيانية الفلسطينية في دولة مستقلة ضمن حل الدولتين.

نمارس درجات مستحيلة من ضبط النفس، فنكتم صرخاتنا، ونُعْضُ على جراحنا، لكي نعطي الجهد الأمريكية أفضل فرصة ممكّنة للنجاح.

ولكن، كالعادة، لم تُفُوت الحكومة الإسرائيليَّة الفرصة دون أن تخرب فرصة السلام. فخلال شهور المفاوضات تواصلت عمليات البناء الاستيطاني، ومصادرة الأرضي، وهدم البيوت، وحملات القتل والاعتقالات الواسعة، والتهجير القسري في الضفة الغربية، وتجديد الحصار الجائر على قطاع غزة. وركَّز الاحتلال حملته على مدينة القدس ومواطنيها، محاولاً تغيير وتزييف روح المدينة المقدسة وهويتها ومشهدها، مركزاً على المسجد الأقصى، مما ينذر بعواقب كارثية. وفي الوقت نفسه، كانت عصابات المستوطنين العنصريين المسلمين تواصل حرائمهَا ضدَّ المواطن والأرض والمساجد والكنائس والممتلكات وأشجار الزيتون.

وكالعادة، أخفقت الحكومة الإسرائيليَّة مجدداً في امتحان السلام. فقد نقضت اتفاقاً مع الإدارة الأمريكية حول إطلاق عدد من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجون الاحتلال، الذين نُصِرُّ على إطلاق سراحهم جميعاً. وعندما ووجهت الحكومة الإسرائيليَّة بالأسئلة البسيطة في المفاوضات المباشرة أو عبر الوسيط الأمريكي، لم تتردد في كشف مواقفها الحقيقية. إنَّ إسرائيل ترفض إهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين التي احتلتها عام ١٩٦٧، بل تسعى إلى استمراره وتكرّيسه، وترفض قيام دولة فلسطينية، كما ترفض إيجاد حلٍّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا هو الموقف الرسمي لحكومة إسرائيل. إنَّ المستقبل الذي تقتربه الحكومة الإسرائيليَّة على الشعب الفلسطيني هو في أحسن الأحوال مَعَازل متفرّقة للفلسطينيين على أرض لا حدود لها، ولا سيادة لهم عليها، ولا على أجوائها ومياهها وثرواتها الطبيعية، وستكون تحت سطوة المستوطنين الفاشيين، وجيش الاحتلال في أبشع تطبيق ممكِّن لأنَّه لأنظمة الفصل العنصري. ورغم

مرة أخرى اغتيال طفولتهم وسرقة أحلامهم وحياتهم. أما آن لحصول هذه المأساة المستمرة والمتعددة أن تطوى؟

إن من اقتلعوا من بيوقم الدافئة وأراضيهم الطيبة وبلادهم الجميلة خلال النكبة قبل ٦٦ عاماً، وقذف بهم إلى جحيم المنافي واللحواء، ويجري قذفهم في مطاهات هجرات جديدة أو إلى سفن الموت في بحار العالم - في هذه الأيام بالذات - بين حين وآخر، هم من يحتاجون إلى ضمادات بآلا يشردوا مرة أخرى وألا يقضوا حيواتهم في انتظار الغزاة في حرمهم الجديدة. أما آن لهذا التيه الطويل أن يصل إلى محطة الأخيرة؟

لن نقبل بأن نبقى إلى الأبد في مربع المطالبين على الدوام بإثباتات حسن نواياهم بتقديم تنازلات على حساب حقوقهم وبالالتزام الصمت وهم يقتلون وأرضهم تنهب. لقد سئمنا الدخول في امتحانات إضافية لإثبات الكفاءة والجدرة كي نحظى بحقنا الطبيعي البسيط في أن نعيش حياة عادلة، وأن نمارس حقنا البديهي في توقع غد هادئ مألف، والحلم أيام أجمل وبالقدرة على أن يخطط شبابنا باطمئنان لأيامهم وسنواتهم القادمة بحرية وسلام فوق أرضنا كبقية شعوب العالم. آن للسلام العادل وال حقيقي أن يمكن في أرض السلام. كما قلت أكثر من مرة، نحن الشعب الوحيد في كل العالم الذي يقي تحت الاحتلال؛ لا تستحق هذا.

لقد حذرنا نحن وجميع الدول العربية على الدوام من العاقب الكارثية لاستمرار الاحتلال الاستيطاني وعدم نيل شعب فلسطين لحريته واستقلاله. ودللنا مرارا على أن بقاء إسرائيل دولة فوق القانون واستمرار إفلاتها من العقاب والمحاسبة على اعتداءاتها وتحديها للإرادة والشرعية الدولية مسؤول بشكل حاسم عن توفير التربية الخصبة والبيئة المناسبة لنمو التطرف والكراهية والإرهاب في منطقتنا.

إن مواجهة الإرهاب الذي ابتليت به منطقتنا من تنظيمات، كالدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها، لا علاقة لها

وعندما نجحت جهودنا عبر الحوار الوطني قبل شهور في إنهاء الانقسام الداخلي، واستعدنا وحدة الأرض والوطن والمؤسسات، وشكلنا حكومة التوافق الوطني، وبدأنا مسيرة ستقود إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، رحبت جميع دول العالم بهذا إلا إسرائيل، التي تعمل على الدوام على تمزيق أرضنا ووحدتنا الوطنية. كل دول العالم وافقت على حكومة الوفاق الوطني إلا إسرائيل.

والآن، إلى أين من هنا؟ إن التفكير بأنه من الممكن وببساطة العودة إلى نمط عمل سابق تكرر فشله أمر ساذج في أحسن أحواله، وخطئ في جميع الأحوال، بجانب أنه لم يعد مقبولا وليس مجديا استنساخ أساليب ثبت عقمتها أو مواصلة اعتماد مقاربات أخفقت مرارا وتحتاج إلى مراجعة شاملة وتصويبها جذريا.

من المستحيل - أكرر من المستحيل - العودة إلى دوامة مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية. والسؤال الأساسي هو لا صدقية ولا جدوى للفاوضات تفرض إسرائيل نتائجها المسقبة بالاستيطان وبيطش الاحتلال. ولا معنى ولافائدة ترتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين، وعاصمتها القدس، على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب ١٩٦٧. ولا قيمة للفاوضات لا ترتبط بجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف. آن لهذا الاحتلال الاستيطاني أن ينتهي الآن.

إن فلسطين ترفض أن يكون حق شعبها في الحرية رهينة لاشترطات عن أمن إسرائيل، وهو الذي يتعرض يوميا لإرهاب دولة الاحتلال العنصري ومستوطنيها. إن شعب فلسطين هو من يحتاج في الحقيقة إلى الحماية الدولية الفورية، وهو ما سنسعى إليه من خلال المنظمات الدولية، ويحتاج إلى الأمن وإلى السلام قبل أي أحد آخر، وأكثر من أي أحد آخر. وأطفال فلسطين يستحقون أن يضمن العالم لهم ألا يتم

خلال الحرب وبعدها، فتحن على ثقة أن الدول الشقيقة والصديقة لن تتردد في دعم ما سنطرحه من خطط وبرامج، وأن المؤتمر سيخرج بنتائج عملية تلبي توقعات واحتياجات ضحايا العدوان.

ونؤكد هنا مجدداً أن الشرط الأساس لنجاح كل هذه الخطط والجهود هو إنهاء الحصار الإسرائيلي البشع المتواصل منذ سنوات والذي يخنق غزة ويحولها إلى أكبر سجن في العالم لحوالي مليون مواطن فلسطيني، وفي الوقت نفسه نؤكد حرصنا على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار عبر المفاوضات التي ترعاها مصر. غير أنه من الضروري، ولكي لا تتكرر دوامة الحروب ودوامة إعادة الإعمار كل سنتين أو ثلات، أن نركز على المسألة الأساسية ونقطة الانطلاق، وهي أن معاناة غزة لن تنتهي بشكل كامل إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين.

لقد قامت فلسطين والمجموعة العربية خلال الأسبوعين

الماضيين باتصالات مكثفة مع مختلف المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة من أجل الإعداد لتقديم مشروع قرار لاعتماده في مجلس الأمن حول التراع الفلسطيني – الإسرائيلي وللدفع بهمود تحقيق السلام. لا نزال نؤمن بالسلام من خلال الشرعية الدولية. إن هذا المسعى يؤكّد للجميع مجدداً التزامنا بتحقيق السلام العادل عبر حل تفاوضي واعتمادنا للجهد الدبلوماسي والسياسي عبر هيئات الأمم المتحدة، وهذا المسعى يستلزم ويسعير بشكل كامل روح ونطوش عديد القرارات التي وافقتم عليها في الجمعية العامة وتلك التي أقرت في مجلس الأمن والتي حددت أسس الحل الدائم وتحقيق السلام العادل. لن نأتي بشيء جديد، كلها قرارات معتمدة.

إن هذا المسعى يطمح لتصويب ما اعتبرى الجهود السابقة لتحقيق السلام من ثغرات بتأكيده على هدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين، دولة فلسطين وعاصمتها

بأي صورة من الصور بالدين الإسلامي السمح أو بالبشرية، وتقوم بارتكاب فظائع وحشية دنيئة، تتطلب ما هو أكثر من المواجهة العسكرية – وهي أمر ملح – وستلزم ما هو أكثر من إطلاق الإدانات وإعلان الموقف – وهو أمر مطلوب.

إنما تحتاج في المقام الأول إلى بناء استراتيجية شاملة مصدّقة لتجفيف منابع الإرهاب واحتثاث جذوره في جميع المجالات السياسية والفكّرية والاقتصادية والاجتماعية في منطقتها. إنما تتطلب وضع أساس صلبة لتوافق عملي يجعل محاربة جميع أشكال الإرهاب، وفي كل مكان، مهمة حاسمة يتصدى لها تحالف الدول وتحالف الشعوب وتحالف الحضارات. وتتطلب في هذا السياق، وبشكل رئيسي، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا، الذي يعد بوقوعه وباستمراره ومارساته شكلاً بشعاً من إرهاب الدولة ودفعه للتحريض والتوتر والكراهية.

في وقت ما زلنا نعاني أهواز الحرب يقف أمامنا تحدي هائل لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال – للمرة الثالثة.

وبدعوة نشمنها من جمهورية مصر العربية وملكة الترويج، ستنظم القاهرة الشهر القادم مؤتمراً دولياً خاصاً حول إغاثة وإعادة إعمار غزة، وستقدم حكومتنا تقارير شاملة إلى المؤتمر عن الخسائر التي لحقت ب مختلف مناحي الحياة نتيجة للعدوان، وستقدم تفاصيل الخطط والبرامج التي ستتسارع إلى القيام بتنفيذها والإشراف عليها في قطاع غزة لتلبية احتياجات الإغاثة العاجلة ومتطلبات إعادة الإعمار، بالتنسيق الكامل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة. إذن كل شيء سيجري بإشراف الأمم المتحدة.

استأنف الرئيس رئاسة الجلسة.

و قبل يومين اتفقت الفصائل الفلسطينية على تعزيز وتمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة، ما سيعزز ويساهم في إنجاز عمليات إعادة الإعمار. إننا إذ نعبر عن تقديرنا لكل الدول والهيئات التي سارعت لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيرسيفال (الأرجنتين).

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد نبيويسا ردمانوفيتش، عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقى عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد نبيويسارادمانوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد نبيويسا ردمانوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رادمانوفيتش (البوسنة والهرسك): (تكلمت باللغة البوسنية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): سأبدأ بالقضية التي أعتقد أنها في غاية الأهمية اليوم، وهي مسألة تسبب قلقاً بالغاً. يمر العالم حالياً بحالة من الفوضى ينجم عنها خوف وقلق يتباين مواطنه بشأن تحقيق مستقبل سلمي وآمن. إن العالم لم يشهد منذ أواخر الستينيات الكثير من الحروب. بينما تشهد اليوم أجزاء كثيرة من كوكبنا، نزاعات متعددة ومتوسطة الحدة يمكن أن تؤدي إلى اشتعال صراعات إقليمية وعالمية أوسع. إننا نشهد من أفغانستان إلى أوكرانيا والشرق الأوسط وليبيا وأفريقيا الوسطى ومناطق أخرى، صراعات مسلحة مع انعدام أي فرصة في الأفق تتيح لنا وقفها والتوصيل إلى سلام دائم.

ويرافق تلك الصراعات تصعيد في أشكال العنف والأعمال الوحشية التي نادراً ما شهدناها، ولا سيما ضد المدنيين. وتؤدي زيادة أعداد التراumas الأهلية الداخلية إلى انهيار الدول، ويختفي بعضها بين عشية وضحاها، بينما تنشأ أخرى بدعم من عوامل خارجية مساعدة. إننا نرى أيضاً الظهور العلني لخريطة سياسية

القدس الشرقية على كامل الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتقفاً عليه على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) كما ورد في المبادرة العربية للسلام مع وضع سقف زمني محدد لتنفيذ هذه الأهداف. لا بد من سقف زمني محدد لتنفيذ كل هذه الأهداف، وسيرتبط ذلك باستئناف فوري للمفاوضات بين فلسطين وإسرائيل لترسيم الحدود بينهما والتوصل لاتفاق تفصيلي شامل وصياغة معايدة سلام بينهما، اتفاق تفصيلي شامل حول كل قضايا المرحلة النهائية، ومن ثم معايدة سلام شاملة بيننا وبين الإسرائيليين.

إننا على ثقة بأن هذا المعنى يحظى بتأييد شامل من يحرضون على ألا تشهد بلادنا حروباً وفظائع جديدة، ومن ي يريدون دعم حملة التصدي للإرهاب، ومن يؤمنون بأنه يجب المسارعة لرفع الظلم التاريخي الذي ألحقه النكبة بالشعب الفلسطيني، ومن يتوقعون لرؤية السلام يحل في أرض الرسالات السماوية. وستكون المصادقة على القرار تأكيداً على ما أردقوه بأن يكون هذا العام عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سيواصل نضاله وصموده وسينهض شجاعاً وقوياً من بين الركام والدمار. فنحن، كما قال شاعرنا محمود درويش: "مصابون بداء لا شفاء منه هو الأمل، ونحب الحياة إذا استطعنا إليها سبيلاً"، وإذا ما استطعنا، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

هناك احتلال يجب أن ينتهي الآن وهناك شعب يجب أن يتحرر على الفور. دقت ساعة استقلال دولة فلسطين، وأعتقد أنكم تستمعون لدقاقها.

الرئيس (تكلمت الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أنأشكر رئيس دولة فلسطين على البيان الذي أدمى به للتو. **اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

الأجنبية، التي بلغت حلال عام ٢٠١٣ ، ٣٤ في المائة أقل مما كان عليه الحال حلال عام ٢٠١٢ . وبسبب الانكماس الاقتصادي العام الذي شهدته البلد ودول المنطقة، فضلاً عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وآثارها السلبية المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، أضر انخفاض عائدات الضرائب بشكل كبير بالاستقرار المالي للبلد.

وبغض النظر عن الاتجاهات الاقتصادية السلبية الحالية جراء الأزمة الاقتصادية، فإننا نعتقد بأنه يمكننا من خلال استخدام مواردنا الطبيعية بشكل مناسب، تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية اللذين يفضيان إلى إحراز تقدم على المدى الطويل وتحقيق الاستقرار السياسي للبلد. ومن أجل القيام بذلك، من الواضح أننا والمنطقة بحاجة إلى دعم الدول المتقدمة النمو، وخاصة البلدان المتقدمة النمو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكذلك البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

ليس بوسعنا لوحدها تحقيق التنمية المستدامة التي تتطوّر على الاستثمار في القطاع الحقيقي للاقتصاد، وبناء وتطوير البنية التحتية للنقل، والحد من الفقر، واستخدامنا الفعال والرشيد للموارد. إننا بلد ومنطقة صغيرين للغاية، لكنّي نحقق تلك الأهداف وحدنا، وليس لدينا رأس المال الكافي لبناء المنشآت الصناعية التي تلتزم بمبادئ الاقتصاد الأخضر، أو حماية الموارد الطبيعية وتضعنا على مسار التنمية المستدامة.

عندما يتعلّق الأمر بالتحديات الاقتصادية للتنمية المستدامة، فإني مقنع بأن معظم البلدان الصغيرة تتشارط نفس المنظور والموقف. وليس بوسعنا حل مسائل التقدّم وحدها، أو منع ظهور حلقة مفرغة من الفقر الذي يهدّد بتقويض مجتمعاتنا. لذلك، سنكون بحاجة في المستقبل إلى مواصلة الالتزام بمبادئ التضامن الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي المتبادل، والدعم، وإيجاد إطار مشترك من القيم والإجراءات.

جديدة رسمت عليها حدود جديدة، واستقواء الحركات الانفصالية، وانتهاء القوانين الدولية من حلال استخدام القوة. إن الحالة نتيجة للإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها بعض القوى العظمى، والمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية، وتقويض النظام العالمي القانوني المتماسك، وبقى الإجراءات الأخرى المخالفه لقواعد القانون الدولي.

أدت من ناحية أخرى، سنوات من الأزمة الاقتصادية والمالية لتغيير اجتماعي كبير مع عواقب اجتماعية واقتصادية مقلقة. ورغم تزايد الرخاء العالمي، فإن الفجوة بين البلدان والدول الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع. والطبقة المتوسطة آخذة في التقلص، بينما تزايد حالات عدم المساواة داخل المجتمعات. إن نظم الدعم الاجتماعي آخذة في التراجع، مع انتشار البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وبلغوها معدلات مثيرة للقلق. وبالنظر إلى الحالة العامة، يجب علينا أن نفكّر في التنمية المستقبلية. إن البوسنة والهرسك هي في الوقت الحاضر أحد البلدان النامية الذي يتميز باقتصاد منفتح وليريالي تماماً، مع تجارة خارجية وعلاقات اقتصادية موجّهة نحو بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي. للأسف، فإننا نواجه باعتبارنا دولة نامية، مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، إلى أكثر من ٢٥ في المائة، وعجزاً تجاريّاً كبيراً، ونقصاً في رؤوس الأموال والاستثمارات الرئيسية والإنتاج الصناعي غير الكافي والضعيف.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبوسنة والهرسك مماثلة لحالة منطقة غرب البلقان بشكل عام. إنها باللغة الصغيرة. وتباطئات وتيرة إعادة البناء الاقتصادي وانتعاش البلد بعد الصراع المأساوي الذي حصل حلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١ منذ اجتياح الأزمة الاقتصادية العالمية، العالم بأسره. ومع ذلك، وبينما بلغت نسبة النمو الاقتصادي الإجمالي حلال عام ٢٠١٣ ، ١ في المائة، ارتفع الإنتاج الصناعي إلى ٦,٧ في المائة. وتمثل أكبر مشكلة اقتصادية في انخفاض الاستثمارات

من الخطوات والأنشطة الاستراتيجية التي يتعين على البشرية الحديثة اتخاذها. وتكتنف حالة الاقتصاد العالمي والبيئة والمجتمع المعاصر ككل، مشاكل وتحديات تتطلب التزامنا وتفانينا الكاملين لمواصلة تحقيق النمو، والإمكانية الموسعة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم، التي تباطأت وتيرتها للأسف وتوقفت ببروز الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨.

وأود أن أقول بضع كلمات عن المشاكل المحتملة فيما يتعلق بالتنمية في البوسنة والهرسك ومنطقة جنوب شرق أوروبا، باعتبارها منطقة أوروبية مرشحة لبناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى في جميع أرجاء العالم.

وأخشى أننا في البوسنة والهرسك لم نحظ بنفس الوضع الأولي الذي حظيت به بلدان أخرى في العالم بشأن إشراكنا في عملية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ففي عام ١٩٩٢، عندما عُقد أول مؤتمر في ريو دي جانيرو، كنا نعيش بداية فصل فظيع من تاريخنا ونزاينا مأساويًا لا تزال آثاره السياسية والاقتصادية السلبية تتسبب في معاناة المجتمع. غير أننا اليوم، وبفضل دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، نسير على الطريق المؤدية إلى الانتعاش، آملين أن نحقق المدف النهائى المتمثل في النجاح السياسي، وهو الاندماج القانوني الكامل في الاتحاد الأوروبي، والإنجاز الاقتصادي المتمثل في نيل مركز البلد المتقدم النمو.

ويحفل العالم هذا العام بمرور مائة عام على اندلاع الحرب العالمية الأولى. وما يثير الاندهاش أن الحالة الاقتصادية والسياسية العالمية الحالية تشبه الحالة التي كانت سائدة قبل مائة عام. فقد أدت أزمة الركود الاقتصادي، والتفكير الاجتماعي، وعدم فعالية النظام الدولي، وازدياد التراعات المسلحة والحروب، إلى إضعاف قوى التفاؤل وانعدام رؤية عالمية وعمل مشترك. والهدف المشترك اللازم لبناء نظام دولي

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لعدد الأقطاب في العالم الاقتصادي، آمل أن نجد المزيد من الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، في طريقنا نحو التنمية والانتعاش. ولا ينبغي أن يتم تحديد عالم المستقبل من خلال الخيار الزائف بين الأغنياء والفقراة. وبغض النظر عن مسألة عدم اليقين في المستقبل، فإن كل أزمة تنطوي على الاعتقاد الخاطئ بأن البلدان الغنية تحقق نتائج

أفضل من البلدان الفقيرة. وفي الواقع، يجري التغاضي على الواقع أنه نظراً للترابط والمسؤولية العالمية، فليس بوسع أحد البقاء على قيد الحياة لوحده؛ إما أن نبقى جميعاً أو نهلك جميعاً.

تظل البوسنة والهرسك ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم صعوبة تفزيذها، نظراً للظروف الصعبة التي أعقبت الحرب والأزمة الاقتصادية. وتلتزم البوسنة والهرسك بالتعاون الإقليمي مع جميع البلدان المعنية، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ويجيب بالبوسنة والهرسك حيران يشهدون أيضاً مراحل مختلفة من التحول والإصلاح الديمقراطي، ونخن نواجه نفس المشاكل الناجمة عن العمليات المعدنة التي يجب أن نعالجها في طريقنا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

إننا نعلق أهمية خاصة على التعاون الإقليمي. ولدى البوسنة والهرسك علاقات حسن جوار تميزت بعلاقات تاريخية طويلة، وترتبط إقليمياً مع صربيا وكرواتيا والجبل الأسود وغيرها من بلدان يوغوسلافيا السابقة والبلقان.

كما نمثل نحن كلنا المجتمعون اليوم احتياجات بلداناً وشعوبنا، في المستقبل القريب والبعيد، لإيجاد حلول ملموسة وواضحة للمشاكل والتحديات الناجمة عن أوسع مجموعة من قضايا التنمية المستدامة، على النحو الذي حدده عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة، على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. وتشكل التنمية المستدامة للبلدان والمناطق ومجتمعات البلدان والقارات والعالم كله، عنصراً أساسياً ونقطة انطلاق مهمة لمزيد

اصطحب السيد نيو جيا رادمانوفيتش، عضو رئاسة البوسنة والهرسك، من المنصة.

خطاب السيد تواليبا سايليلي مالييليكاغو، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تواليبا سايليلي مالييليكاغو، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد تواليبا سايليلي مالييليكاغو، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مالييليكاغو (ساموا) (تكلمت الإنكليزية): تحيي ساموا الرئيس على انتخابه، مُعربةً عن تأييدها الكامل لجدول الأعمال الذي سترشد به أعمالنا خلال فترة ولايته. وعلى نفس المنوال، أشيد بأمينينا العام وأميرنا السامواني توبوا بان كي - مون، على ما يديه من التزام ثابت وقيادة قوية في إدارة منظمتنا في هذه الفترة الشديدة من الاضطراب والصعوبة في العالم.

باعتبارنا أعضاء في الأسرة العالمية، فإن مستقبلنا ومصالحتنا متراقبة ترابطاً وثيقاً. والأزمات ذات النطاق العالمي تحدد باجتياح العالم وتؤثر على جميع الدول بغض النظر عن أنها تسببت في الأزمة أو أسهمت فيها.

وتحتاج المناخ من بين هذه المسائل. وهو أكثر مشاكل العالم إلحاحاً وأكبر تحد أخلاقي في عصرنا. والأزمات المعروفة ذات الأبعاد العالمية تتضاعل بالمقارنة مع ما يشكله تغير المناخ من تحديات لعالمنا قاطبة ولستقبل أمن بعض جزرنا المنخفضة

مستقر يتلاشى في أفق التداعيات المنتشرة، مما يحتم علينا وضع أولويات واضحة والبحث عن منارات جديدة نستنير بها.

وقد خلدونا هذا العام في البوسنة والهرسك ذكرى عملية الاغتيال التي وقعت في سراييفو، والتي تعتبر على نحو عام السبب المباشر في بداية الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن وفاة أكثر من 15 مليون نسمة. وفي العديد من المناسبات المكرسة لهذه الذكرى، تسائلنا معاً: هل استخلصنا الدروس من المائة عام الماضية؟ عندما أرى الحروب المحلية الحاربة في جميع أرجاء العالم اليوم، أحشى أننا لم نستخلص تلك الدرس؛ بل على العكس، قمنا في غضون ذلك بتكرار نفس أخطاء الماضي وارتكتبنا أخطاء جديدة.

إن العالم يحتاج إلى السلام أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكن للمرء أن يتتطور ويزدهر إلا في ظل السلام. ولا بد من صون السلم والأمن الدوليين بغية تحقيق التنمية في كل بلد وفي العالم قاطبة. ومن مسؤولية الدول الأعضاء إيجاد الأطر والأدوات المقبولة لتحسين الحالة الأمنية في العالم من أجل تحقيق التنمية وإحراز التقدم.

وفي الختام، قبل ثلاثة أيام، تكلمت بصفتي عضواً في رئاسة البوسنة والهرسك خلال مؤتمر القمة بشأن المناخ. وبالأمس، التقيت الأمين العام بان كي - مون بالصفة ذاتها. واليوم، سمحت الأمانة العامة لنفسها بتفسير ميثاق الأمم المتحدة تفسيراً خاطئاً، للأسف. وذلك أمر غير مقبول. فمستقبل منظمة الأمم المتحدة يستند إلى اتفاق جميع الدول الأعضاء بتوافق الآراء، وليس إلى قرارات البيروقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عضو رئاسة البوسنة والهرسك، على البيان الذي أدلّ به للتو.

أخطائه. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبادر بروح من الإلحاد والالتزام إلى معالجة تغير المناخ اليوم، وليس غداً. وينبغي ألا تكون تجاذب العلم وخبرات الحياة الحقيقة وحدها التي تدفعنا للتصرف، بل ينبع أن نحكم ضمائراً أيضاً.

إذاء هذه الخلفية، مؤتمر القمة المعنى بالمناخ المعقود يوم الثلاثاء في الوقت المناسب. وكانت رسالته واضحة وبسيطة. مما اخذناه من تدابير لمواجهة تغير المناخ غير كاف بالمرة. ونحن نركز على الأعراض أكثر من التركيز على الأسباب الجذرية، والحقيقة الكثيرة تشير إلى أن الأمور سوف تتفاقم إن لم تتصرّف بشكل جماعي الآن. ومع ذلك، فإن بصيص الأمل الذي يتجلّى بأفضل صورة في الحقائق الأساسية التالية، يمكن بلطف في ثانياً هذه النبوءة المشؤومة.

أولاً، إن تغير المناخ مشكلة مجتمعية تتطلب قيادة سياسية حاسمة ونحجاً يشمل المجتمع برمتها. وكل جهد فردي وكل عمل وطني له أهميته لأن النجاح يتحقق بالاتحاد، أما بالانقسام، فلن نحقق الكثير. ثانياً، إننا نحتاج إلى حل عالمي كيما يكتب لجهودنا النجاح. والأمم المتحدة هي أفضل وآخر آمالنا. وبغية التوصل إلى حل مستدام، لا بد لنا من الالتزام بعكس مسار تغير المناخ.

ثالثاً، إن تغير المناخ مشكلة قابلة للحل، والحل في أيدينا بقوة. إن فرصتنا الوحيدة للحد من الأثر الدمر لتغير المناخ والتوصّل في العام القادم إلى اتفاق له مصداقية بشأن المناخ لما بعد كيوتو، إنما يكون من خلال القيادة المستبررة وتضافر جهود جميع البلدان، مع وضع ابتعاث غازات الدفيئة الرئيسية على رأس الأولويات. وساموا تدعوا الدول الأعضاء في منظمتنا التي يمكنها قيادة العالم إلى أن تتولى زمام القيادة والمسؤولية عن إنجاز المهام التي يتبعن تنفيذها بسرعة وحسن كيما يتمحض مؤتمر باريس عن اتفاق طموح بشأن تغير المناخ يكون فعالاً وملزاً وقابلً للتنفيذ السريع، وملكيته عالمية وتحترمه الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة.

باعتبارها دولاً ذات سيادة. وتغير المناخ لا يالي بمعاناة البلدان المتضررة بدماره الواسع النطاق. فالبلدان الضحايا يمكن أن تكون غنية أو فقيرة، كبيرة أو صغيرة، قادرة على التحمل أو ضعيفة، ليس لذلك أهمية كبيرة. فهو يؤثر عليها كافة. وبالنسبة لبعضها، هناك تداعيات وجودية بدأت تلوح في الأفق. وقد تعتبر بلدان أخرى أثر تغير المناخ عليها طيفاً. وهذا التفاس سيكون خطأ فادحاً يرقى إلى الإهمال الجسيم. وما لم يعالج تغير المناخ بصورة شاملة، فإن العاقد على كوكبنا ستكون وخيمة فعلاً، وستطال جميع البلدان.

وبالتالي، ما من بلد ينبع أن يظل غير مكتثر وغير مبال بمعاناة الأغلى. ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً. وتبادل إلقاء اللوم بشأن الحالة الراهنة ليبيتنا هو في حد ذاته عيب من عيوبنا كبشر. وذلك لا طائل منه. وإصدار الأحكام على الغير لن يمكننا من استعادة بيتنا. وأولئك الذين يستغلون الانقسام التقليدي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والخلافات الأيديولوجية والسياسية، إنما يفعلون ذلك باستهواء بغية إخفاء عدم رغبهم في المشاركة في إيجاد حل لكارثة عالمية وشيكة.

وهناك الكثير مما قد يصير عرضة للخطر إذا اكتفى العالم بالوقوف متفرجاً. ومن الصعب إيجاد قيادة مستبصرة تخطي نطاق إملاءات المصالح المكتسبة الوطنية والولايات السياسية، وتعتبر العالم دائرة موحدة يجب على الجميع فيها العمل معاً في حدود ما تسمح به صفاتهم وقدراتهم من أجل المشاركة في التوصل إلى حل كامل. ويجب على الحكومات أن تذعن - ليس للمصالح المكتسبة وعلى نحو انتهازي، ولكن لأن ذلك هو الإجراء الأخلاقي المناسب الذي ينبع القيام به. فجداولنا الزمنية تمضي بسرعة وسرعان ما سنجد أنفسنا نركض للحاق بالركب. وكل يوم نضيعه بفعل التردد والشجار على مسائل تافهة، لن يؤدي سوى إلى اشتداد التحديات التي نواجهها. وسيتيح مؤتمراً ليما وباريس بشأن تغير المناخ أفضل الفرص لكي يقوم العالم بتصحيح

وحشية وهمجية لا توصف في شتى أنحاء الشرق الأوسط، ويهددون بنشر ذلك النمط من الشر الذي أصبح عالمة عليهم، إلى أماكن أخرى. وساموا، كدولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، قد تنظر إلى تلك التهديدات على أنها بعيدة عنها كل البعد. مع ذلك، وفي عصر العولمة الذي نعيش فيه، فإن أي تحديات للسلم والأمن الدوليين تنطوي على تهديد لكل البلدان. والتطورات في دولة تؤثر على الدول الأخرى بدرجات متفاوتة، وهذا ينطبق على بلدي، حتى وإن كان بعيداً كل البعد كما هو الحال.

والترابط العالمي يجعل فوائد لا حصر لها لجميع البلدان، ولكنه يجعل أيضاً مخاطر متزايدة قد تأتي من بقاع بعيدة من الأرض. وبالتالي، لا بد أن تلتزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمواجهة المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وخاصة من خلال مجلس الأمن. وبشكل خاص، يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة التعاون والتنسيق من أجل إيجاد الحلول لتحديات السلام والأمن، والعمل على تفيذها بشكل فعال.

لقد تأسست الأمم المتحدة على قيم الأمن الجماعي، وبالنسبة للدول الصغيرة، لا تزال الأمم المتحدة محفلاً بالأهمية يتيح لها الإسهام في صون السلم والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي. ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه خطر عكس مسار المكاسب الإنمائية التي حققها جراء أزمات بعيدة عنها. وترسيخ الأهداف الإنمائية التي تحققت بالفعل والبناء عليها يسوج جب صون السلم والأمن الدوليين، ومن مسؤولية كل الدول الأعضاء، وخاصة في مجلس الأمن، أن تعمل في تعاون وثيق للتأكد من حدوث ذلك.

وساموا تنتمي إلى مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعة أقرت الأمم المتحدة بأن لها احتياجات خاصة

إن تفشي فيروس إيبولا وباء فتك يتسبب بالفوضى ومعاناة لا توصف في أجزاء من غرب أفريقيا. وهو آخر في الانتشار عالمياً وإن لم يوجد له علاج فقد لا يمكن وقف انتشاره. إنه لا يأبه بالحدود الوطنية أو سيادة الحكومات، ويختار ضحاياه عشوائياً. ويسلب الأطفال الرضع وحتى من لم يولدوا بعد طفولتهم، ويحرم الفتيات والفتيا من الوصول إلى سن البلوغ، كما يحرم النساء والرجال من حيالهم المنتجة وكرامتهم وقيمتهم، بينما يحرم البلدان من أصول بشرية قيمة.

يمكننا أن نكسب الحرب على الإيبولا؟ ساموا تعتبر أن في وسعنا ذلك، بل وينبغي لنا. وعليه، فقد تشرفتا بأن كان بلدنا بين ١٣٤ دولة شاركت يوم الخميس الماضي في تقديم قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٧ (٢٠١٤) بشأن السلام والأمن في أفريقيا، مع الإشارة إلى فيروس إيبولا. وقد اتخذ قرار مجلس الأمن بأكبر عدد من المقدمين على الإطلاق، وما لبث أن تبعه في اليوم التالي قرار الجمعية العامة رقم ٦٩/١، الذي وافق بالإجماع على اقتراح بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وساموا ترحب بالاستجابة السريعة والحايدة والمنسقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها، وخصوصاً الدور الريادي للأمين العام في تعبئة الإرادة السياسية والموارد المادية الضرورية للاستجابة لهذه الأزمة الخطيرة.

والاستجابة العالمية لتفشي فيروس الإيبولا هي خير بيان لما يمكن تحقيقه عندما تتعاون الدول وتنسق جهودها لمساعدة بعضها البعض في تحقيق أهداف مشتركة ذات أهمية. ولهذه الاستجابات الموحدة تنتائج ملموسة كما أنها تؤدي إلى إنقاذ الأرواح. وساموا تشجع كل الدول الأعضاء على المضي بروح التعاون هذه إلى الأمام، واستخدام هذا المثال والاقتداء به عند التعامل مع القضايا العالمية الهامة الأخرى.

وإذ نجتمع هنا في الأمم المتحدة، يتوجه صعود تيار التطرف إلى الأسوأ. ويقترف المتشددون الراديكاليون فظائع

ولديها نقاط ضعف متأصلة، ليست من اختيارها، ولكنها بفعل عوامل خارج سيطرتها تماماً. وجزء من المعضلة التي نواجهها باستمرار يتمثل في الاعتقاد الخاطئ بأن التحديات التي تواجهها الدول الجزئية الصغيرة النامية ضئيلة للغاية مقارنة باحتياجات الفئات والمناطق الخاصة الأخرى، وأن شاغلها الوحيد هو تغيير المناخ. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

لقد كان موضوع المؤتمر "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزئية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقة ودائمة". ونحن على استعداد للاستفادة من شراكاتنا القائمة. ربما نكون دولاً صغيرة، غير أنها قادرنا على بيان تأثير شعبونا وبلداننا في الشراكات الناجحة في القرن الحادي والعشرين. وقد نكون دولاً صغيرة وغير مرئية بالنسبة للكثيرين في بعض الأحيان، ومع ذلك، فإننا ندرك أن دولنا الجزئية الصغيرة النامية تمثل مجموعة قوية وفعالة بفضل وحدتها. فها هو تحالف دولنا قد شرع في إبداء عزمه على العمل عبر مجموعة واسعة من المجالات والمنتديات. وتعتزم ساموا، شأنها في ذلك شأن غيرها من جزر المحيط الهادئ، بمركزها في تحالف الدول الجزئية الصغيرة.

ويلتمس مسار ساموا إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل للكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم إلى الدول الجزئية الصغيرة النامية. وهذه فرصة سانحة للتأكد من أن الأمم المتحدة ما تزال الهيئة المناسبة حين يتعلق الأمر بتقديم الدعم إلى دولنا. وهناك مجال واسع للتحسين، ونحن نتطلع إلى المشاركة الكاملة في تلك العملية. لقد ولى وقت تسيير الأمور على النحو المعتمد. لعمل على وضع نهج معين بالدول الجزئية الصغيرة النامية قادر على إظهار الأمم المتحدة في أبهى صورها.

إن مسار ساموا اتفاق حكومي دولي معد بشكل حيد وقد حظي بالموافقة والقبول التامين من قبل العضوية في الأمم المتحدة. وإذا نصي قدماً، فإنه يتبع على الدول الجزئية الصغيرة النامية نفسها أن تكون على استعداد لقيادة مسار ساموا فضلاً عن ملكيته إن كان لهذا المسار أن يظل مستداماً. وينبغي أن تكون هذه الدول استباقية وأكثر فعالية، جنباً إلى جنب مع الكيانات المحددة داخل الأمانة العامة المكلفة بمناصرة قضايا الدول الجزئية الصغيرة النامية، والدعوة إليها.

قبل ثلاثة أسابيع، تشرفت بلادي باستضافة المؤتمر الدولي المعنى بالدول الجزئية الصغيرة النامية، نيابة عن منطقة المحيط الهادئ، ويعقد هذا المؤتمر مرة واحدة كل عشر سنوات. وكان هدفنا الأساسي من استضافة المؤتمر الثالث المعنى بالدول الجزئية الصغيرة النامية تسلیط الضوء والاهتمام الدولي على الدول الجزئية الصغيرة النامية وتحدياتها وواقعها. والآن، بعد أن خفت الضوء، نأمل أن ما تحقق في المؤتمر من زيادة الفهم والتقدیر للمسائل والتحديات التي تواجهها الدول الجزئية الصغيرة النامية لن يطويه التسیان مع مرور الوقت أو يهشم بفعل قضايا أخرى منافسة ذات أولوية.

والمجتمع الدولي لديه جدول أعمال حافل تماماً.

وبوصتنا أئمَا فقد تجاذبنا العديد من الاتجاهات. وسوف تبيّن هذه المناقشة العامة، والدورة التاسعة والستين للجمعية العامة كم هو حافل جدول أعمالنا. وستكون متابعة المؤتمر المعنى بالدول الجزئية الصغيرة النامية جزءاً من تلك الأعمال. ويجدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي على نطاق أوسع، الاهتمام بحقائق الواقع في الدول الجزئية الصغيرة النامية، كما وردت على نحو واضح في وثيقة آبيا، وفي إجراءات العمل المعجل للدول الجزئية الصغيرة النامية - مسار ساموا - على الرغم من المطالب السياسية والاقتصادية وغيرها التي تغيرها بلدان العالم اهتماماً. ونحن نأخذ مأخذ الجد التزادات التي تم الالتزام بها للدول الجزئية الصغيرة النامية في ذلك المؤتمر.

النجاح في ذلك أي بلد بمفرده. وعليه، فإن العمل المشترك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق النجاح.

وإذ نقترب من وضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - بوصفها تتوسعاً لسنوات عديدة من المفاوضات والاتفاقيات الدولية بشأن التنمية المستدامة - يجب أن نكفل أن اتباع نهج واحد في تحديد الإطار الإقليمي - بالرغم من أهميته - لن يكون معادلاً لاتباع صيغة واحدة تصلح لجميع الحالات حين يتعلق الأمر بأغراض التنفيذ والرصد والتقييم. وفي الواقع الأمر، فقد ثبتت صعوبة انتطاب الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها على البلدان الجزرية الصغيرة. وعليه، فقد كان ضرورياً إجراء الكثير من التعديلات عليها كي تكون تلك الأهداف العالمية على صلة بمصالحنا ونرى أن من المفيد أن نشارك في تحقيقها. وبالتالي، فإن من المهم أن نأخذ في الاعتبار - عند تحديد وتنقيح أهداف التنمية المستدامة وخطتها للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - بالمجموعات مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية كي تضمن إمكانية تطبيق المؤشرات التي تم وضعها على حالات تلك المجموعات أيضاً. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان البناء على العمليات والخبرات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومناطقها الإقليمية ودون الإقليمية.

ولحسن الحظ، فإننا نعول على النجاح الذي حققه المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي شدد موضوعه على استخدام وسائل فعالة في التنفيذ من خلال الشراكات. وعليه، يجب علينا أن نكفل إدراج الوسائل الالزامية لتنفيذ مسار سأموا بصورة كاملة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقد أدرجت تلك الترتيبات على النحو المطلوب في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وترتيبات الاستعراض التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم إشراك الهيأكل الحكومية الدولية لمناطق دولنا الجزرية الصغيرة النامية في هذه

ويجب أن تتهيأ هذه الدول معاً للانخراط على نحو أفضل في شراكة فعالة وملمودة بدرجة أكبر.

وعلاوة على ذلك، فإن ما نحتاج إلى تحقيقه إنما هو إبراز الوجه الإنساني لدولنا الجزرية الصغيرة النامية في جميع المسائل المعروضة على الأمم المتحدة، سواء تتعلق بالأمن وحقوق الإنسان وتغير المناخ، أم بالتنمية ونوع الجنس أو قضايا الشعوب الأصلية. وبذلك، ستكون مسائل دولنا هذه في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. وستكون تلك المسائل مواضيعية وهامة وينظر فيها وتحري مناقشتها والعمل عليها على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري، بدلاً عن وضعها جانباً كييفما اتفقاً ولا تتم مناقشتها إلا حين يعقد مؤتمر آخر بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد ١٠ سنوات من الآن.

وما تزال سأموا تدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام المبنولة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أنها دولة صغيرة، فما يزال أفراد شرطة سأموا يعملون جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى في أماكن تتطلب تدخل الأمم المتحدة. وفي منطقة المحيط الهادئ، فإن تضامننا مع جيراننا في مواجهة التحديات هو الذي يكفل وجود شرطة سأموا في بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، وتحت مظلة منتدى جزر المحيط الهادئ.

وما تزال التسوية السلمية الدائمة للنزاع في الشرق الأوسط بعيدة المنال، لكن ذلك ليس سبباً يدعو إلى التساؤل. وينبغي أن ندعم سائر الجهود المبنولة لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق النجاح في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنباً إلى مع دولة إسرائيل في أمن وسلامة.

وأخيراً، فلن يتوانى أولئك الذين عقدوا العزم على بث الذعر في جميع أنحاء العالم عن كل ما هو ممكن لتحقيق أهدافهم. ويجب ألا نقع رهينة لخطططائهم المنحرفة. ويجب أن نضاعف جهودنا على المستويين الفردي والجماعي لأجل مكافحة خطر الإرهاب الدولي. بمظاهره المتعددة. ولن يتحقق

ما فتتنا نلتقي في الجمعية العامة كل عام بلا انقطاع دليل قاطع أن منظمتنا تعمل على العديد من المستويات المختلفة. من الصعب أن نتصور كيف سيكون العالم من دون الأمم المتحدة. وهذا هو سبب كون الدعم المقدم من ساموا للمنظمة

لا يتزعزع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي أدلّى به للتو.

اصطحب السيد تويلانيا سيليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء، وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

كلمة صاحب الفخامة محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية العراق.

اصطحب السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس معصوم: أحيي الجمعية العامة باسم العراق، وأنقدم بالتهنئة للسيد ساما كاهاما كوتيسا على انتخابه رئيساً للدورة الـ 69 للجمعية العامة. ونتمنى لسيادته وزميله الموقر الأمين العام كل النجاح في هذه الدورة. كما أتقدّم بخالص الشكر للسيد الأمين العام لدوره الحيوي خلال السنوات المنصرمة في دعم وتعزيز مسيرة بلادي، وهذا يشكّل مصدر اعتزاز وتقدير دائمين لنا ولشعبنا.

العملية، أي أن نعمل معاً. ولا يسعنا السماح بوضع تعلم فيه المنظمات الحكومية الدولية على وضع سياسات مستقلة، إلى جانب تنفيذ ترتيبات وشراكات لأجل الغرض نفسه، بل يجب أن نعمل معاً.

وأخيراً، يجب علينا التغلب على ذلك التصور التقليدي القائم على "نحن" و"هم" على جانبي الخط الفاصل بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، علماً بأنه تصور وضع لتلبية احتياجاتنا الجمعية، غير أنه لم يجد فتيلًا في خدمة أي من الجانبين على النحو المطلوب. وفي واقع الأمر، فإن كلينا على الجانب نفسه. وعليه، فإنني أحضر جميع آليات التنسيق المنشأة على أن تكفل تمثيل كلا الجانبين كي تتمكن تلك الآليات من تعزيز الشفافية وتحقيق التوازن بين وجهات النظر والمصالح. وربما كان الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعنى بالدول الجزئية الصغيرة النامية ترتيباً مفيدة لتمثيل الدول الأعضاء أيضاً، ويمكن أن تجري فيه المناقشات المفتوحة بشأن تنفيذ مسار ساموا، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة فعالة.

وقد عرض بعض شركائنا الإنمائيين - التقليديين والجدد تقديم المساعدة إلينا. ويمثل احترام وجهات نظرنا واحتياجاتنا قائمًا مشتركة بين هؤلاء الشركاء.

على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية، تُعقد الشراكة مع الدول الجزئية الصغيرة النامية للتغلب على بعض القيود التي تفرضها محدودية الأراضي وضيق قواعد مواردها الطبيعية، والعزلة والانخفاض الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي المستدام لسكاننا الذين يتزايد عددهم، وال الحاجة إلى توفير وجود ذي معنى لشعوبنا ومجتمعاتنا المحلية في المناطق الريفية.

أنشئت الأمم المتحدة من أجل منع الحروب وتحقيق السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان من خلال تعددية الأطراف والتعاون الحكومي الدولي. إن هيكل المنظمة التي لدينا اليوم بالغ التعقيد، وبالتالي توجد عيوب حتماً. ومع ذلك، فكوننا

لقد كان تشكيل هذه الحكومة ردًا صارمًا لخطر حقيقي يحدق بنا جميعًا، وهو خطر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد حولت هذه المجموعة الشريرة العمل الإرهابي العالمي من هجمات متفرقة ضد المدنيين العزل إلى مستوى جديد ومرحلة جديدة. فقد تمكّنت من احتلال مساحات في أكثر من مدينة من مدن العراق والجارة سوريا وأعلنت عن تأسيس دولة قائمة على الحقد والكراء ورفض الآخر. شهدنا في الأشهر الماضية كيف ارتكب هذا التنظيم الإرهابي أبشع الجرائم ضد الإنسانية، من قتل وتجويع وإبادة جماعية وتطهير عرقي طالت جميع مكونات الشعب العراقي من خلال المجازر المرّعة؛

وخطف النساء ويعهنّ كسبايا؛ وهدم المراقد الدينية ودور العبادة، والصروح الثقافية والتاريخية؛ واضطهاد المكونات على أساس هويتها الإثنية، كالتركمان والأكراد، واستهداف الأقليات الدينية والمذهبية، من الإيزيدية والمسحية والشبك. نشكر الكثير من أحرار العالم الذين عبروا عن استهجانهم ورفضهم لهذه الجرائم، والتضامن مع الضحايا وتقديم يد المساعدة لهم.

إن هذا التنظيم الإرهابي يتمتّع الآن بإمكانات مادّية وعسكرية كبيرة. وبإعلامهم لدولة الخلافة الإسلامية المزعومة، أصبحت داعش بؤرة لجذب المتشددين والمتطرفين في الشرق الأوسط والعالم، وباتوا يعلنون مبادئهم لهذا النظام الظلامي تباعًا والعمل تحت إمرته. ولعلّ من أخطر مؤشرات هذا التحول هو ظهور جيل جديد من الإرهابيين من حملة جنسيات أوروبية وأمريكية ومناطق أخرى.

لقد بحثت القوات المسلحة العراقية والبيشمركة ومتطوعو الحشد الشعبي في إيقاف داعش من التوسيع واحتلال مناطق جديدة.

قبل ١٤ عامًا، التزم قادة الدول بتحقيق أهداف التنمية بحلول عام ٢٠١٥، مركّزين على قضايا ما تزال حيوية وفي مقدمتها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أهداف حماية السلم والأمن الدوليين، وإيقاف سباق التسلح ونزع السلاح، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي بات اسمها يبيّن الذعر لدى الجميع، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة المنتشرة، وضمان حقوق الإنسان، والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية، وتعزيز العدالة والقانون الدولي. في هذا السياق، نود أن نذكّركم بتجربتنا المريدة كضحايا لأسلحة الدمار الشامل في حلبجة، المدينة الكردية الآمنة التي قصفها النظام الديكتاتوري البائد بالأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٨.

إن هذه المناسبة تعّبر عن قيمة وجود المنظمة الدولية في عالمنا المعاصر. وما أدّته من مهام. كما أنها مناسبة لإطلاق المزيد من المبادرات المادّة إلى تسوية التراعات بالوسائل السلمية، وتوسيع آفاق الحريات وحقوق الإنسان ومواصلة العمل لتحقيق المساواة. خصوصاً أننا سنحتفل العام المقبل بالذكرى الأربعين لمؤتمر بيجين الذي شكّل منعطفاً تاريخياً في السعي إلى تعزيز حقوق المرأة ومواجهة شتّى أنواع العنف الذي تعرّض له. إضافة إلى تعزيز جهود حماية كوكبنا من التلوّث، والعمل على إيجاد بيئة نظيفة وحياة صحّية، ومكافحة مشاكل الفقر والأمية.

كان بناح القوى السياسية في العراق قبل أسابيع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع أمراً في غاية الأهمية. فهي حكومة يشعر الكل أنها تمثلهم. وأن برنامجها يلبّي طموحاتهم وأمالمهم في الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والبناء والتقدّم داخلياً. والتأسيس لعلاقات حيرة وتفاهم إقليمي يضمن السلم في المنطقة وتعايش دولها على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار.

على الإرهاب في العراق سيكون خطوة مهمة من أجل حماية المنطقة وتخلص العالم من هذا الخطر.

ونشيد هنا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤)، المُتخذ في شهر آب/أغسطس الماضي، والذي دعا الدول الأعضاء إلى منع دعم وتمويل وتسليح إرهابي داعش وجبهة النصرة والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة كافة ومنع تدفقهم إلى العراق. ونشيد أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان لإدانته تنظيم داعش وتشكيله لجنة لقصي الحقائق بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها التنظيم بحق كل العراقيين.

وفي سياق هذا الموقف الدولي المتامن ضد الإرهاب، وفيما نؤكد على أهمية تعزيز قيم وثقافة السلام والتعايش في البلدان والمجتمعات المتعددة الإثنيات والمذاهب، فإننا في العراق ندعو إلى أن يأخذ هذا الموقف المسؤول ضد الإرهاب في كل العالم إطاراً مؤسسياتياً مرتبطاً بالأمم المتحدة، وتكون مهمته تعزيز وتطوير نظامنا الدولي بكل السبل المتاحة من أجل محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتخلص العالم من شروره. ونؤمن أيضاً بأن الوقت مناسب للعمل المشترك بين بلدان المنطقة في نزع فتيل الأزمات الأمنية والوصول إلى تفاهمات وطنية تساهم في تضييق المساحة أمام الإرهاب الذي يعيش على الأزمات والخلافات. ولقد أرسلت لقاءات جدة وباريس ثم نيويورك رسائل إسناد مهمة للشعب العراقي بكل ما ورد فيها من خطب وتصريحات وقرارات. وكلنا أمل أن تترجم إلى إجراءات عملية.

ومن المؤلم فعلاً ما تعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية مؤخراً. ونجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني وبذل جهود مكثفة لإحلال السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء التردد حذرياً وتحقيق السلام والأمن. ونتمنى لأشقائنا في اليمن ولبيها تحقيق الاستقرار والتخلص من تهديدات الإرهاب والتطرف، ومن ثم التقدم في المسار الديمقراطي الذي اختاره

كما نجحنا في تحرير مدن كان قد احتلها إرهابيو هذه المنظمة الخاطئة، وتمكننا من فك الطوق عن مدن أخرى كانوا يحاصرونها. وكان للدعم الإنساني الكبير والدعم العسكري الذي تلقيناه من منظمات الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول صديقة أخرى دور حيوي في التصدي لهذه الزمرة الإرهابية الظلامية. وهذا الدعم الذي لن ننساه أكد لشعبنا أنه ليس وحده في حربه مع الإرهاب.

و هنا أعبر عن شكر وامتنان شعب العراق بجميع مكوناته وتقدير حكومته لمن وقف ويقف معنا في هذه الحرب ضد أعداء الإنسانية الأشرار. ونؤكد أيضاً شكرنا للجهود التي بذلت في إنجاح مؤتمر جدة وباريس، وكذلك القرار الأخير لمجلس الأمن في تحقيق التضامن والشراكة في مواجهة الإرهاب وتحدياته للجميع.

ونحن نجتمع هنا، يتطلع إلى هذا الجمع الهام مئات الآلاف من النازحين والمهجرين الذين أحرروا على ترك بيوم دون أن يأخذوا معهم أبسط ممتلكاتهم، ويتطلع إلينا الملايين من المدنيين العزل الذين أرغموا على البقاء تحت جور وطغيان إرهابي داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام). فحميّاتهم وتخلصهم مسؤوليتنا جمِيعاً. وهنا، ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بجانبنا في هذه الحرب وإلى دعم جهودنا وجهود المنظمات الدولية والدول الصديقة في تقليل معاناة اللاجئين الذين لا يزالوا يتطلعون بفارغ الصبر للعودة إلى ديارهم والخلاص من داعش.

إن هذا التنظيم أصبح عابراً للدول والقارات. ونؤكد هنا أن القضاء عليه لا يتم إلا بتحقيق جبهة عالمية موحدة متعاونة لأخذ التدابير الكفيلة بمحاربة النهج التكفيري وتجفيف جميع منابعه المعرفية والمالية والتنظيمية والعسكرية. ونحن في العراق مصممون على تطهير أرضنا منهم. ونؤكد لكم أن القضاء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطحب السيد محمد فؤاد معصوم، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كزافييه بيتييل، رئيس الوزراء، وزير الدولة، وزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسميرغ الكبرى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دوقية لكسميرغ الكبرى.

اصطحب السيد كزافييه بيتييل، رئيس وزراء دوقية لكسميرغ الكبرى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيمًا سعادة أن أرحب بدولة السيد كزافييه بيتييل، رئيس الوزراء، وزير الدولة، وزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسميرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيتييل (لكسميرغ) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى، ولا بد من القول إني أفعل ذلك مع الشعور بعاطفة كبيرة. الالتزام والتضامن والمسؤولية هي الكلمات الرئيسية الثلاث التي يسترشد بها بلدي، وسوف يواصل الاسترشاد بها لدى القيام بعمله في الأمم المتحدة. ولكسميرغ، بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، تبني سياستها الخارجية على المشاركة النشطة في مجال التعاون المتعدد الأطراف. وتعددية الأطراف هذه تستند إلى احترام القانون والتعاون على الصعيد الدولي بين

الشعبان الليبي واليمني. وكلنا أمل في أن يتجاوز الشعب السوري الشقيق محناته وأن تتوحد جهود جميع السوريين من أجل التوصل لحل سياسي يحقن الدماء ويحفظ الحياة، ويتحقق الديمقراطي للجارة سوريا، والأمن والسلام لمنطقتنا. إن استمرار هذه البؤر في منطقتنا عامل داعم دائماً للتطرف وللفكر الظلامي المتشدد. وكل هذا وسواء يدعونا جميعاً إلى العمل المشترك من أجل تسريع البحث عن حلول للمشاكل تساهم في خلق مناخ إنساني قائم على التمدن والحضارة والحرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إمانتذه (جورجيا).

وبشأن الوضع في أوكرانيا، نعرب عن قلقنا من التصعيد الخطير، ونرى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتفاقم التزاع وعواقبه الوخيمة على المدنيين، سواء النازحين أو المرغمين على العيش في مناطق التزاع.

إن العراق مهتم بالنتائج التي توصل إليه الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة في تقريره (A/67/941، الملف) ونرى أن هذه النتائج خطوة مهمة وعمل جدير بالتقدير وبتشجيع الجهود التي بذلها الفريق. إلا أن موضوع الإرهاب بكلفة صوره وأشكاله لم يأخذ الحيز الذي يستحقه في تقرير الفريق. وكان من المهم أن يتناول هذا التقرير هذا التحدي كهدف قائم بذاته ويستعرض جوهره وتحليلاته وأسبابه وعواقبه وسبل التصدي له.

لقد مضت البشرية قدماً في عصرنا هذا باتجاه تعزيز الشراكة الإنسانية، ونحو تعزيز فرص السلام والحرية وحقوق الإنسان ورفاهه وأمنه. وأقف أمامكم مثلاً لبلد ألمكم الإرهاب طوال عقد من الزمن. وأقول لكم باسم الملايين من ذوي الشهداء واليتامى والشحالي إنه لا خيار لأي منا اليوم سوى دحر تنظيم داعش في كل مكان وأن ننظر إلى المستقبل برؤيه وإرادة تساعدان على تحرير مجتمعاتنا من هذه المخاطر التي لا تزال تهددنا.

بعد عام ٢٠١٥، ونموذج جديد للتنمية المستدامة يوفق بين ”طموحات الإنسانية واحتياجات كوكب الأرض“، حسبما قال الأمين العام بان كي - مون.

وبالدي، إدراكا منه لمسؤولياته الدولية، يلتزم بتحقيق التنمية منذ أمد بعيد، بدافع الرغبة في التضامن مع أشد الناس فقرا. ومنذ عام ٢٠٠٠، ما فتئت لكسنبرغ بلدان من البلدان الصناعية الخمسة التي تخصص نسبة ٧٪ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت المساعدة الإنمائية التي نقدمها مستوى ١٪ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. والحكومة ملتزمة بالحفاظ على هذا المستوى الرفيع بالرغم من وضع الميزانية الصعب، وهو ليس أسهل في بلدان منه في بلدان أخرى. ويمكن لهذه المعونة أن توفر آفاقاً وفرصاً لمستقبل الأجيال المقبلة، وينبغي لنا أن ندرك أنه يمكنها وبالتالي، على ما نأمل، أن تمنع نشوب بعض الصراعات.

ومكافحة تغير المناخ هي جزء لا يتجزأ من أية شراكة عالمية لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرحب بـ مؤتمر القمة المعنى بالمناخ الذي انعقد يوم الثلاثاء. إن مؤتمر القمة هذا قد حقق بوضوح المدف المزدوج للأمين العام: إظهار الإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى اتفاق عالمي في عام ٢٠١٥، والعمل كحافر لاتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع بغية الحد من الانبعاثات وزيادة القدرة على الصمود. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٥، سيتولى بالي رئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي. ولن ندخر جهداً لكافلة أن نتوصل إلى اتفاق دولي حول المناخ قابل للتطبيق على جميع البلدان خلال مؤتمر القمة المعنى بالمناخ، الذي سينعقد في باريس عام ٢٠١٥، وذلك بهدف الإبقاء على الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين.

ولقد قطعت لكسنبرغ التزامات مع شركائهما في الاتحاد الأوروبي، تلزمها بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة والتخفيف

الدول المتساوية وذات السيادة، بغية العمل بصورة جماعية لتحقيق السلام، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان.

والأمم المتحدة، بالنسبة لنا، هي في صميم تعددية الأطراف. ونحن ملتزمون بجعل الأمم المتحدة فعالة بقدر الإمكان حتى يتسمى لنا معاً، وبشكل تضامني، حل المسائل التي تتجاوز بكثير قدراتنا كدول. وإننا نتحمل المسؤولية عن التغلب على مثل هذه المسائل لمصلحة الأجيال المقبلة. والالتزام والتضامن والمسؤولية أمور تحدد أيضاً النهج الذي ينبغي أن يوجه تصدينا للتحديات التي نواجهها على اعتاب عام ٢٠١٥.

والرئيس باختياره لموضوع هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، يدعونا إلى وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تؤدي إلى إحداث تحول، وإلى الوفاء بها وكافلة تنفيذها تفيناً فعالاً. ولا بد لخطة التنمية هذه لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون جريئة وطموحة إذا أردنا الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية عن القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب أن تبني على الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تمضي إلى أبعد من ذلك. ويجب أن تكون الخطة شاملة وذات منحى عملي وقابلة للتطبيق عالمياً. ويجب أن تفيد البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ويجب أن تستند إلى حقوق الإنسان. ويجب أن تعطي القطاعات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم كل الأهمية التي تستحقها. أمّا مسائل الحكم والعدالة والسلام والأمن، فضلاً عن حماية البيئة والاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج والنمو الاقتصادي المستدام، فيجب أن تكون جزءاً من هذه الخطة.

إن لكسنبرغ تؤيد العمل الهام الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة وترحب به. فالقرير الذي أعدّ هذا الفريق (A/67/941، المرفق) ومجموعة الأهداف التي يقترحها يشكلان أساساً مفيدة للمفاوضات التي ستُتوج بعد سنة باعتماد خطة التنمية لما

لا يمكن لذلك أن يستمر. يجب أن نضع حدا للهجمات العشوائية على المدنيين والمدارس والمستشفيات، والقصف بالبراميل المتفجرة، والحرمان من المساعدات الإنسانية، واستخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. ومبادرة من أستراليا ولوكسمبورغ والأردن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قرارين بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا (قرارا مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)). وأمل بشدة أن يكون هذين القرارين تأثيراً حقيقياً وحاصل على أرض الواقع.

ييد أن العمل الإنساني لا يمكنه أن يكون بديلاً عن العمل السياسي. فالتسوية الدائمة للصراع السوري تتطلب التوصل إلى حل سياسي - مرحلة سياسية انتقالية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقاً لبيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522)، المرفق).

واليوم، لا يسعنا أن نماطل في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وبخاصة الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهذه الجماعة ليست دولة، ولا هي إسلامية. إنما تُدنس الإسلام ولا تسعى سوى لنشر نظامها الإرهابي وزعزعة الاستقرار في سوريا والعراق والمنطقة بأسرها.

ويؤيد بلدي تام التأييد التدابير المتخذة ضد الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، بغية قطع قنوات تمويلهم ومنع التطرف ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونحن نفعل ذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اُتُخذ يوم أول من أمس في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن برئاسة رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وكان لي شرف المشاركة فيه.

وإضافة إلى مكافحة الإرهاب، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للأزمة الخطيرة في العراق. وفي ذلك السياق، نرحب

من آثار تغير المناخ. وقبل الاجتماعات المقبلة، ووفقاً للجدول الزمني الذي اتفقنا عليه في وارسو، سيقدم الاتحاد الأوروبي مساهمات إضافية بغية الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

إننا نقطع أيضاً التزامات على الصعيد الوطني. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، تأييدنا للبيان المتعلق بتسعير الكربون، الذي تم تقديمها في مؤتمر القمة المعنى بالمناخ، فضلاً عن المساهمة الجديدة في الصندوق الأخضر للمناخ وقدرها ٥ ملايين يورو، حيث أعلنا عنها في مؤتمر القمة، دون أي تخفيض في المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها.

إن التنمية لن تتحقق بدون أمن، ولن يتحقق الأمن بدون تنمية. والتنمية والأمن كلاهما يعتمدان أيضاً على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونعلم جميعاً هذا القول المأثور لكوفي عنان. وقد جعلته لوكسمبورغ المبدأ الأساسي لعملها في مجلس الأمن منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من خلال اهتمامها الكلي بالأسباب الجذرية للصراعات، وتأثيرها الانساني والاقتصادي، وبحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال المتضررين من الصراع.

وتوبيخاً لهذا النهج، سأتكلم عن الصراع الدائر في سوريا. إن هذا الصراع المستعر منذ ثلاث سنوات ونصف سنة بات الآن يهز الضمير الإنساني. فقد لقي أكثر من ١٩١ ٠٠٠ شخص حتفهم. وثلثة ١٠,٨ مليون من السوريين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، أكثر من نصفهم أطفال. ويوجد ما يزيد على ٤,٥ مليون سوري محاصرين بسبب القتال في المناطق التي يصعب على العاملين في المجال الإنساني الوصول إليها. وهناك أكثر من ٣ ملايين سوري اضطروا لmigration بذاتهم، وما يزيد على مليون منهم باتوا لاجئين في لبنان. وهذه الأعداد نادراً ما تختل العناوين الرئيسية الآن. ومع ذلك، ووراء تلك الأعداد، هناك الكثير من المعاناة والكثير من الأشخاص الذين تُمْرِّن حيالهم.

وأود الآن أن أتكلم عن قاري، أوروبا. تحولت الأزمة في أوكرانيا تدريجيا إلى نزاع - نزاع يبين للأسف أن الوقت الذي اعتقدها فيه أن السلام في القارة الأوروبية أصبح بديهيما قد ول. وأودى النزاع بحياة أكثر من ٣٠٠٠ شخص بالفعل. يجب أن يتنهى ذلك، ولا بد أن يتنهى الآن. إن الحوار والدبلوماسية أمران جوهريان في ذلك الصدد.

من سوريا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن العراق إلى جنوب السودان، قائمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب على أساس يومي تصبح أطول يوما بعد يوم. ويجب أن يخضع مرتكبو تلك الجرائم والانتهاكات والمخالفات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي للمساءلة عن أعمالهم أمام العدالة. يجب التوقف عن اعتبار مكافحة الإفلات من العقاب مجرد هدف، وأن يصبح واقعا ملماوسا. وعلى المحكمة الجنائية الدولية دور هام تضطلع به في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وجرائم الحرب، أود أن أسترجع الانتهاء إلى الانتهاكات والفضائع المرتكبة ضد الأطفال. وغالبا ما يكون الأطفال أول ضحايا التزاعات المسلحة: فهم يتعرضون للقتل والتشويه، ولعمليات الاختطاف والتجنيد، ولأعمال الاعتداء الجنسي. ويحرمون من حقهم في التعليم وتلقي الرعاية الصحية. ويحرمون بقسوة من الحصول على المساعدات الإنسانية.

وباعتبار لكسميرغ رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعنى بالأطفال والنزاعسلح، فهي تعمل بطريقة جادة من أجل تعزيز خطة الأطفال والنزاعسلح، وتنفيذها بالكامل. سنواصل القيام بذلك خارج نطاق ولايتنا في مجلس الأمن. يجسد الأطفال الأمل والمستقبل في كل مجتمع. وعلينا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على ذلك الأمل والمستقبل من ويلات الحرب. لا يسعنا التضحية بالأجيال المقبلة.

بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية الجديدة، تحت قيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي. ونشجعه على اتباع نهج شامل يحترم جميع القطاعات العرقية والدينية في المجتمع العراقي، ويستجيب لاحتياجات الجميع وتطلعاتهم. يجب أن يستعيد الشعب العراقي الثقة في مؤسساته الديمقراطية في بلده.

وللمرة الثالثة خلال ست سنوات، شهدنا صيف هذا العام قتالا داميا في قطاع غزة. يجب إيقاف دوامة العنف. ويجب أن تتوقف الأعمال التي تثير الشقاق والكراهية. يجب أن يتمكن الإسرائييون والفلسطينيون في نهاية المطاف من العيش في سلام وأمن وكرامة. ويبطل الحل القائم على وجود دولتين، والتعايش السلمي بين دولتين ديمقراطيتين - إسرائيل وفلسطين - داخل حدود آمنة ومعترف بها، هو السبيل الوحيد الممكن للمضي قدما في ذلك الصدد. ينبغي السعي لإيجاد حل سياسي في أقرب وقت ممكن للحلولة دون طغيان المتطرفين من مختلف الجوانب وتجنب اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل الحل القائم على وجود دولتين أمرا مستحيلا. ولكسميرغ على استعداد للمساهمة، مع شركائهما في الاتحاد الأوروبي، في إيجاد حل عالمي ومستدام.

ولا يكفي الوقت المخصص لي للتحدث باستفاضة عن الأزمات المتعددة التي نواجهها اليوم. ومع ذلك، أود أن أقول إنما جميعا تبرز واجبا واحدا علينا الاضطلاع به، ألا وهو، حماية المدنيين. ويعق ذلك الواجب في صميم الولايات المنطة ببعثات تحقيق الاستقرار وحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والآن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومصادقينا ومسؤوليتنا عن توفير الحماية معرضة للخطر، في القارة الأفريقية. وبعد مرور عشرين عاما على الإبادة الجماعية في رواندا، لم يعد عدم الالكتراش خيارا مطروحا.

هديداً وأضحا آخر. وكانت خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، معلماً هاماً نحو إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية. وأود أن أؤكد من جديد دعم لكسنبرغ الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة ٣+ من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تعيد الثقة في الغرض السلمي الحالى للبرنامج النووي الإيراني. وأحث إيران على الانخراط بشكل كامل وبحسن نية من أجل إتاحة الفرصة لأن تؤدي تلك المناقشات إلى النتائج المتوقعة في أقرب وقت ممكن.

في أفريقيا وكذلك في أمريكا اللاتينية، فإن الأسلحة الصغيرة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقة. والنتائج المدمرة للاتجار غير المنظم بالأسلحة موثقة جيداً. ولذلك، يسعدني تحديداً أن معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدت العام الماضي بأغلبية واسعة للغاية في الجمعية العامة، ستدخل حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وتشرفت لكسنبرغ بأن تكون من بين أوائل الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. ولدينا أمل كبير في أن نتمكن من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إضعاف الطابع العالمي على المعاهدة.

وفي نفس سياق التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، أود أن أطير إلى الأزمة الخطيرة الناجمة عن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. إنها ليست مجرد حالة للطوارئ الإنسانية، بل على العكس من ذلك تماماً. إنها أزمة متعددة الأبعاد تهدى المؤسسات والمجتمعات والاقتصادات في البلدان الثلاثة المتضررة من تفشي الفيروس - والمنطقة بأسرها. وتستدعي التعينة على جميع المستويات: الوطنية والإقليمية والعالمية. ويقدر الأمين العام حق التقدير حجم التحدي، وندعم بكل قوة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ليس لدينا وقت لضييعه. وإضافة للمساهمات التي قدمناها بالفعل لمنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود، والصليب الأحمر، نحن على استعداد للقيام بالمزيد، بالتشاور

وتطلب مكافحة العنف الجنسي الالتزام نفسه. ولا يشتبه العنف الجنسي في حالات التراغ أحداً. فهو يؤثر على البالغين والأطفال والنساء والرجال. ويجب علينا التصدي بحزم لهذه الآفة.

ومنع نشوب التراغات هو غرض أساسى من أغراض المنظمة. ويكتسي تحديد علامات الإنذار المبكر لنشوب التراغ أهمية حاسمة إذا أردنا اتخاذ أكثر التدابير فعالية في الوقت المناسب، وإذا أردنا الحيلولة دون تصاعد حدة حالة ما نحو نزاع مفتوح. ونعلم أن معظم التراغات يسبقها تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان. وعلى ذلك الأساس، أطلق الأمين العام مبادرة الحقوق أولاً - الحقوق قبل كل شيء آخر. تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بدور أجهزة كشف الدخان قبل فوات أوان منع انتشار الحريق، واستمراً في ذلك التشييه، أو إخطار فرقة إطفاء الحريق، قبل أن يخرج الحريق عن نطاق السيطرة. وترحب لكسنبرغ بتلك المبادرة. وهي تذكرة قوية بالتزامنا الجماعي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. إنها تضع حماية حقوق الإنسان بصورة صحيحة في صميم الجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة لمنع نشوب التراغات. ومعالجة الأسباب الجذرية للتراغ، والفقر، والتمييز، وانعدام سيادة القانون، على سبيل المثال لا الحصر، هي جزء من نفس النهج الوقائي.

ييد أنني يجب أن أشير كذلك إلى أنه في بعض البلدان لا يجري دائماً تقبل الاختلاف. يجب احترام حقوق الأقليات. ومن غير المقبول أنه حتى هذا اليوم، يمكن أي دين أو أي ميل جنسي، على سبيل المثال، الشخص من العيش بحرية في بعض المجتمعات. إن التنوع إثراء لمجتمعنا، إنه ليس جريمة.

وإذ أحاطب الجمعية العامة، هناك العديد من الأخطار التي تهدى السلام والأمن يجب علينا أن نواجهها وتطلب استجابة شاملة. وقد سبق أن تناولت الإرهاب وكفاحنا المشترك للقضاء على تلك الآفة. وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيراً أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنجليزية): أهنى السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد له أن أولوياته - تنشيط أعمال الجمعية العامة، والتنمية المستدامة، وتغيير المناخ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية - هي أيضاً أولوياتنا. وسيقدم وفدي بلهي دعمه الكامل له من أجل تحقيق تلك الأهداف.

كما أود أن أشيد بالسيد جون آش، على قيادته الفعالة للأعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابقة. ونشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حلول دبلوماسية للتحديات المعلقة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ونقدر قيادته في استضافة مؤتمر القمة المعنى بالمناخ.

تؤدي أنماط الطقس القاسية إلى تعطيل الاقتصادات العالمية. وقد عانينا مؤخرا في باكستان بصورة مباشرة من كارثة من هذا القبيل. إذ أحدثت الفيضانات الموسمية في باكستان آثارا مدمرة. ونقوم بحشد جميع مواردنا وإبداعاتنا لتقديم الإغاثة وكفالة التعافي. ويتquin على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للانتقال من مرحلة التوعية إلى مرحلة الالتزامات ومن ثم إلى اتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ، الذي يلحق أضرارا بالاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية.

إنما لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة، إذ تشرع في
الاضطلاع بعهمة تحويل حياة البلايين من الأشخاص من خلال
الاستثمار في التنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة
المقبلة. نحن نحدد لأنفسنا الهدف الحيوي المتمثل في القضاء

الوثيق مع بلدان غرب أفريقيا، والكثير منها شركاء لكسمبونغ، وكذلك مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الميدان.

وفي الختام، أود أن أعود إلى الكلمات الثلاث الرئيسية التي نسترشد بها في جهودنا: الالتزام والتضامن والمسؤولية. وحرص لكسميرغ على العمل من أجل تعددية أطراف قوية وفعالة، وعزمها على خدمة الأمم المتحدة هو الذي دفعنا إلى التطلع لأن نصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن، للمرة الأولى في تاريخنا، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٣. وخلال الأشهر العشرين الماضية، عملت لكسميرغ بجد كل يوم لتبرهن على أنها على مستوى تلك المسؤولية. عملت بجد من أجل أن تبين جدارتها بهذا الشرف الذي أسعفته عليها الجمعية العامة حينما انتخبت عضواً في مجلس الأمن. نضطلع بولايتنا باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وندرك ذلك تماماً. اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأن أقدم بجزيل الشكر للجمعية العامة، بصفتي الشخصية، وباسم حكومة لكسميرغ، على الثقة التي منحتنا إياها. ولتكن الجمعية العامة على يقين بأننا سنواصل خدمة الأمم المتحدة في التمسك بقيمنا المشتركة والقيم البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لوكسمبورغ الكبير على البيان الذي أدى به للتو.

اصطحب دوله السيد كرافيه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة، ووزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العادة في دوقيه لكسميرنگ الكري، خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنجليزية): تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب دولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء
جمهورية باكستان الإسلامية.

وتأمل حكومة بلدي وتسعى لبناء منطقة حوار تنعم بالسلام من خلال اتباع سياسة المشاركة البناءة. ضيّعت شعوبنا في جنوب آسيا فرصاً سانحة لتحقيق الرفاه بسبب التزاعات القائمة من دون تسوية. أمامنا اليوم خيار: مواصلة الوضع الراهن، أو اغتنام الفرصة لحل جميع المسائل المعلقة، وتحرير طاقاتنا المشتركة للتعاون. وللاضطلاع بأعمال تتسم بالحكمة السياسية، تحتاج إلى المزيد من عمليات الحوار والدبلوماسية، لا القليل منها. وينبغي أن نحترم حقوق وحساسيات بعضنا البعض. يجب أن تكون لدينا علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل والشفافية.

ولقد شعرنا بخيبة الأمل إزاء إلغاء الهند لمحادثات على مستوى وزيري الخارجية. كما رأها المجتمع الدولي باعتبارها فرصة ضائعة أخرى. وبباكستان مقتنعة بأنه علينا الاستمرار في المشاركة في عملية الحوار لتسوية التزاعات، وبناء العلاقات الاقتصادية والتجارية. علينا ألا نتجاهل فوائد السلام.

اتخذت الأمم المتحدة قبل أكثر من ستة عقود قرارات ياجراء استفتاء شعبي في جامو وكشمير. وما زال أهل جامو وكشمير في انتظار الوفاء بذلك الوعود. وعاشت العديد من الأجيال الكشميرية حياتها في ظل الاحتلال، المصحوب بالعنف وانتهاك حقوقها الأساسية. وعانت المرأة الكشميرية بصفة خاصة معاناة كبيرة. وعلى مدى عقود بذلت محاولات لتسوية التراع، برعاية الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي في إطار روح إعلان لاهاور. ويتquin تسوية المسألة الأساسية لجامو وكشمير. إنها مسؤولية المجتمع الدولي. لا يمكننا السكوت عن مسألة كشمير حتى تعالج وفقاً لرغبات سكان جامو وكشمير. وبباكستان على استعداد للعمل من أجل إيجاد حل للمسألة من خلال المفاوضات. إن دعمنا للحق في تقرير المصير لأهل جامو وكشمير ودفاعنا عنه هو التزامنا التاريخي، وواجبنا بوصفنا طرفاً في نزاع كشمير.

على الفقر محلول عام ٢٠٣٠. وبغية تحقيق ذلك، تحتاج إلى تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. تحتاج إلى هجج جديد للقضاء على التزاعات وأعمال العنف والحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. وعندئذ فحسب سيكون بوسعنا كفالة أنماط عيش صحية، وتمكين النساء والفتيات، وتحسين نوعية التعليم، وإيجاد فرص العمل وضمان إمدادات الطاقة الميسورة الكلفة.

حان الوقت لذلك الطموح والاضطلاع بالعمل. يجب إدماج أهداف التنمية المستدامة التي وضعت حتى الآن في إطار شامل. وعليها أن تعطى الأولوية. وينبغي أن تأتي الأمور الهامة في المرتبة الأولى. السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي الشامل، جميعها يأتي في المرتبة الأولى.

على الصعيد الوطني، قمنا بإطلاق رؤيتنا لعام ٢٠٢٥، وهي رؤية تضع الشعب في المقام الأول. وهي مستلهمة من مؤسس بلدنا، القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي تقوم رؤيته لدولة الرفاه على مبادئ العدل والمساواة والمسؤولية.

وسنعمل في العقد القادم على تطوير الرأسمال البشري والاجتماعي من خلال الاستثمار في التعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين؛ وعلى تحرير النمو الاقتصادي المستدام؛ وإعطاء الأولوية للطاقة والمياه والأمن الغذائي؛ وتحديث القطاع العام وتشجيع مبشرة الأعمال الحرة التي يقودها القطاع الخاص. لقد أدركنا أن إرساء السلام والأمن الإقليميين والاستقرار السياسي في البلد، وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية يكتسي أهمية حاسمة من أجل تحقيق تلك الأهداف. وفي المقام الأول، سنواصل العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تشكل الطاقة العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية. وتشترك باكستان في رئاسة مجموعة أصدقاء مبادرة الأمين العام الطاقة المستدامة للجميع. وأهداف المبادرة هي ذاتها أهدافنا الوطنية.

عادلاً ودائماً للقضية الفلسطينية، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو جميع الأطراف في سوريا إلى نبذ الوسائل العسكرية والقتالية وإجراء الحوار لاستعادة السلام والاستقرار في أرضهم التاريخية. فنشوء الكيانات المقاتلة الجديدة في الشرق الأوسط مجدداً يبيّن أنَّ الإرهاب خطر عالمي. هذه القوة البدائية في العراق وسوريا انحراف ليس له أئمَّةٍ دين. ويجب مكافحته بارادة موحَّدة وحازمة.

نحن نُدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ونقاتل الإرهاب الذي زُرِع في تُرْبة باكستان. وجنودنا البواسل يُضُّحُّون بأرواحهم لإخراج الإرهابيين وتفكيك شبكاتهم الشريرة. والأمة بأسرها وراءهم.

وبصفتنا إحدى دول خط المواجهة، فقد قدَّمنا في السنوات الـ 13 الماضية تضحيات كبيرة بالدم والموارد. فُقتل أو جُرح عشرات الآلاف من المدنيين. وخسر اقتصادنا أيضاً مئات بلايين الدولارات من التكاليف المباشرة وفرص الاستثمار المفقودة. ولكن كلما سقط جندي في هذا القتال، يأخذ مكانه جندي آخر - باعتزاز. فبلدنا عاقدُ العزم على مكافحة هذا البلاء إلى النهاية.

وفي الوقت نفسه، أعدّنا خطة عمل لإغاثة وإعادة تأهيل نحو مليون شخص مشرد داخلياً. وهذا يشمل استراتيجية لمنع تكرار التشدد وعودته، وهيئَة بيعة مأمونة للسكان المحليين.

إنَّ التزام باكستان القوي بحفظ السلام متجلَّر في سياستنا الخارجية، وفي اعتقادنا أنه ينبغي لكل أمة أن تُسهم في صون السلام والأمن الدوليين. وبباكستان التي استلهمت ذلك المثل الأعلى، حافظت على مستويات عالية من المشاركة في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وأصبحت أكبر بلد

وتمر أفغانستان بمراحل انتقالية أمنية وسياسية واقتصادية هامة. وكما هو الحال دائماً، تقف باكستان متضامنة مع الشعب الأفغاني الشقيق. وأهني شعب أفغانستان على الانتهاء بنجاح من العملية الانتخابية. ونتقدم بالتهانئ الحارة والتمنيات الطيبة إلى القيادة الأفغانية الجديدة. وكلنا أمل في أن تتوسَّع تلك العمليات البارزة بقيام دولة أفغانستان الأقوى والأكثر استقراراً والموحدة. كما نأمل أن تحرز عملية المصالحة الشاملة الجامعة التي يقودها الأفغان ويلملكون ناصيتها تقدماً، وبالتالي تسهم في إرساء المزيد من الوئام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وما زالت باكستان ملتزمة بتحقيق علاقات ثنائية أقوى مع أفغانستان على أساس مبدأ الأمن المتساوي والرخاء المشترك. يواجه البلدان تحديات مشتركة تتطلب المزيد من التعاون والتفاهم. وخلال السنة والنصف الماضية، قمنا بوعي بالاتصال بأفغانستان لمعالجة المسائل الصعبة والبناء على نقاط التقارب. وأحرزنا تقدماً في ذلك المسعى.

وأطلقت باكستان عملية ضخمة من أجل القضاء على الإرهاب. وتعد التدابير التكميلية لمكافحة الإرهاب على الجانب الأفغاني من الحدود لازمة من أجل تحقيق أفضل النتائج.

وتعرض سكان غزة الصيف الماضي لفظائع جماعية ارتكبها إسرائيل. وندين القتل العشوائي للمدنيين، الذي بلغ حد الإبادة الجماعية.

ومن هذه المنصة، أنقل مجدداً تعازِي باكستان ومواساتها إلى شعب فلسطين على محنِّته المستمرة.

إننا نرحب بوقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل، ولكن يجب اتخاذ الخطوات المقبلة. فحصار غزة يجب أن يُرفع، والسجيناء الفلسطينيات يجب أن يُحررُوا والمستوطنات غير الشرعية يجب أن توقف. وينبغي للأمم المتحدة أن تُيسِّر حلّاً

قلة منها. وينبغي ألا يكون هناك مقاعد دائمة جديدة في المجلس. فهذا من شأنه أن يكون مناقضاً للطابع الديمقراطي لهذه الهيئة العالمية. إننا نريد للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً وإنصافاً وقابلية للمساءلة وشفافية.

إننا نجتمع هنا اليوم على عتبة عهد جديد للمجتمع الدولي. ولم يسبق للأمم المتحدة أن احتضنت مثل هذه الأهداف السامية للقضاء على الفقر، وتحفيز التنمية، وحماية البيئة وتوطيد السلام، كما ستفعل أثناء هذه الدورة. ومستقبل كوكبنا يتوقف على قراراتنا. فلنتحذّل بكل مسؤولية وحكمة. وباكستان ستساعد الجمعية والأمم المتحدة كلها لجعل العالم مكاناً أفضل للبشرية جماء.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطبّح السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية من المنصة.

خطاب السيد جوزيف مسقّط، رئيس وزراء جمهورية مالطة **الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقّيه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطبّح السيد جوزيف مسقّط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد جوزيف مسقّط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مسقّط (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً تهنئة الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أود الإعراب عن تقديرني للأسلوب المقتدر الذي به قاد الرئيس المنتهية ولايته الجمعية.

مساهم بقوات. فنحن نساهم بأكثر من 1100 فرد في عملية جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الحالة الأليمة هناك. وبصفتنا دولة نووية مسؤولة، فإننا سنواصل دعم أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، والسعى إلى سياسة الانضباط النووي وأدنى رد فعل معمول عليه. فباكستان لا تشارك في أي سباق للتلسّل في المنطقة. لكننا لا يمكن أن نتعارض عن السيناريوهات الأمنية الناشئة وتقديس الأسلحة. وعلينا أيضاً واجب الحفاظ على رد فعل قوي يعود عليه.

وأود أن أؤكد الحاجة إلى آلية متربطة لتحقيق الانضباط النووي والتوازن التقليدي وحل التزاعات. ولتعزيز الاستقرار، نحن مستعدون لاستكشاف تدابير جديدة لبناء الثقة.

لقد حافظت باكستان على أعلى معايير السلامة والأمن النوويين. وفي مؤتمر القمة الأخير الذي حضرته في لاهي، حظيت بالتقدير التدابير النووية الأخيرة لباكستان، وبخاصة إنشاء مركز للتفوق.

إن باكستان دولة لديها تكنولوجيا نووية متقدمة وأكثر من 40 عاماً من الخبرة. وهي شريك رئيسي في النظام الدولي لعدم الانتشار. ولديها نظام وطني صارم لمراقبة الصادرات، منسجم كلّياً مع الأنظمة الدولية لهذا الغرض. ومع أننا لسنا أعضاء فيها، فإننا نتقيد بمبادئها التوجيهية.

ويتعيّن أن تكون باكستان جزءاً من تلك الأنظمة للرقابة على الصادرات، ولا سيما مجموعة موردي المواد النووية. وهي مؤهلة أيضاً للوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية المدنية لكي تتغلب على أوجه النقص في الطاقة وتحفّز النمو الاقتصادي.

إن الإصلاح الجاري للأمم المتحدة يجب أن يكون شاملاً. ونحن نؤيد إصلاحاً لمجلس الأمن يجسّد مصالح جميع الدول الأعضاء - صغيرة ومتّوطة وكبيرة الحجم - لا طموحات

كان مهمّاً في الماضي، قد لا يكون مهمّاً في المستقبل - ليس المستقبل البعيد، بل الذي يمكننا أن نراه يتشكل أمام عيوننا فعلياً. وإذا أذنت لي الجمعية، فإنني أودّ أن أشاطركم بعض الأفكار بعرض خمسة تحديات - خمسة من تحديات عديدة أعتقد أنه علينا، الأمم المتحدة، أن تتصدى لها الآن.

وأود أيضاً توجيه التحية إلى الأمين العام بان كي - مون على التزامه الثابت في خدمة السلام. كماأشكر الرجال والنساء الذين يخدمون الأمم المتحدة في الميدان. فهم يفعلون ذلك غالباً معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة، وشجاعتهم وعزيمتهم مصدر إلهام للمنظمة.

ولا ريب في أنَّ التحدي الأول هو التراع في الشرق الأوسط. فيتعين علينا العودة إلى مفاوضات جادة، وأشدّد على كلمة جادة. فالمعاملة بالمثل الحرارية، وثقافة الكراهية والتعصب، والتصرّفات المتعالية وتبادل الاتهامات لا تترك سوى الموت والدمار. وإذا بنينا الجدران حول الناس، فلا عجب إذا حفروا الأنفاق لكي يهربوا. والإطار الفكري الحالي لن يقود إلى أيّ مكان. لقد مات الكثيرون جداً من المدنيين الأبرياء، ودُفِن أطفال عديدون. ونحن بحاجة إلى الحنكة السياسية من جانب السياسيين في كلا الجانبين لحل التراع. ويتعيّن على المحازفين والمفاوضين الشجاعان أن يكونوا مستعدّين لأخذ الخيارات الصحيحة - ربما ليس أفضل الخيارات ولا أكثرها شعبية، بل أكثرها دعومة - والتي سُتُحدِّث التغيير المؤدي إلى السلام.

وتحدينا الثاني يجب أن يكون إنهاء الحرب المروّعة في سوريا، التي تتحول سريعاً إلى نزاع منسي له أبعاد كبرى. وأسوة ببلدان أخرى عديدة هنا، دعا بلدي في السنة الماضية إلى وقف للflammatory (انظر A/68/PV.12). فهل نحن بيساطة سنكرر تلك الدعوة هذه السنة أيضاً؟ فلنُوقِّف هذه الأزمة الإنسانية، التي، كما نعلم، تتحول الآن إلى المخاطر الجديدة التي سمعنا عنها الكثير. واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) أثبتت أننا نستطيع أن نتصرف معًا، فلتتصرّف إذاً. إننا ندعو مجلس الأمن إلى تولي مسؤولياته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والتصرف بعجلة وحزم لإنهاء إراقة الدماء.

وهذا يقودني إلى التحدي الثالث. وكأننا لما نستفَد بعد من الدروس في سوريا، أو لم نُدرك إلى أين يمكن أن تقود

لقد أصبحت مالطة دولة مستقلة منذ ٥٠ سنة. وكانت تلك السنة التي حُكِم فيها على نلسون مانديلا بالسجن مدى الحياة في جنوب أفريقيا، وحين فاز مارتن لوثر كينغ بجائزة نوبل للسلام. لقد كانت سنة تبشر بالخير وبداءات جديدة لدولة وليدة وصغيرة مثل مالطة، وهي تشغّل مكاناً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذا الشعور العميق من الاعتزاز أقف أمامكم هنا اليوم للإشارة إلى الدور الذي أَدَّاه بلدي طوال السنوات الـ٥ الماضية لدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إنَّ أسرة الأمم هذه قد وجدت في بلدي مراراً وتكراراً شريكاً مخلصاً وموثوقاً ومستعداً للمساهمة في قضية السلام والأمن الدوليين بوسائل كبرى وصغرى. وسأكتفي بذكر اثنين منها. الأولى هي انضمام مالطة إلى قانون البحار - وهو دور يحظى بتقدير واسع النطاق، لأننا كنا أساسين في إطلاق العملية الدولية التي ستؤول في النهاية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢. والمثال الثاني الذي جاء بعده بفترة وجيزة، في عام ١٩٨٨، هو أننا كناً بين أولى الدول الأعضاء التي سلّطت الضوء على مخاطر تغيير المناخ على المجتمع العالمي في إطار منتدى الأمم المتحدة. وتغيير المناخ الذي كان مفهوماً غريباً آنذاك، أصبح اليوم أحد البنود الرئيسية على جدول الأعمال العالمي. وإنني أحّي أرفيد باردو والرئيس السابق سينيسو تابون، اللذين قادا هذين الحدثين. ومن الواضح أنَّ حجمنا لم يحدّد طموحاتنا حينئذ، ولن يحددها الآن.

إننا نعيش في عالم يكتنفه غموض متزايد - عالم بدأت تتحول فيه موازين القوى التي عرفناها في العقود الأخيرة. فما

(تalking English)

وسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التحدي الرابع الذي يواجه العالم اليوم، وهو انتشار التطرف والتعصب.

إننا نعيش فترة من الولاءات عبر الوطنية التي نشهد فيها عولمة الكراهية - فترة يتراكم فيها المتطرفون بشكل متزايد عبر شبكات وابتكارات ينبغي أن يكون غرضها الأساسي التقدم والتعليم. إنه وقت ينحرف فيه الشباب المحبطون إلى حركات لا تعرف حدوداً. علينا أن ننظر خارج حدود دولنا القومية وأن نعمل معًا، إذا أردنا أن نتصدى للمخاطر التي يفرضها المتطرفون.

لا أحد في مأمن مما هو بلا ريب أكبر تهديد للاستقرار والسلام العالمي. ومثلكم أدركوا المذبحة المروعة في حربين عالميتين إلى تحول في تفكيرنا، فإن الواقع الذي نعيشه الآن يحاجة إلى فرض تحول آخر. علينا أن ننشر ثقافة التفاهم والتبادل الإنسانية - ليس لأنها تخدمنا، بل لأنها تخدم شعوبنا وستخدم مستقبلنا بصفتنا مجتمعاً عالياً.

من الواضح أن المنطقة الممتدة في العالم من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط، وخارجها، تستدعي غاية اهتمامنا. فالناس يُدفعون إلى شفير الماوية. إنهم يلجأون إلى تدابير يائسة على نحو متزايد. فالرجال والنساء والأطفال يخاطرون بحياتهم ليجتازوا مناطق تعصف بها التراعات وصحراء معادية. إنهم يخوضون البحار دون أن يدركون المخاطر التي تنتظرون. وكما فعلت أيضاً في السنة الماضية، فإنني أكرر أنه يجب تركيز مزيد من الاهتمام على مخاطر المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أعتقد أنه التحدي الخامس الذي نواجهه.

وعلى الرغم من كل محدودياتنا، فإن مالطة تبذل يومياً قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح - مثلما تفعل جارتنا

الانقسامات الطائفية، فنحن نترك المشاكل في ليبيا تتوالى بلا هواة تقريباً. ونشهد سريعاً انزلاقاً إلى نزاع منسي آخر. فعلينا أن نساعد الشعب الليبي على المضي بيده قدماً. وهناك مستقبل مشرق لليبيا، لكن الليبيين أنفسهم بحاجة إلى إيجاد الأمل اللازم لتحقيق ذلك. ولا يمكنهم بدء القيام بذلك إلا بمساعدة المجتمع الدولي. ويمكن للأمم المتحدة، بل يتعين عليها، توفير بناء القدرات والأمن لإنجاح الاستقرار والازدهار.

ويُنبع صدورنا طبعاً أن نرى الدور الإيجابي الذي تؤديه فعليها الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لكن التحديات المائلة مستمرة، ولا سيما في استعادة أمن البلد والقانون والنظام. والانقسامات متعددة في أسباب عديدة، ولكن يمكن تجاوزها. ولا يمكن السماح بالازدياد من استمرار هذه الحالة. فتداعياتها وخيمة، ليس على الليبيين أنفسهم أو على الجيران المباشرين للبلد، مثلنا، فحسب، بل أبعد من ذلك. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يخاطر باستيلاء المتطرفين على ذلك البلد بالغ الأهمية.

إن مالطة ماضية بنشاط في دعم جهود الشعب الليبي للمضي قدماً، إلى جانب شركائنا الدوليين، وبخاصة زملائنا في الاتحاد الأوروبي. إننا نقدم المساعدة في حدود إمكانياتنا لإغاثة الجرحى. وسندعم الحوار والمصالحة في ليبيا. كما سندعم السلام والحل. وسنواصل استدعاء الاهتمام بهذا الجرح المتقرّح. فأصدقاؤنا الليبيون يستحقون ذلك. ونزع السلاح والمصالحة الوطنية شرطان مسبقان لكي تمضي ليبيا قدماً. وعلى الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتلبية دعوات الشعب الليبي نفسه إلى العمل.

وإذا أذنتم لي، فإنني سأخاطب أصدقائنا في ليبيا مباشرة بلغتهم، التي تُشبه لغتي كثيراً.

(Talking Arabic)

إن العائلات والأطفال في ليبيا يستحقون مستقبلاً أفضل. والحرية والعدالة لكل الليبيين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال حل الخلافات والتسويات.

وما فتتنا نؤمن دوماً بأنه لا يمكن تحقيق السلام في أوروبا بدون إحلاله في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقودنا الترابط غير المسبوق في الوقت الحالي إلى الاعتقاد بأن تحقيق السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرط لازم للاستقرار العالمي. وستواصل مالطة العمل باعتبارها صوتاً للعقل، مع سعيها الجاد لتوحيد منطقة البحر الأبيض المتوسط. وسلامنا الوحيدة هو مهمتنا الطبيعية من أجل تحقيق السلام. ولا يزداد عزمنا سوى قوة في تلك الأوقات العصيبة.

إن التحديات التي نواجهها لا يمكن أن توقف مسارنا. ويمكننا التصدي لها إذا كنا نؤمن حقاً بالعمل باعتبارنا الأمم المتحدة. وبعد عام من الآن، سنقوم بتحليل الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المأمول، الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين. وبوضع خطة تنمية فعالة، يمكننا أن نعالج أسباب التزاح بطريقة مستدامة وبوسعنا التغلب على الفقر الذي يسهم في الهجرة غير الشرعية. ولكن يلزمنا أن نكون طموحين.

وخلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، أثبتت بلدي أنه كان طموحاً ويمكن أن يكون طموحاً من أجل تحقق السلام والتقدم والرخاء. وشجع وسсоциальн تشجيع أوسع حوار ممكن فيما بين بلدان منطقتنا. وأعتبر بالإشارة إلى أنه قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر، أطلقت مالطة، بصورة مشتركة مع الأردن وإيطاليا وتركيا وتونس والجزائر وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة ونيجيريا وهولندا والولايات المتحدة، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، الذي يستضيفه بلدي. وسيتعاونون مع المعهد مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تقديم التدريب للقانونيين والشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون بغية التصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بتركيز عام على سيادة القانون. ونأمل أن تخدم تلك الأعمال في نهاية المطاف باعتبارها أفضل ممارسة من أجل فائدة المجتمع العالمي الواسع.

وصديقنا إيطاليا. وإنني مجدداً أدعوكم وأدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في وقف المأساة الإنسانية الكبيرة التي تصاحب الاجتيازات الخطيرة عبر البحر الأبيض المتوسط. والدول التي تستقبل موجات من المهاجرين لا يمكنها التصدي للتحدي بمفردها: فما من بلد في العالم يمكنه أن يحل منفرداً مشكلة الهجرة غير الشرعية. ففي الأسبوع الماضي فقط شهدنا في بحارنا مأساة أخرى، وصفتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقتل الجماعي.

إن التعاون الأوثق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد مطلوب. والأمم المتحدة ووكالاتها تساعد فعلياً، ولكن عليها أن تواصل المساهمة في معالجة الأسباب. فالمطلوب حُكْم أفضل، وموارد أفضل وسياسات إنمائية أفضل. إننا بحاجة إلى آليات إنفاذ أفضل وعقوبات أقوى لوقف ومعاقبة المجرمين - المتاجرين بالبشر. إننا بحاجة إلى تفريد أفضل للالتزامات المتفق عليها دولياً. إننا بحاجة إلى كل ذلك وأكثر، ويتبع علينا أن نتذكر أن نُبقي في أذهاننا رفاه بين البشر، والعائلات والأطفال الذين هم ضحايا كل تلك المأساة.

ومالطة، بوصفها أحد بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا يسعها سوى أن تلفت انتباه العالم إلى تلك التحديات، التي لا تهدأ من المنطقة وحده بل تهدأ أيضاً تنميتها ونموها. وتلك التحديات تمنع حوض البحر الأبيض المتوسط من تحقيق إمكاناته الكاملة، التي لا تنتظر سوى إطلاعها لو استبدلت الأسلحة بالكتب والكراهية بالتعليم. وأؤكد مجدداً على اقتناعي الثابت بان حوض البحر الأبيض المتوسط بحاجة إلى إيلائه الاهتمام الفوري من أجل أن يصبح مرة أخرى وطن الحضارات العظيمة كما هو حاله وملاذاً متعدد الثقافات حيث تعمل النساء والرجال على اختلاف معتقداتهم وتقاليدهم ويتجرون ويختلطون في جو من التسامح والطمأنينة.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي بداية أن أقدم اليكم بالتهنئة والمنيات بالتوافق. بمناسبة توليكم رئاسة أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أتقدم بالشكر إلى السيد جون آش على الجهد الذي بذلها خلال توليه رئاسة الدورة الثامنة والستين. وأوجه الشكر أيضاً إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/69/1).

نلتقي اليوم عشية الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة الذي كان لبلدي شرف المساهمة فيه، مما يستحق منا التوقف لاستخلاص العبر والبحث مجدداً عن أفضل السبل لوقف الحروب والعنف ولتفعيل الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب والإرهابيين.

جئتكم حاملاً هموم بلدي لبنان الواقع في قلب منطقة تشهد أحداثاً هائلة وي تعرض لهجمة إرهابية شرسة من قبل مجموعات إجرامية ظلامية نفذت اعتداءات على مناطق لبنانية عدّة، حيث سقط لنا شهداء مدنيون وعسكريون، فضلاً عن الخسائر المادية الجسيمة. ولقد تمكّن الإرهابيون الشهر الماضي من خطف عدد من أفراد الجيش والقوى الأمنية، واحتجزوهם للضغط على الدولة اللبنانية وابتزازها. وبغرض تصعيد الضغط، نفذت هذه العصابات جريمة قتل وحشية بحق ثلاثة من المحتجزين الأبرياء. إن هذه الجرائم عرقلت جهود التفاوض غير المباشر الذي تقوم به حكومتنا، بمساعدة جهات صديقة، لتأمين الإفراج عن العسكريين. وإنني أؤكد هنا أن ليس بين خياراتنا في هذه القضية خيار التراجع عن أي من ثوابتنا المتمثلة في تحرير العسكريين وحفظ هيبة الدولة وحماية أمنها وسيادة أراضيها.

إن الشعب اللبناني، في معركته مع الإرهاب، يقف إلى جانب قواته المسلحة، التي هي الركيزة الأساسية لحماية السيادة الوطنية وضمان الأمن والسلم الأهلي. وتسعى حكومتنا لحشد

كما أنا ننخرط بشكل كامل في إطار الكومنولث، الذي يضم ثلث سكان العالم، من أجل المساعدة في تحقيق التوافق على بعض التحديات التي تنتظرنا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وتغيير المناخ. وسيشكل اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي سيعقد في مالطة في العام المقبل منتدى مثالياً لمناقشة تلك المسائل، لا سيما قبل انعقاد مؤتمر قمة باريس بشأن تغيير المناخ. وتلك بعض السبل التي سيواصل بها بلد صغير في أوروبا وفي قلب منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل مالطة، الإسهام في تعزيز السلام والأمن في منطقتنا وفي العالم. وربما تبدو فترة حسين عاماً وقتاً طويلاً، ولكن يسعني أن أؤكد أنه بعد ٥٠ عاماً من الآن سيقى بلدي ثابتة في طموحاته وفي عزمه من أجل تحقيق السلام والرخاء. وستظل مالطة عضواً فخوراً في الأمم المتحدة ومنارة للاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلّ به من فوره.

اصطحب السيد جوزيف مسقسط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

وجزءاً من التنوع الاجتماعي والثقافي الذي طالما ميز بلدان شرق المتوسط. وقد شاهد العالم أجمع الاعتداءات على المسيحيين والأيزيديين في العراق والتهجير الذي أصابهم والتدمير الذي لحق بمتلكاتهم ومقدساتهم. إن لبنان يعتبر الاعتداء على الأديان وأتباعها وعلى الأماكن المقدسة اعتداء على الكرامة الإنسانية وانتهاكاً لحرية المعتقد والممارسة الدينية، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي كلفها دستورنا اللبناني.

إن لبنان يفخر بأنه البلد الوحيد في العالم العربي والإسلامي الذي يتولى رئاسة الجمهورية فيه مواطن مسيحي. وهذا يؤكد أن بلدنا وعلى الرغم من أزماته السياسية كان وما زال يشكل نموذجاً للتنوع في الشرق الأوسط، وتجربة فذة للتعايش والتفاعل بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة، ومثلاً مناقضاً لمفهوم الدولة العنصرية. وإنني انتهز هذه الفرصة لأجدد أمامكماليوم تأكيد الحكومة اللبنانية على ضرورة انتخاب رئيس مسيحي جديد للجمهورية في أسرع وقت.

إن الحرب المؤلمة الدائرة في سوريا منذ قرابة أربعة أعوام هجرت إلى لبنان، ذي الرقعة الصغيرة، قرابة ١,٥ مليون نازح سوري - أي ما يزيد على ثلث السكان اللبنانيين. ولندرك تماماً ما يعنيه ذلك، علينا أن نتخيل ١٠٠ مليون شخص - نعم ١٠٠ مليون شخص - يتذفرون فجأة على الولايات المتحدة وينتشرون بشكل عشوائي في مدنها وريفها ومدارسها وحدائقها، مع ما يعنيه ذلك من احتياجات ملحة وأعباء اقتصادية وإنسانية واجتماعية وتربوية وصحية وأمنية.

هذا العدد الهائل من النازحين يشكل ضغطاً كبيراً على البني التحتية اللبنانية التي تعاني أصلاً من مشاكل بنوية، ويضغط على المدارس وعلى القطاع الصحي وسوق العمل كما يضغط على الاقتصاد الوطني، الذي تراجع نموه إلى درجة الصفر تقريراً بسبب الأوضاع الإقليمية، الأمر الذي كبد

الدعم اللازم لهذه القوات لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه. وفي هذا المجال، يشمن لبنان الحياة السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية لتعزيز قدراتنا العسكرية. كما ينوه بمبادرة الأمين العام لإطلاق مجموعة الدعم الدولية للبنان في أيلول/سبتمبر الماضي هنا في نيويورك ويعرب عن ارتياحه للاحتماءات التي عقدتها المجموعة في باريس وروما هذا العام.

إن الجهود التي تبذل حالياً لشد الجهود الدولية للتصدي للجماعات الإرهابية تعكس إدراك المجتمع الدولي فداحة ما تشهده منطقتنا منذ سنوات وضرورة المسارعة إلى إطفاء نيران الحريق المشتعل ومنع امتداده. إن لبنان، إذ يشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ويرحب بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الإطار، وآخرها القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، يدعو جميع أشقائه وأصدقائه في العالم إلى صونه وإبعاده عن صراعات المحاور ومده بأسباب القوة.

إن معركتنا مع الإرهاب ليست مستجدة فقد عانى لبنان على مدى سنوات من إرهاب الجريمة السياسية التي استهدفت عدداً من قادته ومسؤوليه السياسيين، وفي مقدمهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورجال إعلام وفکر. إننا نتابع عمل المحكمة الخاصة ببنان ونتطلع إلى التوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة بما يسمح بإنصاف الضحايا وبسمة الجراح وردع المجرمين.

إن ما يجري في مناطق شاسعة من سوريا والعراق جرائم بشعة لا يفهمها عقل ولا يقرها دين. لقد حصدت هذه الجرائم التي ترتكب باسم الإسلام العظيم أرواح عشرات الآلاف من المدنيين المسلمين وتسببت بموحات نزوح غير مسبوقة، فضلاً عن أنها زعزعت الكيانات وقسمت المجتمعات ودمرت ثروات بشرية ومادية.

إن هذه الهجمة الإرهابية تستهدف أيضاً جماعات دينية شكلت على مر التاريخ مكوناً أساسياً في نسيج هذه المنطقة

غالبة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، يطالب بتطبيق مبدأ المسائلة القانونية على جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل ومنعها من الإفلات من العقاب.

إن لبنان يعتبر إسرائيل مسؤولة عن إفشال جميع المساعي الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية على أساس حل الدولتين ويفكك ضرورة قيام حل عادل وشامل دائم للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعيات مدربيد للسلام ومبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

الشرق يبدو اليوم مسرحاً للعبث الأسود، تُعرض عليه آخر مبتكرات التوحش البشري. الشرق يبدو اليوم أسيراً للجهل والتطرف والظلمية، محلاً بأحقاد من قعر التاريخ ومنقاداً لعصبيات وغرائز لا تولد إلا الدم. لكن هذا الشرق المأزوم هو أيضاً، هو أيضاً اليوم وأمس وغداً، أناس لهم، كسائر البشر، أرض وبيوت وتاريخ وحكايات وأحلام. وهم أفراد يريدون أن يكونوا مواطنين متساوين في بلاد حرية وأوطان مستقرة. ولهم بنات وأبناء يتطلعون إلى فرص أفضل للانخراط في العصر وإلى مكان لائق في هذا العالم.

شرقنا له دين في ذمة البشرية. أعطاها الكثير يوم كان الظلم والتطرف والجهل في الطرف الآخر من العالم. وما زال لديه الكثير ليضيفه إلى مسيرة الإبداع والتقدم الإنساني المدهش. فليكشف العالم عن تعداد قتلانا ولينهض إلى واجبه، عملاً على إرساء السلام في هذه المنطقة المعذبة. السلام الذي يقوم على الحق والعدل واحترام سيادة الأوطان وضمان أنها والمحافظة على التنوع الديني والإثنى وصون الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات فيها.

نحن اللبنانيين، في الوطن والمهجر، نتطلع إلى الأمم المتحدة بكل أمل، عاقدين العزم على عبور المحن الراهنة مثلما فعلنا مرات عديدة في الماضي، وواثقين من أننا معاً لن نسمح لأي

بنان خسارة ٧,٥ مليارات دولار، حسب تقديرات البنك الدولي. هذا الواقع يشكل بالنسبة لنا كارثة وطنية. إن مشكلة النازحين السوريين بكل تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الخطيرة ليست، ويجب ألا تكون، مشكلة لبنانية بحتة. إنما أزمة إقليمية كبرى موضوعة ببرسم المجتمع الدولي الذي عليه أن يتحمل مع لبنان هذا العبء الهائل الذي لا طاقة لأية دولة مهما كان حجمها على تحمله وحدها.

إن لبنان يكرر حرصه على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وقد أكدنا في البيان الوزاري لحكومتنا على تمسك لبنان بسياسة النأي بالنفس، لتحسينه بأفضل الطرق تجاه تداعيات الأزمة المحاذورة.

في الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان التزامه بتنفيذ القرار بجميع مندرجاته إيماناً منه بأن ذلك سوف يثبت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني ويسهم في بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها. إننا نجدد مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالقيام بمحاجتها كاملة في هذا المجال، ووقف خرقها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، والتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب الفوري من منطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا. ويهمنا أيضاً أن نؤكد على حق لبنان الكامل في مياهه وثروته الطبيعية، من نفط وغاز، في منطقته الاقتصادية الخالصة. ولا يفوت لبنان أن ينوه بدور قوة الأمم المتحدة وباستمرار التعاون والتنسيق بينها وبين الجيش اللبناني وأن يشكر جميع الدول المساهمة فيها وقائدها وعناصرها على تفانيهم في خدمة الاستقرار وأمن المدنيين في الجنوب اللبناني.

تعرض قطاع غزة الشهر الماضي لعدوان إسرائيلي ذهب ضحيته مئات المدنيين وشرد أكثر من ربع السكان ودمر المنازل والمستشفيات والبني التحتية. إن لبنان، الذي دفع أثماناً

من المأسى التي ستظل محفورة في ذاكرتنا إلى الأبد. وبينما نحزن للخسائر في الأرواح، فإننا نستمد الشجاعة من التعاطف الذي أبداه أصدقاؤنا. وسيظل دعمهم ماثلاً في الأذهان. ونشكر أصدقائنا وحلفاءنا الذين يضخون بوقتهم و يقدمون مواردهم للمساعدة في العثور على طائرة الرحلة MH-370. ويواصل الرجال والنساء تعریض حيالهم للخطر في عمليات البحث في أعماق المحيطات. ونحن مدينون لهم بالامتنان وبالتزامنا. ولن نتوقف عن البحث. كما نعرب عن الامتنان لشركائنا الدوليين الذين يعملون معاً من أجل التحقيق في فقد طائرة الرحلة MH-17. وستواصل ماليزيا التماس العدالة من أجل الأشخاص الذين ماتوا. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون مع التحقيق. ونأمل أيضاً أن تؤدي هاتان المؤسستان إلى تغيير نظام الطيران العالمي إلى الأفضل وأن توحد الدول صفوتها من أجل وضع معايير جديدة لتبني الطائرات وللتحليق فوق مناطق الصراع.

قبل أربع سنوات، وقفت أمام الجمعية العامة ودعوت إلى إنشاء حركة عالمية للمعتدلين لمكافحة التطرف (انظر A/65/PV.19) وفي العام الماضي، تكلمت عن الصراع بين السنة والشيعة الذي يعزق العالم الإسلامي (انظر A/68/PV.18). وقد وحدت هاتان القوتان - التطرف العنيف والتعصب الديني، صفوهما الآن تحت راية سوداء. ويواجه بلدان مزقتها الحرب تجدداً جديداً، يتمثل في جماعة تسمى نفسها الدولة الإسلامية. وضحاياها هم من السنة والشيعة والإيزيدية والأكراد، وأي شخص لا ينحني أمام السيف.

وما تُسمى بالدولة، والتي اقتطعت أجزاء من أراضي دول قائمة بالعنف، تحكم باستخدام العنف. وهي تحافظ على سلطتها عن طريق الإكراه على تغيير الدين وعمليات الإعدام العلني. ومقاتلوها يرهقون الأرواح ويدمرون المجتمعات المحلية. وقد زعزعوا استقرار دول هشة وهم يهددون الأمن الإقليمي. ومع ذلك، فإن طموحهم الأسود لا يتوقف عند

أحد، أو أي ظرف، أو أي جهة، بإطفاء أنوار الحرية والديمقراطية والتنوع والتعددية والعلم وحقوق الإنسان في لبنان.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطبخ السيد قاسم سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، من المنصة.

خطاب داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

اصطبخ داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن أرحب بدولة داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عبد الرزاق (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه. فحكمته وخبرته ستفيدهانه حير فائدة في قيادة الجمعية العامة.

وأود أن أشيد بالعاملين في القطاع الصحي الذين يكافحون فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. وقد تمكنت ماليزيا من المساهمة بقفازات مطاطية تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار لمساعدة الأطباء والممرضين الذين يعملون من أجل وقف تفشي المرض. ونحن ندعوه لهم.

كما أود أن أشكر جميع الذين هبوا لمساعدة ماليزيا في هذه السنة الصعبة. إن الرحلتين الجويتين MH-370 و MH-17

رجال شريرون وتفرض بالعنف. وفي مكالها، يجب أن نعلّي شأن الإسلام الحقيقي - الإسلام القائم على مبادئ السلام والتسامح والاحترام، على النحو الوارد في القرآن والسنة والحديث. وثمة أمور رئيسية علينا القيام بها.

أولاً، لا بد من إعادة الأمان وكيان الدولة إلى شعبي سوريا والعراق. وشاركت ماليزيا في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب بغية تعزيز التزامنا بمحاربة العمل الدولي لمكافحة الإرهاب. ونناشد المجتمع الدولي وقف تدفق الأموال والمحبّذين إلى الجماعات المتطرفة. ولا نزال نقدم المساعدات الإنسانية في إطار الأمم المتحدة أو الهيئات المعترف بها دولية إلى من شردهم القتال. وينبغي أن تتجنب المجموعات على المتشددين إلحاق أضرار عرضية، مهما كان الشمن.

ثانياً، علينا اتباع نوع مختلف من السياسة. ويشكل بروز هؤلاء المتشددين عارضاً للفشل السياسي وللحكم السيء في الدول المنشطة، وللتراعي الذي لا يزال محتدماً بين السنة والشيعة. ويجب أن نكسر الحلقة التي لا تحصل فيها إحدى الجماعات على السلطة إلا لاستخدامها ضد جماعة أخرى، وحيث يؤدي التهديد إلى التطرف، إذ يفقد السكان الثقة بقدرة الدولة على توفير حياة الآمن والتعايش. ويلزم أن يشعر الأفراد والمجموعات العرقية والدينية بأن لديهم مصلحة في نجاح الدولة، وليس في فشلها. ولذلك ينبغي أن نلتزم بسياسة أكثر شفولاً. وتلك مهمة صعبة. فهي تتطلب الواقعية والتوفيق ولا بد أن تنبع من الداخل.

إن ماليزيا على استعداد لتبادل خبرتها في تجنب التطرف وفي المحافظة على بلد متعدد الأديان، حيث تتعالى العقائد المختلفة وتزدهر، وفي إثبات أن الإسلام لا يمكن أن ينجح فحسب، بل يمكنه أيضاً أن يدفع إلى إحرار التقدم وتحقيق التنمية في أي مجتمع تعددي. ونحن عانينا، شأننا شأن الآخرين، من آلام نمونا. والاستقرار ليس دائماً على الإطلاق. ويجب المحافظة عليه بصورة فعالة. ولكن في ماليزيا، هناك شوارع توجد فيها المساجد والمعابد والكنائس جنباً إلى جنب.

هذا الحد. فهم يتحدون فكرة الدولة في حد ذاتها. ويجتذبون شبابنا، مستخدمين نداء الجهاد غير المشروع بما له من قدرة كبيرة على الإغواء. وهم يطالبون جميع المسلمين بأداء يمين الولاء لخليفة المزعوم. ولن يستجاب لهذا الطلب أبداً. فنحن نرفض ما تسمى بالدولة الإسلامية. ونرفض تلك الدولة التي تتصف بالتط ama. وندين العنف الذي يُرتكب باسم الإسلام.

وفي جميع أنحاء العالم، يشاهد المسلمون بشعور باليأس استخدام ديننا - وهو دين سلام - لتبسيير أعمال وحشية. ونشر بالاشتراك إزاء هول أعمال الصلب وقطع الرؤوس ونحرن على الأبناء الذين سُرقو وعلى البنات اللاتي تم بيعهن. ونعلم أن الخطر الذي يتهدّد السلام والأمن الدوليين لا يتمثل في الإسلام ولكن في التطرف - ذلك التطرف المتعصب والعنيف والمتشدد. وأعمال هؤلاء المتشددين تتجاوز حدود الضمير ومن الصعب تصديقها. فهم يخالفون تعاليم الدين الإسلامي والمثال الذي ضربه النبي محمد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويبينما نتكلّم الآن، فإن بعض السوريين وال العراقيين يُجبرون على التخلّي عن دينهم. غير أن القرآن الكريم ينبه إلى أنه "لا إكراه في الدين" (سورة البقرة، الآية ٢٥٦). وهم يُخرجون من ديارهم بالقوة ويعذبون على اعتناق الإسلام. ولكن القرآن الكريم يشير إلى ما يلي: "لكم دينكم ولِي دين" (سورة الكافرون، الآية ٦). وإذا لم يُمثّلوا، فإنهم يواجهون الموت. غير أن الحفاظ على الحياة مبدأً أساسياً من مبادئ الشريعة الإسلامية والإسلام يُحرم قتل المدنيين، حتى في زمن الحرب.

والسؤال المطروح هو: كيف ينبغي أن نرد؟ ففي الماضي، حينما احتشد العالم لمكافحة المتطرفين، قمنا بشنّ الحروب بدون التخطيط لإحلال السلام. ولم نهاجم شرا واحداً إلا لتشهد بروز شر أكبر. وهذه المرة لا بد أن يكون الأمر مختلفاً. فهذه المرة، علينا ألا ندحر المتطرفين فحسب، بل أن ندحض أفكارهم أيضاً. ويجب أن نجا به هرطقة دولة ابتدعها

الظروف التي تمكن التطرف من الترسخ. ومع ذلك، ومن أجل دحر المتطرفين، لا بد من تقويض سلطتهم وتبديد جاذبيتهم. وعليينا أن ندحض الرسالة التي تغري الشباب بارتكاب أعمال العنف. ويجب علينا أن نعالج أي مطلب مشروعه تدفع الأشخاص إلى التطرف، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. وباختصار، علينا أن نكسب قلوب وعقول من يخدمون ما يسمى بالخلافة.

وتلك أعمال تستغرق جيلا. وفي البداية، ينبغي أن نركز على ظروف العالم الحقيقي التي تسمح بنمو الشعور بخيبة الأمل. وذلك يعني بناء الاقتصادات المستدامة التي توفر الفرص للشباب ومعالجة الشواغل المشروعة التي تدفع نحو التطرف.

ورُوّعت ماليزيا، شأنها شأن بلدان عديدة في جميع أرجاء العالم، من أعمال العنف الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة. وندين بشدة هجمات إسرائيل غير المتناسبة والعشوائية على غزة واستمرار اتهاها لها للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وشكل استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية ومحو المنازل والمساجد والمدارس إهانة للأصول العامة. وندين تلك الأعمال ليس من أجل الأرواح البريئة التي أزهقت بل من أجل الرسالة التي توجهها ومقادها، تحديدا، أن الأديان لا يمكن أن تتعالى وان المجتمع الدولي لا يستطيع إنفاذ القانون الدولي وحماية حقوق الفلسطينيين. ومحنة الفلسطينيين أحد أكثر النداءات فعالية لحشد من يدعون أن النظام الدولي منهار.

ولذلك، فلتتوحد لإحراز نتائج سلمية وعادلة ودائمة تتحقق الكرامة والأمن لشعب فلسطين. وينبغي أن يستند ذلك إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. فذلك سيتحقق الكرامة والأمن لشعب فلسطين، الذي عانى كثيرا، وسيتمكننا من مضاعفة جهودنا لإحلال السلام في أجزاء العالم الأخرى حيث يُؤرّجح التزاع التطرف.

ومجتمعنا مجتمع قد تختلف فيه الأديان، ولكنها مختلفة في جو من السلام، مع العلم بأننا جميعا مواطنون في دولة واحدة.

ونرى أن بوسع هذا النهج المعتدل أن يقدم إسهاما قيما في الدول الستة والشئون الدولية. وهي فلسفة طبقناها حينما عملنا وسيطأ أمينا في عمليات السلام في جنوب الفلبين وغيرها من الأماكن. وهو مبدأ سنواصل اتباعه فيما تتولى رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام المقبل، حينما تشكل الرابطة جماعتها التي تضم ٦٠٠ مليون شخص، مع المزيد من التكامل السياسي والأمن والاقتصادي والاجتماعي - الثقافي.

وفي الأسابيع المقبلة، ستعمل ماليزيا مع جميع الشركاء المهتمين للمضي قدما بخطوة الاعتدال في الأمم المتحدة. وعلى تلك الأعمال نبني طلبا لتخصيص مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة المقبلة. وخطوة الاعتدال تشملنا جميعا. ولا تعني مكافحة الإرهاب المواجهة بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين واليهود، ولكنها تعني مواجهة المعتدلين للمتطرفين من جميع الأديان. ونحن بحاجة إلى حشد تحالف للمعتدلين - من يرغبون في استرداد دينهم والسير في طريق السلام.

ولذلك أكرر دعوتي الشخصيات الرائدة في جميع التقاليد الدينية العظيمة. لنضم صفونا لضمان أن يكون الدين مصدرا لتضميذ الجراح والبركة بدلا من التزاع والتدمر. وفي ذلك الصدد، أشيد بزيارة البابا فرانسيس إلى فلسطين ويجهوده لجمع الفلسطينيين والإسرائيليين المعتدلين للصلادة من أجل السلام. وبالتحلي بالاعتدال في العملية السياسية، يمكننا أن نضمن لا يترك أي أحد خارج المجتمع. وعمارة الاعتدال، يمكننا أن نمحض المتطرفين. وبالالتزام بالاعتدال هنا في الأمم المتحدة، بوسعنا أن نظهر أن العالم راغب في مكافحة الإرهاب ليس بالعمليات العسكرية القصيرة الأجل وحدها، بل بالخطط الطويلة الأجل.

إن الاستجابة الأمنية للمجتمع الدولي والالتزام بسياسة أكثر شمولا للجميع من جانب البلدان المتأثرة ستزيل طرفين من

والملكيّة والكرامة والفكّر، وهي نفس الحقوق العالميّة المنصوص عليها في إعلان الأمم المتّحدة العالميّ لحقوق الإنسان.

وقد انتهك ما يسمى تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق، وأساليب المستخدمة لإعلان دولته، كل هدف من تلك الأهداف. ولذلك، فإنّها ليست لا إسلاميّة ولا دولة. وقال الزعماء الدينيّون والدول والأشخاص ذلك، ويجب أن يواصلوا قول ذلك والدعوة إلى المبادئ الإسلاميّة في إطار من التسامح والتفاهم والسلام. ويمثل ذلك على كل حال، الطبيعة الحقيقية للإسلام، دين السلام الذي يقدّر التعايش والتفاهم المتبادل والتعلم، حتّى في أوقات الصراع. عندما تم القبض على ٧٠ من أسرى الحرب أثناء غزوّة بدر، على سبيل المثال، حرّى حتّى النبي محمد على قتلهم. ولم يحمّ النبي فقط أرواح المدنيّين الأبرياء، بل حتّى أرواح المقاتلين الأعداء.

إنّها روح التفاهم والرحمة التي ينبغي لنا الاستمرار في التحلّي بها وبنائها. وقد حان الوقت الآن للمضي قدماً بروّية السلام والاعتدال. لنقم بالدعوة إلى إقامة مجتمع عالمي يسوده التفاهم. ولنشتّت أنّا يمكن أن نطبق قول النبي ونبي مجتمعات متوازنة وعادلة، حيث تعيش مختلف الأديان وتتردّه في سلام. ولنظهر بأنّه يوسع المسلمين، متّحدين في إيمانهم، أن يشكّلوا قوّة صلبة، لتحقيق التقدّم واكتساب المعرفة وإرساء العدالة، كما كنا في أعظم فترات تاریخنا، وكما يمكن أن تكون اليوم، وكما سنكون غداً.

الرئيس بالنيابة (تكلّم بالإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلّ به للتو.

اصطحب السيد داتو سري محمد نجيب بن تون الحاج عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٤٥ / ٤٥ .

ويجب علينا أيضاً أن ندرك السبب وراء نجاح هؤلاء المتّشدّين في اجتذاب الأشخاص إلى قضيتهم. فالمتطرّفون يدعون المسلمين إلى إعلان ولائهم لدول الخلافة المعلنة ذاتياً في سوريا والعراق، وفي نيجيريا والصومال وفي كينيا وليبيا. وهم يتواصّلون مع أشخاص يبحّثون عن دولة. وكون البعض يستحبّ لذلك النداء دليل على عجزنا. فقد عجزنا عن التمسك برؤية إلّاء الإسلام المعتدل والشامل ولمعالجة العزلة في مجتمعاتنا بالذات. ولا بد من كسب المعركة ضدّ المتطرّفين ليس في سوريا والعراق وحدهما، بل أيضاً في بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة وماليزيا. لقد نجحنا في منع التطرف من كسب موطن قدم في بلدنا. ييدّ أن بعض مواطنين ماليزيا أغراهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وقادوهم إلى العراق وسوريا.

ويجب على البلدان أن تتفقّ من يتعرّضون لخطر التزوّع نحو التطرف، وأن تشملّهم، وعند الضرورة، أن تجاهّهم.

يجب أن يستمرّ الزعماء الدينيّون في إظهار أنّ الدين والمجتمع يتعاشّان بشكل أفضل في ظلّ حكم القانون العادل. ويجب أن نواصل القول بأنّ المسار المعتدل هو المسار الصحيح، أي المسار الذي حدده الله لنا عندما قال: ”وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمّةً وَسَطَا“ (المرجع نفسه، سورة البقرة، الآية ١٤٣).

يجب أن نواجه أسطورة أن ارتكاب الفظائع باسم الدولة الإسلاميّة، هو فعل ديني وأنّ الموت خدمة لهذا المهدّف يعطي لصاحبّه صفة شهيد. إنّ المتطرّفين يستخدمون هذه الذريعة المحرفة كوسيلة لضمّ المزيد من الأشخاص إلى صفوفهم. ولمواجهة هذا الخداع، يجب على المسلمين العمل معاً لتعزيز فهم أكبر لما تعنيه الدولة الإسلاميّة الحقيقية. لقد اتفق مؤتمر دوليّ ضمّ علماء الشريعة الإسلاميّة، عقد بدعوة من حكوميّة تحديد المعنى الحقيقى للدولة الإسلاميّة، بأنه يتّعّين على دولة ما لكي توصّف بأنّها إسلاميّة أن توفر العدالة الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. ويجب عليها حماية وتعزيز الأهداف الستة للشريعة الإسلاميّة: أي الحقّ في الحياة والدين والأسرة